

في عين العاصفة

هل ما تشهده مصر هو العاصفة الكاملة
أم نحن في طريقنا لتصادم أكبر
وعاصفة أشد؟

ذا يريد القارئ من كاتبه؟

ية ولغة. إبداع وخيال. إدهاش وكشف. كثافة مستفيضة. عين تكتب. كتابة ترى. م للمعادلة. فك للغز. صديق صادق. طبيب يؤلم بصراحته التي تعالج.

ا طموحي كقارئ، والغريب أن عز الدين شكري فشير يلبيه دائمًا: فهو كاتب بقدر وح - وجموح - قارئه.

إبراهيم عيسى

حد يرى الصورة الكاملة لما يحدث. وهناك دائمًا اتفاقات وتربيطات ومؤامرات ت المناضد. وأشياء لا يلاحظها المتابع مهما بلغ حرصه. وهناك أيضًا قراءات تلفة ممكنة لنفس الحدث ونفس العمل. ولذا فإني لا أزعم أن هذه الرؤية للثورة سيرها هي الرؤية الحقيقية وما عداها باطل. وإنما هي قراءة مختلفة أعتقد تفسر ما يحدث بشكل أفضل... هذه الرؤية الأخرى ترى الثورة بطريقة أقرب اهرة المعروفة باسم «العاصفة الكاملة».

عز الدين شكري فشير

تور عز الدين شكري فشير واحد من أهم المحللين السياسيين حاليًا في مصر. وهو أستاذ م السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. ودبلوماسي سابق بالخارجية المصرية وبمنظمة م المتحدة. نشرت مقالاته عن الظروف الاجتماعية والسياسية في مصر والشرق الأوسط في يد من الصحف المصرية والعربية والأجنبية.

ضافة إلى ذلك هو أيضًا روائي متميز، صدرت له خمس روايات، وصلت اثنتان منها – «غرفة ية المركزة» و«عناق عند جسر بروكلين» – للقائمة القصيرة للجائزة العالمية للرواية العربية كر العربية).

www.bqfp.com.qa





الطبعة الأولى ٢٠١٢

دار بلومزبري – مؤسسة قطر للنشر

مؤسسة قطر، فيلا رقم ٣، المدينة التعليمية

صندوق بريد ٥٨٢٥

الدوحة، دولة قطر

www.bqfp.com.qa

الترقيم الدولي: 9789992194935

عز الدين شكري فشير

في عين العاصفة

هل ما تشهده مصر هو العاصفة الكاملة أم نحن في طريقنا لتصادم أكبر وعاصفة أشد؟





المحتويات

الفصل الثاني

القـــوة الثـالثـــة

الفصل الثالث

الـــزار

الفصل الرابع

تجفيف المستنقعات

الفصل الخامس

الثـــورة العميقـــة

مقدمة

العاصفـــة

منذ ٢٨ يناير ٢٠١١ وهناك من يرى الثورة المصرية وكأنها مشروع، له أصحاب، وخط سير، وتكلفة وأرباح وخسائر. وكأي مشروع يمكن أن يتوقف أو يستمر، بدرجات متفاوتة. هذه الرؤية لها تنويعات مختلفة: أولها يرى في الإخوان المسلمين أصحاب المشروع؛ حيث قرروا التحرك لاستلام الحكم بعد طول انتظار، وبعد أن نجحوا في بناء القاعدة الاجتماعية والفكرية والسياسية التي تُمكنهم من الحكم بشكل مستقر. وهم يفعلون ذلك بعد محاولة أولى فاشلة عام ١٩٥٢. وبدلًا من الاعتماد على تنظيم عسكري كالضباط الأحرار، يعتمدون هذه المرة على جموع الشعب بشكل ذكي؛ يدفعون بالجماهير الغاضبة والمكبوتة والمحرومة في مواجهة النظام وأجهزته القمعية، ثم يحصدون هم ثمرة الحكم من خلف الجماهير الهادرة، سواء بالانتخابات أو بمساومة مؤسسات النظام وهي تحت ضغط شديد لا يترك لها مساحة كبيرة للمعارضة.

وهناك تنويعة أخرى لرؤية المشروع، ترى في الثورة خطة لإسقاط الدولة، مؤسسة خلف الأخرى، من جانب جهات مختلفة: تارة تكون قوى الإسلام الجهادي العالمية، وتارة تكون إسرائيل وأمريكا، وعادة يكون لإيران وقطر دور. الهدف هنا ليس استيلاء الإسلاميين على السُّلطة مثلما هو الحال في المشروع الأول، وإنما «تركيع مصر» وحرمانها من القدرة على التحرك بشكل مستقل وقوي، ومن فرصة استعادة قوتها والوقوف على قدميها كقوة إقليمية، وصولًا إلى تقسيمها فعليًّا أو إغراقها في صراعات طائفية أو مذهبية سياسية حادة.

وهناك تنويعة ثالثة تقوم أيضًا على فكرة الثورة كمشروع، ترى الثورة كمشروع أمريكي يهدف لأمركة مصر، من خلال غسل دماغ شبابها وتحويلهم إلى أمريكان صغار، بلا هوية ولا انتماء عربي، وبلا مطالب الاستقلال ومعاداة الاستعمار وإسرائيل التي يتبناها الجيل الأكبر، محبون لاقتصاد السوق ومستعدون للاندماج في العولمة. ويتم غسيل الدماغ هذا من خلال برامج دعم الديمقراطية التي تزايدت كثافتها خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، دون ضجيج أيديولوجي أو سياسي، وإنما من خلال نقل ناعم لقيم المجتمع الأمريكي إلى أذهان ونفوس هؤلاء الشباب، عادة في معسكرات ودورات تُجرى في أماكن لطيفة ومتقدمة تربط في عقولهم بين الأفكار التي يتلقونها وبين التقدم والبيئة الإيجابية التي يتلقونها فيها، ثم توجيه هؤلاء الشباب بعد ذلك للثورة بشكل متدرج، وهو ما حدث منذ العام ٢٠٠٥، ليس من قبل أمريكان بل من خلال أقلية مصرية نشطة ومدربة، مثل حركة ٦ إبريل.

وهناك رؤية مغايرة تمامًا من الناحية السياسية، ولكنها تظل جزءًا من رؤية الثورة كمشروع، وهي تلك التي يتبناها بعض «شباب الثورة» الذين يعتقدون أنهم هم من أطلق ثورة يناير. هذه الرؤية ترى في الثورة مشروعًا لتخليص مصر من قبضة الاستبداد والتخلف السياسي والاجتماعي، بناه هذا الشباب الثوري من خلال العمل على الأرض في الجامعات ووسط العمال والموظفين، ابتداء من المحلة الكبرى في ٢٠٠٥ وحتى الحركات الاحتجاجية الخلّاقة التي ملأت فضاء مصر السياسي عبر السنوات الست الماضية، ومستفيدين من تصاعد وتيرة العمل الحقوقي، وكشف انتهاكات حقوق المواطنين، وتزايد فشل النظام في إدارة شؤون البلاد. وبدعم من قوى سياسية ورموز للعمل العام ظهرت خلال نفس الفترة، من حركة كفاية، لحركة استقلال القضاء، لظهور الدكتور البرادعي على الساحة السياسية وتبلور النقاط السبع للتغيير وحملة التوقيعات. هذا المشروع الثوري المتراكم اكتسب زخمًا إضافيًّا من ثورة تونس وفِرار بن علي، ثم انفجر نجاحه في يوم ٢٥ يناير.

والحقيقة أني أختلف مع رؤية الثورة كمشروع بكل تنويعاتها. لكني بدايةً أُقر بأن تحليل الأحداث المعاصرة به دومًا قدر من المخاطرة والتخمين؛ فلا أحد يرى الصورة الكاملة لما يحدث، وهناك دائمًا اتفاقات وتربيطات ومؤامرات تحت المناضد، وأشياء لا يلاحظها المتابع مهما بلغ حرصه، وهناك أيضًا قراءات مختلفة ممكنة لنفس الحدث

ونفس العمل. ولذا فإني لا أزعم أن هذه الرؤية للثورة وتفسيرها هي الرؤية الحقيقية وما عداها باطل، وإنما هي قراءة مختلفة أعتقد أنها تفسر ما يحدث بشكل أفضل من التفسيرات التي تُقدمها تنويعات رؤى «المشروع». هذه الرؤية الأخرى ترى الثورة بطريقة أقرب للظاهرة المعروفة باسم «العاصفة الكاملة».

* * *

الظاهرة المعروفة باسم العاصفة الكاملة ليست مجرد ريح عاتية تهب أو مطر غزير ينهمر، بل نظام معقد ومتكامل، تتداخل فيه حركة الرياح مع حرارة الكتلة الأرضية والبحر مع الضغط الجوي وتحركه مع درجة الجفاف والرطوبة، مع غيرها من عناصر المناخ المتغيرة. أحيانًا تتراص هذه العناصر بأشكال معينة، وتتسلسل بترتيب معين، وتتفاعل مع ظواهر مناخية أخرى ـ أعاصير أو عواصف أو زعابيب ـ فينشأ عن هذا التفاعل والتراص والتسلسل اتحاد لهذه العواصف والتقلبات واندماج بينها فتنتج، عبر عدة أيام من التصاعد والتداخل، ما يُسمى بالعاصفة الكاملة. هذا النوع من العواصف المركبة ـ يمكنك أن تسميها «أُم العواصف» إن شئت ـ نادر الحدوث، ولكنه إن وقع لا يُنسى، بما يخلفه من أثر.

أدعوك إذَن للنظر إلى الثورة، ليس على أنها مشروع خَطَّط لتنفيذه «أصحاب الثورة»، وإنما باعتبارها عاصفة كاملة، تنشأ من اتحاد تقلبات مناخية متعددة، قد لا يكون هناك علاقة بين بعضها البعض في البداية، لكنها سرعان ما تتداخل وتندمج فينتج عن ذلك شيء أكبر وأعظم تأثيرًا ـ ودمارًا أيضًا ـ من أي من مكوناتها، وتكتسب هي نفسها آليات خاصة بها، ويُصبح لها إيقاع وحركة خاصان بها، بحيث تفقد العناصر التي شاركت في صنعها السيطرة على حركتها تلك وعلى اتجاهها. وتظل العاصفة الكاملة منطلقة في طريقها الخاص حتى تستنفد قواها فتهدأ وتموت، في وقتها هي، بغض النظر عما تخلفه من ورائها.

إحباط مترسخ ومتزايد لدى الأغلبية، إحساس عام بالفشل وبالمهانة، انسداد الأفق، تفشي الظلم الاجتماعي والاقتصادي والإنساني، التضييق على الخلق، فشل أجهزة الدولة في أداء وظائفها الرئيسية، تدهور وانهيار الخدمات الأساسية، تفشي المحسوبية وتأصلها، عقم النظام السياسي وانسداد شرايينه ونمو القوى السياسية خارجه، تغير ثقافة

أغلبية المجتمع وبقاء نظمه كلها عتيقة منبتة الصلة بالواقع، تغير العالم من حول مؤسسات الدولة التي ماتت وهي واقفة في مكانها تتظاهر بالحياة، تزايد الاستخفاف بالناس، تزايد الاستخفاف بالدولة، تهميش أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وفكريًّا. ليست هذه قائمة حصرية بالتقلبات المناخية التي سادت مصر منذ نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، وإني على ثقة من قدرة القارئ على إضافة الكثير لها مما رأى وعايش.

ليست هذه مجرد «ظروف مواتية»، بل كانت ولا تزال هناك عواصف وزعابيب وأمطار وتقلبات صغيرة ومتفرقة، بوتيرة غير ثابتة، لكنها متقاربة، ربما يكون آخرها إعصار خالد سعيد ثم طوفان تونس. ومن ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير وهذه التقلبات تتحد وتتداخل وتندمج وتتصارع حتى أفرزت ما أفرزت. من المؤكد أن الإخوان المسلمين كان لديهم تصور أو مشروع أو خطة، وأن الدول الأجنبية كان لديها تصور أو مشروع أو خطة، وأن مؤسسات الدولة كان لديها مشروع أو تصور أو خطة، وأن مجموعات الشباب المنظمة كان لديها مشروع أو تصور أو خطة، لكن العاصفة الكاملة هي الثورة المناخية الكبرى التي تداخلت فيها كل تلك الخطط والمشروعات والتصورات وأصبحت كائنًا أكبر من كل هذه الخطط، يتغذى بها ويتضمنها، لكنه لا يتبع أيًّا منها، بل يكتسب آليات وحيوية خاصة، وينطلق في طريق هو محصلة الصراع بين كل هذه المشروعات وكل الظروف التي أنشأتها.

إن تخلينا عن رؤية الثورة وكأنها خطة لجهة ما تعرف إلى أين تأخذنا، ونظرنا لها باعتبارها عاصفة كبرى، لتغير السؤال الذي نسأله لأنفسنا. فإن كانت الثورة عاصفة كاملة ناتجة عن اتحاد عواصف أصغر وتقلبات مناخية متعددة، وإن كانت لا تخضع لسيطرة جهة محددة، فإن السؤال الأهم يصبح: إلى أين تأخذنا هذه الثورة العاصفة؟ وإلى متى؟ وهل نحن في أولها أم آخرها أم أننا يا تُرى في المنتصف؟ هل ما شهدناه هو العاصفة الكاملة أم مجرد جزء من تجمع الرياح والحرارة والضغط والرطوبة وهو في طريقه الآن لتصادم أكبر وعاصفة أشد؟

* * *

هدأت العاصفة التي اجتاحت مصر في ٢٥ يناير، فهل أوشكت على التبدد في العالم

الفسيح أم ما زالت مكوناتها تتفاعل وستضرب من جديد؟ الإجابة عن هذا السؤال تستدعي مركزًا كاملًا لدراسة المناخ، لديه تقارير كل ساعة حول حركة العناصر الجوية المختلفة. ومَن يدري؟ ربما لدينا مثل هذا المركز في مكان ما: في قبو خفي لدى الطرف الخفي، أو في مركز قيادة الثورة المضادة، أو في مكان ثالث لدى الطرف الثالث. وربما يجلس خبراؤه الآن وهم يفركون أيديهم من القلق، أو من التشفي، لا نعرف. لكن في ظل غياب التقارير الدقيقة التي تتاح لمثل هذه المراكز، علينا الاعتماد على حواسنا البسيطة لمعرفة اتجاه الريح، وسخونة الأرض، وحالة الضغط، ودرجة الجفاف والرطوبة من حولنا.

يبدو أن للهدوء الحالي لعاصفة الثورة مصادر متعددة: أولها: عودة لاظوغلي باشا لعمله كقائمقام مصلحة السدود والري. الثاني: استعادة الخواجة ماسبيرو لنشاطه في السيطرة على الضغط الجوي. الثالث: إعادة العمل بمشروع مصرف توشكى القادر على امتصاص الفيضانات الناتجة عن العواصف والفيضانات. الرابع: إعادة بناء مجلس الشعب بحيث يقوم بدوره كمانعة للصواعق ومصاص للريح في آن واحد. الخامس: عودة صانع المطر، المستقل، بأحكامه التي لا تخضع للنقاش، ولجان انتخاباته التي لا تخضع للنقاش، وتحقيقاته التي لا تخضع للنقاش، وقوانينه التي يخون نصها روحها بلا خجل. ومن خلال تبريد الساخن وتسخين البارد، وزيادة الضغط في مناطق الانخفاض ورفعه في المناطق المنخفضة، وتجفيف الرطب وترطيب الجاف، تم إنهاك أغلبية المواطنين عبر عام كامل من الضغط على أعصابهم وعلى حياتهم، ومحاصرة الثوار والثورة. هدأت العاصفة.

لكن هل تم التعامل مع مصادرها؛ تلك التقلبات المناخية الحادة التي اتحدت واندمجت فأفرزت هذه العاصفة؟ الإجابة نعم في أحيان ولا في أحيان أخرى. فقد قلَّ الإحساس العام بالفشل والمهانة نتيجة «ثورة يناير» التي جعلت العالم كله ينظر لمصر بإكبار، وتقلص عقم النظام السياسي وانفتحت شرايينه بدخول القوى السياسية التي كانت محظورة، وقلَّ الشعور بالتهميش السياسي والتضييق نتيجة توسيع نطاق المشاركة والشعور بجدية الانتخابات.

على الجانب الآخر، لم يتغير شيء يُذكر في حالة انسداد الأفق أمام أغلبية الناس، أو فيما يتعلق بتفشي الظلم الاجتماعي والاقتصادي والإنساني، أو فشل أجهزة الدولة في أداء وظائفها الرئيسية، وتدهور وانهيار الخدمات الأساسية، وتفشي المحسوبية

وتأصلها. كذلك ظلت عقلية الجيل القديم القديمة تقود مؤسسات النظام بما في ذلك المؤسسات المعارضة للنظام، في حين تجلس الأغلبية الساحقة للمجتمع على أسوارها تتفرج وتمصمص شفاهها في سخرية وغيظ. كما لا يبدو أننا نتعامل بشكل مختلف مع العالم من حولنا الذي اختلف. لم تتغير درجة الاستخفاف بالناس كثيرًا، في حين زادت درجة الاستخفاف بالدولة.

هل المحصلة النهائية لما تغيَّر وما بقي هي تقلص الإحباط المترسخ لدى الأغلبية، وبداية تنفيس الضغط المتراكم في صدرها، وتحسن قنوات النظام السياسي، بحيث تساعد هذه الأغلبية على التنفس؟ الإجابة حتى اليوم هي لا، بالقطع. بل على العكس، ربما زاد الإحباط واليأس لدى الأغلبية بعد أن رأت آمالها في تحسن الأحوال تتبدد خلال الشهور الماضية.

المحصلة النهائية أن عناصر العاصفة ما زالت في معظمها قوية. وماذا عن تلك التي تغيرت؟ يعرف العاقل، والدارس الموضوعي، أن عناصر المناخ المضطرب مضطربة في حركتها، وإن تغير اتجاه بعض هذه العناصر في وسط العاصفة؛ فإن قل الضغط في بقعة ما واجتذبت نحوها جزءًا مهمًّا من الرياح، فإن هذا لا يعني انصراف الريح، وإنما قد يصير هذا التغير نفسه عنصرًا من الموجة الثانية للعاصفة، مع انتقال بؤرتها. فليس من الضروري أن تضرب عاصفة الثورة نفس النقطة كل مرة، أو بنفس الطريقة. وما دامت عناصر الثورة حاضرة لم تنصرف، يظل السؤال كما هو: هل ما شهدناه هو العاصفة الكاملة أم عاصفة مبدئية تتفاعل مع بقية عناصر المناخ المصري وتتصادم معه ويتحول تفاعلهم واندماجهم لعاصفة كاملة في الطريق؟

* * *

أفترض، ومعي الكثيرون من الحالمين والخائفين ومدعي العقل، أن ما شهدته مصر خلال الخمسة عشر شهرًا الماضية هو عاصفة مبدئية، تتفاعل الآن مع بقية عناصر المناخ المصري وتتحول لعاصفة كاملة آتية. مَن يختلف مع هذا التقييم عليه ألا يضيِّع وقته في قراءة بقية المقال، ويمكنه الانصراف لحياته مطمئنًّا لاستمرار الهدوء الحالي، ولاستقرار الأمر لتحالف المقطم والعباسية ولاظوغلي وماسبيرو.

أما مَن يتفق معي في التقدير فيسأل سؤالًا مهمًّا: ماذا سيحدث عندما تهب العاصفة الكاملة التي نتوقعها؟ وماذا سنفعل؟ هل يمكن أن نعد أنفسنا لها وأن نتبين سبيلًا لتفادي آثارها المدمرة وللاستفادة من قوتها العارمة لنقل البلد للأمام؟

حين قامت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ كتب محمد حسنين هيكل كتابًا بعنوان «مدافع آية الله» قال فيه إن الجميع رأى مدافع الثورة الإيرانية التي دكَّت حصون الشاه ونظامه حتى أسقطته، لكن لا أحد رأى بعد ـ وقتها ـ «مشاة آية الله»؛ هؤلاء الذين يتقدمون في الحروب بعد موجات القصف كي يحتلوا المواقع ويُحكمون سيطرتهم عليها. ويمكن بشكل ما أن نقول نفس الشيء عن الموجة الأولى من الثورة المصرية، حيث رأينا مدافعها ـ في شكل المليونيات الحاشدة ـ التي أسقطت أو تصورت أنها أسقطت النظام، ثم لم نرَ لها مشاة يتقدمون لاحتلال المواقع والسيطرة عليها.

لكن الحرب تطورت كثيرًا منذ عام ١٩٧٩، ولم تعد متطلبات النصر مقصورة على قصف المدفعية وتقدم المشاة، بل أصبح الشق الأهم، خصوصًا منذ حرب العراق في ٢٠٠٣، هو ماذا سيفعل المشاة بعد تقدمهم لاحتلال المواقع؟ هل سيجلسون فوق الخرائب التي أحدثها القصف العنيف ثم يغرقون في هذا الخراب تدريجيًّا حتى يبتلعهم؟ أم سيزيلون الخرائب ويعيدون بناء البلاد التي دمروها في أثناء الاستيلاء عليها؟ ومن هنا أصبح من متطلبات النصر وجود فرق لإعادة البناء: تمد شبكات الكهرباء لتحل محل تلك التي دُمرت، توصل المياه، تُهدئ من روع السكان وتحميهم من البلطجية والمجرمين وأشاوس النظام القديم، تُعيد تنظيم مؤسسات الدولة وهيئاتها، إلى آخر القائمة المعروفة.

المطلوب إذن لمن يريد لهذا البلد أن ينهض، وألا تتحول عاصفته القادمة لحلقة جديدة من الغضب والانتقام والتفكيك والفوضى، أن يُعدَّ العدة منذ الآن، ليس فقط بتجهيز مشاته للتقدم في العاصفة والسيطرة على المواقع، بل بإعداد خطط عملية وتفصيلية لإعادة بناء قطاعات الدولة المختلفة في أثناء وبعد العاصفة المتوقعة. ويعني ذلك أن تكون قوى الثورة جاهزة بخطط للتعامل مع الفوضى السياسية التي ستنجم، ولا ريب، عن هذه العاصفة، ولإعادة هيكلة الأمن والقضاء والإعلام، وللتعامل مع مطالب الملايين من الموظفين والعمال الذين دمر العقم الإداري حياتهم ومؤسساتهم، ولانتشال السوق والاقتصاد من الهوة المتجه إليها، ولتفادي الصدام مع الجيران والأقارب أو الوقوع ضحية لمؤامراتهم.

ولا يتم ذلك بوضع تصورات عامة في وقت الفراغ، بل بانكباب خبراء على وضع خطط تفصيلية لكل هذه الأمور، وأن تكون هذه الخطط قابلة للتنفيذ غدًا إن أتيحت الفرصة. قد يبدو الأمر ترفًا أو خيالًا في حال تعاني فيه قوى الثورة من التهميش والمطاردة. وهو الأمر الذي يدفعها لتركيز جهدها كله على تقوية مدفعيتها الثورية كي يمكنها هدم بقايا النظام القديم، أو حتى إعداد مشاتها كي تتقدم وتحتل المواقع التي تسقط من هذا النظام. وهذا كله ضروري لانتصار الثورة، لكنه لا ينفي الأهمية الكبرى للإعداد من الآن لعملية إعادة البناء. مؤيدو الثورة كثيرون، ولا يجب عليهم أن ينخرطوا جميعًا في سلاح المدفعية والمشاة، بل يمكن ـ وفي الحقيقة يجب ـ أن ينخرط بعضهم في سلاح إعادة البناء، وحتى لو بدا جهدهم الآن عبثيًا، سيأتي يوم ويلتفت الناس بحثًا عن حل فوري لمصيبة قائمة، فإما أن يجدوا ما أعده هؤلاء وإما ألا يجدوا شيئًا. ولنتذكر أنه لو لم يكن سيدنا نوح قد بنى سفينته على اليابسة، لغرق ومن معه حين جاءهم الطوفان.

الفصل الأول

مصر تواجه أشباحها

الجنرال في وحدته

يجلس على قمة تل يتفكك، يرقب المياه وهي تعلو من حول التل وتكاد تصل إلى قدميه. بعينين متعبتين أنهكهما السن وعشرة شهور من التوتر، يبحث عن شيء يدفع به الماء. انهارت السدود سريعًا حين جاء الفيضان. كان يعلم أن السدود ضعيفة. كان يعلم أن بها شروخًا، لكنه لم يتصور أن تنهار كلها، وبهذه السرعة. كل شيء انهار وفي نفس اللحظة، ووجد نفسه وحيدًا والماء يعلو: لو لم يتحركْ لاجتاحته ومن معه. لم يكن هناك وقت للتأمل. لحظات قليلة اتخذ فيها أخطر قرارات حياته. وقف يدافع عن التل ويحاول دفع الماء. وضع أكياس الرمل على السفح لإبطاء تقدم المياه، لكنه يعلم أن ذلك حل مؤقَّت. حاول حفر القنوات بسرعة لتصريفها، لكن أين سيصرفها؟ كلما حفر قناة أتت بمزيد من المياه بدلًا من تصريفها. لا يلوم نفسه، بل هؤلاء المهندسون الكذابون والفاشلون. لا علاقة له بالهندسة ولا بالري، فهو مقاتل، ولا يعرف حتى كيف يختار المهندس الجيد من الخبيث. أتى بمن وجده ساعتها. كان الفيضان يعلو ولم يكن هناك وقت لا للتعلم ولا للبحث. أتى بالمهندسين الذين وجدهم أمامه. قالوا له احفر هذه القناة قبل تلك، وأجِّل تلك القناة لما بعد. وهذه هي النتيجة: كل قنواته امتلأت، ولم يعد لديه معدات لحفر المزيد، والماء يواصل الارتفاع حتى وصل إلى قدميه.

يجلس على قمة التل الذي يتفكك شيئًا فشيئًا وفي يده سلاحه. ما نفع السلاح في الماء؟ بعد قليل، ما لم تتدخل عناية القدر، لن يستطيع حتى أن يركن سلاحه للأرض دون أن يخرب البلل ذخيرته ومواسيره. حرك معداته الأهم نحو القمة، لكن بعد قليل لن يبقى مكان. مَن كان يتصور أن يصبح سلاحه عبئًا عليه؟ مَن كان يتصور أيًا من هذا؟ مَن كان يتصور بعد كل هذه السنوات أن يجد نفسه في هذا الموقف؟ تعب، ولولا القسم

لألقى بسلاحه في الماء واستراح. يقبض على سلاحه بيده وكأنما يعتذر للسلاح عن الفكرة التي راودته. سيظل هنا، سيصمد. يُمني نفسه بأن الفيضان له آخر، ومهما ارتفع الماء سينحسر، كل ما عليه أن يبقى هنا في مكانه صامدًا.

بدأ التل نفسه يتفكك. يخالجه شعور بأن المياه تتسرب داخل التل وتخلله. من حين لآخر يأتيه بعض الرفاق ليحدثونه عن قلقهم على التل. يستمع ويهز رأسه في صمت. أسى عميق يعلو داخله حتى يصل لحلقه. لو حدث أي من هذا في الماضي لكان له رد فعل آخر، لكنه الزمن. يمد يده ويربت على التل كأنما يصالحه، كأنما يرجوه أن يصمد قليلًا، لكن الوقت يمر، والماء لا ينحسر، والوقود يشارف على النفاد. ما العمل؟

تليفونه يدق دون انقطاع. لا نهاية للناصحين: كل من قرأ الجريدة صار الآن خبيرًا في شؤون إدارة الفيضان. كل واحد عنده فكرة مختلفة، ولا أحد منهم يعلم سوء الموقف الذي يجد نفسه فيه. تعب من كثرة النصائح، ومن المياه. يمد يده ويغلق التليفون.

حان وقت القرار، والقائد دائمًا وحيدٌ وقت القرار؛ لن يستمع لمزيد من الكلام. ينظر لخزان الوقود الأخير وهو يسأل نفسه فيمَ يستخدمه: في حفار يشق قناة أخيرة علها تنفع هذه المرة؟ أم في دبابات ينزلها داخل الماء كيف يقف عليها؟ أم في قوارب مطاطية تأخذه ورفاقه في الماء مع بقية الطافين؟

إلى أين يذهب المجلس العسكري؟

أُصدق المجلس العسكري حين يقول إنه لا يرغب في البقاء في السُّلطة، وإنه عاقد العزم على تسليمها لحكومة ورئيس مدنيين منتخبين. وأثق في إخلاصه في السعي لحماية مصالح البلاد العليا. وأظن أن مَن يشكك في أي من هذين الأمرين يُخطئ في قراءته لتصرفات المجلس العسكري أو لا يعرفه جيدًا أو ينساق لعواطفه وقلقه وتوجسه.

وأزعم أن معظم أخطاء المجلس العسكري في الشهور الماضية نتيجة لسوء الحكم وغياب الخبرة في الشأن السياسي من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لثقافة وطريقة معينة في التفكير والإدارة والحكم لا يمكن إلا أن تُنتج مثل هذه الأخطاء.

أما الحديث عن أن المجلس يحاول حماية مزايا ما للقوات المسلحة أو يحاول التغطية على تجاوزات تمت؛ فأمور قابلة للتسوية بأشكال عدة ولا تحتاج البقاء في السُّلطة، وبالأكيد أنها لا تحتاج قتل المتظاهرين أمام ماسبيرو أو في محمد محمود (الذي لا تقع فيه وزارة الداخلية المصونة).

لكن المؤشرات مقلقة!

في البداية، وجد المجلس نفسه بين ثلاث قوى نشطة: الإخوان من ناحية، وما يمكن تسميته بقوى «التحرير» (من ليبراليين ويساريين وفيسبوكيين) من ناحية، وقوى النظام القديم من ناحية. استند لهذه القوى الأخيرة باعتبارها الأقرب له فكرًا وثقافة وتاريخًا ـ مع تهميشه لذلك الجانب منها المرتبط بالتوريث ـ وحاول احتواء قوى الثورة ومراوغة الإخوان. شيئًا فشيئًا بدأ الارتطام بقوى الثورة، وتحوَّلت حالة الحب التي وقعت فيها بعض

هذه القوى إلى ضيق، ثم نفاد صبر، ثم عدم ثقة، ثم يأس، ثم عداء؛ وذلك عبر محطات الاعتقال وكشف العذرية ورؤساء الجامعات وفض الاعتصامات وقانون الانتخابات والمحاكم العسكرية، وصولًا لماسبيرو ثم وثيقة السلمي ثم محمد محمود (الذي لا تقع فيه وزارة الداخلية المصونة) ثم حكومة الجنزوري.

بالتوازي مع تآكل علاقة المجلس بقوى «التحرير» زاد استعداده للتراجع أمام الإخوان المسلمين و«تجنب المواجهة» مع قوة تستطيع حشد مليون مواطن في أي ميدان. واتضح ذلك في أجلى صوره في مسلسل تحديد معايير اختيار اللجنة التأسيسية التي ستضع الدستور، والذي دار حوله صراع متعدد الطبقات وملتبس راح ضحيته حكومة عصام شرف، وانتهى بتراجع المجلس العسكري أمام الإخوان ودخولنا الانتخابات دون أيٍّ من الضوابط التي سعى المجلس لإقرارها.

ثم بدأت المؤشرات المقلقة في التزايد!

المؤشر الأول: هو العنف المفرط الذي تم استخدامه في شارع محمد محمود (الذي لا تقع فيه وزارة الداخلية المصونة)، وما بدا أنه انفصال كامل بين ما يقوله وزير الداخلية والحكومة آنذاك وما يحدث على الأرض. وكأن هناك جهتين أمنيتين تعملان بالتوازي: واحدة تخضع لتعليمات وزير الداخلية ولا تُطلق النار، وأخرى تخضع لتعليمات غير معلومة لنا وتقتل العشرات وتجرح المئات دون تردد.

المؤشر الثاني: هو ما بدا أنه قرار بتجاهل «قوى التحرير» وإسقاطها من الحسبان، والمُضي قُدمًا في تشكيل حكومة الجنزوري بوجوه معظمها من النظام القديم، وربما أهمها وزير الإعلام.

المؤشر الثالث: هو عودة الحديث بقوة عن ملف «التمويل الأجنبي»، وبدء التحرك فيه ضغطًا على القوى السياسية التي تلقته، وهو حديث يذكرنا بالماضي غير البعيد.

المؤشر الرابع: هو عودة الحديث عن «أمن الدولة»، وتواتر الحديث عن توجيهها لتهم لشخصيات سياسية «بالتحريض» في وسائل الإعلام، بل والفيس بوك، وهي لغة تذكرنا بالماضي أيضًا.

المؤشر الخامس: هو إنشاء المجلس الاستشاري لمعاونة المجلس العسكري في

اتخاذ القرارات السياسية المهمة، في إشارة واضحة إلى أن حكومة الجنزوري سيقتصر دورها على تسيير أعمال الأمن والاقتصاد، في حين يقود المجلس العسكري العملية السياسية.

المؤشر السادس: هو تلك المناورات حول تقليص دور البرلمان (الذي لم يُنتخب بالكامل بعد) سواء فيما يتصل بعلاقته بالحكم أو بالدستور.

هذه المؤشرات تنذر بمواجهة آتية.

المواجهة ليست حتمية

المؤشرات تُنذر بمواجهة آتية، لكنها ليست حتمية.

يمكن تفادي المواجهة الآتية إن تخلَّى المجلس العسكري عن منهج السيطرة، واختار منهج القيادة. السيطرة تعني إحكام الزمام على الفاعلين السياسيين الآخرين وتوجيههم نحو غايات محددة، و«ضبط» المناخ العام من خلال إحكام القبض على وسائل الإعلام، و«توجيه» مسار العملية السياسية بإجراءات مخططة في سيناريو واضح المعالم. لتحقيق ذلك، يجب على الحاكم أن يملك القدرة على منع أي سلوك أو قول سياسي يهدد بإخراج السيناريو عن النَّص، أي يجب أن يكون للحاكم «سلطة» على الفاعلين وعلى الحوار والتفاعل السياسي.

هذا هو جوهر «السلطوية» السياسية. وهناك مؤشرات على أن هناك مَن يدفع المجلس العسكري في هذا الاتجاه. وأقول اليوم إن مَن يزين للمجلس العسكري اتخاذ هذا الطريق مُخطئ، ليس فقط أخلاقيًّا وإنسانيًّا في حقنا كبشر لنا حقوق متساوية، ولكنه أيضًا مُخطئ في التقدير، وفي قراءة المشهد السياسي في مصر والمنطقة والعالم؛ فلن يؤدي اتخاذ هذا الطريق إلى «عودة الاستقرار» وإنما إلى «عودة الثورة» وبضراوة أشد، وبتكلفة أكبر علينا جميعًا. فيا مَن تنصح باتخاذ هذا الطريق، أرجوك فكر مرة أخرى لأننا تعبنا من البهدلة ومن التجارب العشوائية التي تدفع الأغلبية منا ثمنها.

وما البديل؟ البديل هو القيادة؛ القيادة وليس السيطرة.

القيادة هي أن تضع يدك في يد الأطراف الرئيسية في المجتمع، وتمشي بها للأمام. هذه الأطراف لن تستطيع وحدها أن تمشي للأمام معًا، إما لأنها لا تثق ببعضها، وإما غير قادرة على المشي، وإما لا تعرف الأمام من الخلف. القائد هو الذي يُمكن هذه الأطراف من الرؤية، ويعطيها الأمان الكافي كي تتحرك مع الآخرين دون أن تخشى على نفسها منهم.

القيادة هي أن تحث المتراخي والمتلكّئ والمُعارِض كي يتحرك مع البقية، لأنك تُحرك البقية للأمام فيخشى أن تتركوه وحده.

القيادة تتطلّب أن تكون أمينًا مع الجميع، وقائدًا للجميع، ومطمئنًا للجميع، ومحل ثقة الجميع، لا أن تخيف الناس وتُهددهم وتجعلهم يكرهونك.

المجلس العسكري ارتكب من الأخطاء ما أفقده الكثير، لكنه في رأيي ما زال قادرًا على استعادة القيادة.

ولتحقيق ذلك عليه أن يتوقف عن «إصدار الرسائل»، ويبدأ فورًا في التفاوض مع القوتين السياسيتين الرئيسيتين ـ الإسلامية والديمقراطية (نعم، أعلم أن التسميات غير دقيقة، معلش، سامحوني) ـ على الخطوات السياسية الأربع القادمة: الدستور والحكومة والانتخابات الرئاسية وقواعد العمل السياسي الجديدة. أقول يتفاوض وليس يتحاور؛ لأننا مللنا من الحوارات التي لا تفضي إلا «لرسالة» جديدة تُحبط الناس أكثر.

المطلوب هو التفاوض؛ أي التوصل لاتفاق من خلال الأخذ والعطاء والتأثير على حسابات الأطراف، تقبله أغلبية الأطراف وتوقِّع عليه، فيكون ميثاقًا وطنيًّا للفترة المقبلة، تلتزم الحكومة التي يُتفق على تشكيلها بتنفيذه، ويراقب المجلس الالتزام به.

لا يجوز التحجج بصعوبة التنفيذ، فلم يقل أحد إن إدارة الثورات سهلة، أو إن الانتقال للديمقراطية بعد ستين سنة استبداد سهل، لكنَّ الأمر يستحق الجهد وتذليل الصعب.

القيادة مهمة صعبة، وإن لم يقم بها أحد تخبطت الأطراف واصطدمت. وما دمت قد تطوَّعت بالقيادة فلا يجوز لك التحجج بصعوبتها.

سيقول البعض إن الوقت فات، وإن الهوة بين المجلس العسكري والقوى السياسية لم يعد من الممكن جسرها. وأقول لا؛ فلا توجد قوة سياسية واحدة تستطيع قيادة المجتمع، وهناك عدم ثقة بين الجميع، ومن ثَمَّ فهناك حاجة لقيام طرف محايد وأمين بمهمة القيادة هذه حتى نُرسي قواعد النظام السياسي الجديد. ولو فعل المجلس العسكري ذلك؛ لو تنازل عن السيطرة واختار القيادة، لحملناه كلنا على رأسنا ودخل التاريخ مدخلًا حسنًا.

انقضاض الديناصور

قال الدكتور الجنزوري في مؤتمره الصحفي إن ما يحدث الآن ليس ثورة وإنما انقضاض على الثورة. وأنا أتفق معه تمامًا. لكن مَن الذي ينقض عليها؟ دعنا لا نتهم المجلس العسكري، فهو يقول إنه يساند الثورة ويحميها، ويقول إنه لا يقبض على الثوار ولا يعذبهم، ويقول إنه لا يُطلق النار على المواطنين ولا يدهسهم بمدرعاته ولا يسحلهم بجنوده. هو طيب إذن مجلسنا العسكري، لكنه لا يحكم، وبالتالي فلا داعي للحديث عنه. دعنا نتحدث عمن يفعل ذلك، ولنسميهم مثلما سمَّاهم هو: القوى الخفية.

القوى الخفية، تلك التي تحكم مصر منذ فبراير، تنقض الآن على الثورة. أو بالأدق، على الجناح «الثوري» للقوى الديمقراطية، وهم هذا الخليط من الشباب المستعد دومًا للنزول إلى الشوارع والتظاهر والاعتصام دفاعًا عن أهداف الثورة واحتجاجًا على أي ممارسة قمعية أو مستبدة من قبل القوى الحاكمة الخفية. حاولت هذه القوى في البداية احتواء هذا الجناح وفشلت، فانقلبت عليه سريعًا. الذي يحدث الآن، وتحديدًا منذ أحداث شارع محمد محمود، هو الانقضاض الكامل عليه والسعي لتصفيته من خلال القتل والإصابة والانتهاك والضرب والحبس «الاحتياطي» وتشويه الصورة. الهدف واضح، وهو كسر شوكة هذا الجناح وإعادته لما كان عليه قبل يناير: مجموعات متناثرة غير ذات قدرة على حشد التأييد بين الجماهير.

يبقى الجناح «السياسي» للقوى الديمقراطية: مجموعة الأحزاب التي نشأت من رحم الثورة. وهذه أمرها أسهل، ولأجهزة القوى الحاكمة الخفية خبرة طويلة في السيطرة على مثل هذه الأحزاب وتفريغها من القدرة على جذب التأييد وتحويلها لمعارضة أليفة، تدخل البرلمان وتخرج حسب التساهيل والظروف.

لكن ما العمل مع الإخوان والسلفيين؟ هناك حل من اثنين: إما التعاون مع القوى الحاكمة الخفية في مقابل الحفاظ على مكتسباتهم من الثورة، وإما المواجهة على الطراز الجزائري. هل سيرضى الإخوان المسلمون أو السلفيون بالتعاون مع القوى الحاكمة في مقابل ضمان استمرار وضعهم القانوني الذي حصلوا عليه بشق الأنفس؟ إن قبلوا، سيُفتح لهم ذلك الباب للسيطرة على التعليم والإعلام والشؤون الاجتماعية والصحة وغيرها، بما يمكنهم من تحويل المجتمع للصورة التي يحبون بشكل أكبر وأسرع. ولهم في باكستان أسوة حسنة للتعاون مع العسكريين (العسكريون في باكستان هم القوى الخفية).

لكنَّ قبول هذا الترتيب ليس خاليًا من المخاطر؛ فقد يغضب الشعب إن فعلوا، وخصوصًا الجيل الأكثر انفتاحًا على الآخرين. كما قد تستفرد بهم القوى الحاكمة الخفية بعد التخلص من بقية قوى الثورة ويجدون أنفسهم مرة أخرى معلقين في السجون ومطرودين للسعودية ومتهمين بمحاولة اغتيال الحاكم في ميدان المنشية!

قرار صعب، وبالذات على الإخوان.

هذا الانقلاب، أو الانقضاض على الثورة كما وصفه الجنزوري، يفترض أننا ما زلنا في الستينيات. ولا تتعجب أيها القارئ الفطن أن يكون هناك مَن يتعامل مع واقعنا بمنطق فات منذ خمسين سنة؛ فقادة القوى الحاكمة الخفية كانوا قادة منذ خمسين سنة، ويتصرفون بالطريقة التي يعرفونها. في فيلم «حديقة الديناصورات» عادت الديناصورات في زمننا هذا، فماذا فعلت؟ هل فهمت أن الدنيا تغيرت؟ هل أدركت أنها لم تعد تستطيع التهام الناس بلا هوادة؟ هل تعلمت ألا تركض بأقصى سرعة نحو حتفها؟ أبدًا، تصرَّفت بالضبط كما كانت تتصرف في العصر الديناصوري البائد. وهكذا لقيت حتفها مرة أخرى في نهاية الفيلم (بعد أن أكلت نص الناس).

فارفع صوتك معي علهم يسمعون: يا أيها القادة، لقد تغيَّرت مصر، تغيَّر شعبها بكل أطيافه، وتغيَّرت رؤيته لنفسه وللعالم، ولم يعد من الممكن أن يقبل ما كان يقبله أجداده الذين تقيسون عليهم. فاتقوا الله فينا وفي أنفسكم.

مصر تواجه أشباحها

علينا أن نقول للإخوان والسلفيين: «مرحبًا في النور»، ولقوى الحرية: «لا تكتئبوا»، ولجموع الشعب: «استعدوا لمواجهات حادة مع النفس»، ولفلول الاستبداد: «الوداع».

يُخطئ مَن يظن أن الإخوان والسلفيين ظاهرة وافدة على المجتمع المصري، وإرجاع تفوقهم لنفوذ الفكر الوهابي وأمواله وفقر الأغلبية وجهلها تضليل للذات؛ فالفكر الذي تقوم عليه تنظيماتهم قديم قِدم الدين والسياسة والمجتمع، وظهرت تعبيراته في كل مرة واجهنا فيها أسئلة التراث والتجديد، منذ عصر الخلافة، مرورًا بأزمات الدولة العباسية، وصدمة الحملة الفرنسية، وأسئلة التحديث في عصر محمد علي، وأسئلة التنوير في النصف الأول من القرن العشرين، وحتى أسئلة الحجاب والنقاب اليوم.

الفكر الذي يعكسه الإخوان والسلفيون تم تهميشه من جانب القوى الحاكمة في مصر (وإن لم يمكنهم تجاهله تمامًا) خلال عقود طويلة، لكنَّ التهميش لم يقضِ عليه. وعلى الرغم من كل تحفظاتي على إدارة المرحلة الانتقالية وظروف الانتخابات الحالية وشوائبها العديدة، فإن كل ذلك لا يُفسِّر وحده التأييد القوي الذي يحظى به الإخوان والسلفيون في المجتمع المصري، بل وفي المنطقة العربية ككل.

لم يكن من العقل ولا المنطق محاولة تهميش هذا الفكر، وكأننا كنا في مسرح تمتلئ قاعته بالإسلاميين، في حين يُسلِّط المُخرج الديكتاتور البروجيكتور على البقع الخالية منهم. ونحن جالسون، نسمع صوتهم، ونرى جانبًا منهم، لكننا نتجاهل الأمر محاولين التركيز على البقعة التي يضيؤها لنا المُخرج. أما هم، فيصبرون على المُخرج وبقية الجمهور، ويعزون أنفسهم بأنهم في ازدياد، وأن اليوم قادم، الذي ستمتلئ فيه القاعة

بأنصارهم حتى لا يصير من الممكن تجاهلهم. فجأة، سقط المُخرج المضلل، وأضاء الناس القاعة، ففوجئنا بأن أكثر من نصف الجالسين ملتحين ومحجبات ومنتقبات.

هذه هي مصر، فلنحمد الله أن المُخرج قد سقط، وأن الضوء عاد، وأننا نرى أنفسنا ومَن معنا. إبقاءَ الأغلبية في الظلام لم يكن حلًّا، وإغماض العيون ليس حلًّا، والفزع ليس حلًّا، والاكتئاب ليس حلًّا، والهجرة ليست حلًّا ـ على الأقل لمن يبقى.

جاء النور، وبعد «الخضة» والانفعالات سيتعيَّن علينا جميعًا أن نواجه بعضنا:

سيكتشف الإخوان والسلفيون أن الليبراليين واليساريين ليسوا عناصر مُندسَّة، أو مستغربين هوياتهم مستلبة، وإنما جزء أصيل من النسيج الفكري والاجتماعي لمصر منذ القدم، وأن الثقافة والأخلاق في مصر أكثر تنوعًا مما يظنون، وأن غياب التوافق حول المرجعيات أعمق مما اعتقدوا.

وسيكتشف الليبراليون واليساريون أن رؤى الإسلاميين وأسلوبهم في التفكير جزء من النسيج الفكري والاجتماعي للشعب، وليس مرضًا أُصيبت به مصر في السبعينيات من جراء النفط العربي وتآمر السلطات.

ليس هناك ما يدعو أنصار الحرية للاكتئاب، ولا ما يدعو الإخوان والسلفيين للزهو، بل على الجميع الاستعداد لمواجهات فكرية واجتماعية آتية لا ريب. مضى زمن الإظلام ومطاردة الأشباح وجاءت أيام المواجهة المفتوحة. سيتعين علينا أن نواجه بعضنا البعض، الفكر بالفكر، والرؤية بالرؤية، والمشروع بالمشروع. ستكون هذه المواجهات حادة ومؤلمة في معظمها، وسيأخذ الأمر وقتًا، لكن هذه المواجهات هي الطريقة الوحيدة لتخليصنا جميعًا من أشباحنا. هذه المواجهة هي أخطر ما ستواجهه مصر من تحديات، وإن نجحنا في الخروج منها سالمين سنكون قد حللنا مشكلتنا التاريخية مع أنفسنا ومع العالم الذي نعيش فيه.

أما الفلول، فدعنا لا نأبه لهم كثيرًا. لقد نفض الشعب عن نفسه الخوف ولا أظنه يقبل بعودة الاستبداد ثانية. ربما يحاول فلول المستبدين تجميع قواهم، لكن الاستبداد لا تقوم له قائمة دون شعب يستسيغه. وهذا الشعب قد أدرك أخيرًا أنه يستطيع الحفاظ على كرامته، وما أظنه يُفرِّط فيها ثانية. لنقل للاستبداد وفلوله وداعًا، فهي مسألة وقت، ليس إلا.

معضلة الإخوان

حقق الإخوان المسلمون إنجازات كبرى خلال العام ٢٠١١، نقلتهم من جماعة محظورة إلى أغلبية برلمانية. إلا أن النجاحات الكبرى لها نتائج غير متوقعة، تضع أصحابها أمام معضلات لم يحسبوا لها حسابًا. وهذا هو حال الإخوان اليوم. إحدى نتائج إنجازاتهم الكبرى أن تغيرت خريطة تحالفاتهم الممكنة، وأصبحوا يواجهون معضلة الاختيار بين التحالف مع المؤسسات الأمنية للدولة ممثلًا في المجلس العسكري ومن معه، أو التحالف مع القوى الديمقراطية الجديدة التي شاركت في ـ وولدت خلال ـ ثورة يناير.

التحالف مع المجلس العسكري ومن معه له إغراءات ومخاطر كبيرة: أول مخاطره أن الإخوان لن يكونوا الشريك الأوحد ـ وربما ليس حتى الشريك الرئيسي ـ للعسكر، فالأرجح أن يكون السلفيون الشريك الأقرب للعسكر، وأن يلعبوا دور «منظم الغاز» لهذا التحالف؛ فلدى السلفيين مشاكل أقل مع الحاكم، أي حاكم، خصوصًا إذا ما حكم بشرع الله أو مكنهم من ذلك، وتاريخهم مع المؤسسة الأمنية أفضل بكثير. والخلاف بين العسكر والسلفيين خلاف في درجة الالتزام الديني وليس في مبدئه ـ مسألة تطرف واعتدال. كما أن مخاوف العسكر إزاء السلفيين أقل من تلك التي تعتريهم إزاء الإخوان؛ فهم لم يتقاتلوا في الماضي على السُّلطة، ولا يرون فيهم تنظيمًا عالميًّا يهدد الأمن القومي.

ثاني هذه المشاكل أن الإخوان لديهم ٥٧ عامًا من الأسباب التي تدعوهم للتخوف من انقلاب العسكر عليهم، فقد تحالف الجانبان في أول الخمسينيات وانتهى الأمر نهاية سيئة بالإخوان، وسريعة. وليس هذا حديث ماضٍ وتاريخ، ولتنظر لنسبة السنوات التي قضاها خيرت الشاطر في السجون مقابل تلك التي قضاها خارجها خلال العشرين عامًا الماضية، وستعطيك هذه النسبة درجة الثقة بين الجانبين.

ثالث هذه المشاكل أن التحالف مع العسكر سيغضب الكثيرين داخل جماعة الإخوان - وليس فقط شباب الإخوان الذين نزلوا ميدان التحرير مخالفة لتعليمات القيادة. الحراك داخل صفوف الإخوان وبين قياداتها كبير ومهم، وقد يكون مصيريًّا حاسمًا لمستقبل الجماعة. وهو يدور حول قضايا عديدة، بعضها فكري له علاقة بكيفية رؤية الإسلام ودوره وكيفية إحيائه، وبعضها تنظيمي، وبعضها سياسي، وبعضها له علاقة بالجيل. والتحالف مع العسكر في سياق كبح الثورة واحتوائها سيكون له تبعات معقدة على هذا الحراك الداخلي.

لكن إغراءات التحالف كبيرة، أو هكذا يظن البعض.

فالتحالف مع العسكر يعطي الإخوان فرصة لالتقاط الأنفاس وحماية الإنجازات التي حققوها وتدعيمها، وأولها: تكريس الوضع البرلماني الجديد وترسيخ قدرة الأعضاء الجدد على التمكن من الممارسة البرلمانية، سواء من حيث العلاقة مع السُّلطة التنفيذية الجديدة أو القوى السياسية الأخرى، أو من حيث العلاقة مع الناخبين والدوائر، بحيث تتدعم هذه المكاسب ويمكن للجماعة البناء عليها في المستقبل. وثانيًا: يعطي التحالف فرصة لتقوية واستكمال بناء حزب الحرية والعدالة وتشكيلاته وترتيب أوضاعه وعلاقته بالجماعة، ولا ننسى أن مجرد إنشاء الحزب هو خطوة كبرى للجماعة، ونفس الشيء ينطبق على تدعيم وجود الإخوان داخل النقابات. وثالثًا: يعطيها التحالف وقتًا لبلورة البرامج السياسية للحزب وأعضاء البرلمان والجماعة بشكل مغاير تمامًا لما كان مطروحًا في الماضي، فالمطلوب الآن للجماعة هو برنامج سياسي تنفيذي، أو على الأقل قابل للتنفيذ، وليس مجرد نقاط للمعارضة السياسية والشعبية. وخصوصًا، وهذه هي المهمة الرابعة: إذا ما قررت الجماعة المشاركة في الحكومة أو حتى تشكيلها. وخامسًا: يتيح هذا التحالف فرصة للإخوان لتجنب الدخول في متاهات ومواجهات السياسة الخارجية وخصوصًا المسائل الشائكة المتعلقة بإسرائيل والولايات المتحدة. وأخيرًا: فإن هذا التحالف يوفر على الإخوان مخاطر مواجهة مع العسكر قد تضر بالجماعة وبصورتها أمام الشعب والعالم الخارجي.

فهل يعني هذا أن يختار الإخوان المسلمون التحالف مع العسكر، مرة أخرى؟

الإخوان على مفترق الطرق

يقف الإخوان المسلمون اليوم أمام مفترق طرق قد يكون حاسمًا لمستقبلهم ومستقبل مصر: فأي طريق يسلكون؟ قد يرى بعض الإخوان أن مزايا التحالف مع العسكر والسلفيين أكثر من مخاطره، وأنه سيفيد تنظيم الإخوان ويقويه حتى وإن لم يكن أفضل السيناريوهات لمصر ككل. وأزعم هنا أن اختيار هذا الطريق سيضر بجماعة الإخوان المسلمين كتنظيم وكقوة سياسية وكمشروع حضاري، وسيضر بمستقبل مصر كلها.

سيُضعِف هذا التحالفُ التنظيمَ من الداخل، بما سيقود إليه من وهن وإحباطات وربما انشقاقات، وسيكون الإخوان الشريك الأصغر في هذا التحالف الثلاثي، ومن ثَمَّ سيضطرون للتقهقر طيلة الوقت أمام السُّلطة الثنائية للعسكر والسلفيين حتى لا يجدوا متسعًا يتقهقرون إليه عندما تنقلب عليهم هذه السُّلطة، ولن يجدوا ساعتها تعاطفًا من خارجهم، خصوصًا من قبل القوى الديمقراطية أو عموم الشعب - في حين تكون قواعدهم قد اعتراها الوهن بسبب التطاحن الذي صاحب قيام التحالف.

أما تصور أن مثل هذا التحالف سيمنح الإخوان فرصة لالتقاط الأنفاس والتركيز على القضايا الأثيرة لديهم - كالتعليم والأمور الاجتماعية - وتجنب ما لا يحبون كالسياسة الخارجية، فهو وهْم؛ فلن يمنحهم شركاؤهم هذا الترف، ولن يمنحهم الشعب هذا الترف، بل سيجد الإخوان أنفسهم شركاء ومسؤولين عن كل ما تقوم به الدولة، بحكم أغلبيتهم البرلمانية، ولأن شركاءهم ليسوا أغبياء ليعفوهم من هذه المسؤولية.

هذا بعض الضرر الذي قد يصيب الإخوان كتنظيم وكقوة سياسية من جراء هذا التحالف. أما الضرر الأكبر فسيلحق بالمشروع الحضاري للإخوان نفسه، والقائم على فكرة الإحياء

الإسلامي. باختصار أرجو ألا يكون مخلًّا، مشروع الإخوان الحضاري ـ سواء اتفقنا أو اختلفنا معه ـ هو بالأساس مشروع للنهضة، يثور على تخلف الأمة الإسلامية، ويرى أن نهضتها لا تأتي من تقليد الغرب وإنما من إحياء قيم الأمة وميراثها الحضاري وأول عناصره الإسلام، باستلهام مبادئه وقيمه التي تُركت لتذوي، وإعادتها للحياة بشكل يعالج قضايا العصر. يقوم الإحياء الديني والخُلقي والحضاري إذن على استلهام الأسس التي قام عليها تراث السلف الصالح، وليس على تقليد هذا التراث أو تقمصه. الفرق شاسع بين إحياء مبادئ التراث لمواجهة العصر به وبين إعادة إنتاج التراث في صورته القديمة وكأن القرون الماضية لم تكن.

أعلم أن هناك ظلالًا تكتنف هذه التفرقة، وأن هناك مَن قد يختلف مع هذا الوصف خصوصًا من أنصار الرؤية السلفية داخل الإخوان، لكني أُبسط كي أوضح، ولنفترض أن هاتين الرؤيتين نماذج نقية يقترب منها الإنسان أو يبتعد دون أن يتقمصها بالكامل. كلما اقتربت من فكرة الإحياء ـ في صورتها النقية ـ زاد مقدار حرية الإنسان في تفسير مبادئ الإسلام وخلاصة التراث المصري والعربي والإسلامي، وحريته في تطبيقها على واقع اجتماعي يختلف عن الواقع الذي وجدت فيه بأكثر من ألف سنة. وكلما اقترب الإنسان من النموذج السلفي النقي ازداد تمسكه بالممارسة نفسها المشار إليها بالنص الديني وبالتراث، بغض النظر عن اختلاف الواقع. الإحياء يدعونا لإحياء مبادئ قديمة وتطبيقها على واقع جديد، والسلفية تدعونا لممارسة الواقع القديم نفسه.

تحالف الإخوان مع العسكر والسلفيين سيُغرق الإخوان أكثر في بحر السلفية، ويُضعف مشروعها النهضوي للإحياء الإسلامي. تحالف الإخوان مع العسكر والسلفيين سيدفع بالمجتمع المصري ونزعته الدينية العميقة نحو محاولة عقيمة لإعادة إنتاج الماضي وفرضه على الواقع بالقوة، بدلًا من دفعه نحو استلهام قيم ومبادئ الحضارة الإسلامية في عزها من أجل استنهاضها. تحالف الإخوان مع العسكر والسلفيين سيدفع بمصر باتجاه باكستان بدلًا من أن يدفعها باتجاه تركيا.

تُرى، لو كان الشيخ حسن البنا على قيد الحياة، أي التحالفات سيختار: العسكر والسلفيين أم القوى الديمقراطية؟

تحالف الإخوان مع الثورة

أؤمن أن للبشر القدرة على الاختيار وتغيير مجرى الأحداث، وإلا ما كان الله قد حاسبهم على أعمالهم. أؤمن أن البشر ليسوا شخصيات في فيلم تُنفذ السيناريو المكتوب لها مسبقًا. صحيح أن قوة العادة غالبة، غالبًا، وأن ضغوط الواقع وتراكمات الماضي وسمات الشخص تشكل سلوك الفرد، بل وتفكيره، لكنها لا تمنعه - إن فتح عقله واستخدم خياله وإرادته - من اتخاذ قرار يفاجئ به مَن حوله ويغير من مجرى الأحداث. أدعو جماعة الإخوان المسلمين إذن لتفتيح العقل، واستخدام الخيال والإرادة، والخروج عن نص السيناريو المكرر الذي يبدو أننا نشاهد أجزاء منه.

تحالف الإخوان مع القوى الديمقراطية المشاركة في ثورة يناير هو طوق النجاة للإخوان المسلمين، والقوى الديمقراطية، والثورة، ومصر كلها. وهو تحالف ممكن، وتمت تجربته على نطاق صغير في بدايات الثورة، ورأينا نتائجه المذهلة في فبراير، داخل مصر وخارجها.

يسأل المتشكك: على أي أرضية مشتركة يتم؟ وأقول: على أرضية القضاء على الاستبداد، وتقليص القبضة الأمنية على المجتمع، وإعادة بناء النظام السياسي وجميع مؤسسات الدولة على أسس حديثة وعادلة وحرة، وعلى احترام الهوية الإسلامية لأغلبية الشعب المصري، واحترام التنوع داخل وحول هذه الهوية، وعلى إعادة بناء الاقتصاد على أسس المنافسة وحرية العمل والاستثمار، مع حماية المجتمع وتمكين الفئات الأضعف ومكافحة الفساد، وتحسين الخدمات الأساسية: التعليم والصحة والمواصلات والإسكان، وعلى سياسة خارجية نشطة وقوية تقوم على حماية المصالح المصرية في المنطقة والعالم وجعل مصر مكونًا رئيسيًّا في النظام العالمي الجاري تشكيله.

صحيح أن القوى الديمقراطية مفككة ومشعثة وتنقسم على نفسها ويصعب إدخالها في إطار واحد، لكن من قال إن التحالف يجب أن يضم الجميع؟ إن أرادت بعض الجماعات الصغيرة المتناثرة الحفاظ على نقائها الثوري والبقاء خارج التحالف فلتفعل. لكن هناك أغلبية من هذه القوى أزعم أنها ترغب في هذا التحالف وتستطيع إقناع مؤيديها به إن احترم الأرضية المشتركة التي أشرت إليها.

تحالف الإخوان مع القوى الديمقراطية ـ ليبرالية كانت أو يسارية ـ سيُعالج مشاكل الجانبين ويعود عليهما ـ وعلى مصر كلها ـ بالنفع، وهذا هو أساس أي شراكة ناجحة. سيُطمئن هذا التحالف عموم الشعب المصري والعالم الخارجي إزاء نوايا الإخوان ورؤيتهم لمستقبل البلاد، وسيُعيد توجيه اهتمام المواطن والسياسيين نحو القضايا المهمة الحقيقية التي نواجهها كمجتمع ـ قضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي ـ وسيطرد الخرافات التي عبَّأت الجو وعطَّلت الرؤية مؤخرًا، وسيحمي كلًّا من الإخوان والقوى الديمقراطية من مخاطر عودة الاستبداد والفاشية التي تتجمع نذرها في الأفق. يتخوف البعض من أن مثل هذا التحالف سيغير من جماعة الإخوان ومن القوى الديمقراطية، وأقول ـ مع صلاح جاهين: «ده اللي يخاف من الوعد يبقى عبيط». هذا التحالف إن تم سيُطور من أسلوب تفكير الإخوان والقوى الديمقراطية، ويرفع قدراتهم السياسية، ويُخلصهم من آثار الاستبداد والعقم السياسي الذي عشناه. باختصار سينقل الجانبين نقلة نوعية للقرن الواحد والعشرين، وهو الأمر الذي شهدنا بعضًا منه في أثناء الأيام الثمانية عشر الأولى من الثورة.

لقد انقسمت مصر وقواها السياسية الساعية للنهضة والإصلاح إلى معسكرين منذ بدايات الدولة الحديثة في مصر، يمثلهما اليوم الإخوان المسلمون والقوى الديمقراطية. واستغل الحكام المستبدون وبطاناتهم هذا الانقسام وجعلوا من أنفسهم الحَكم والفاصل بين الفريقين، مدعين لكل فريق أنهم هم الذين يحمونه من الفريق الآخر. وعبر قرنين من الزمان حكم الاستبداديون مصر ونكلوا بالفريقين وفشلوا في تحقيق النهضة والإصلاح. وحان الوقت للفريقين أن يتصرفا كناضجين، ويفتحا عقليهما، ويُعملا خيالهما، ويمارسا إرادتهما، ويتفقا على كلمة سواء هي إليهما أقرب مما يعرضه أهل الاستبداد.

إن تم هذا التحالف وصمد، فلن تستطيع قوة داخل مصر أو خارجها أن تقف أمامه وأمام النهضة المصرية.

انقلابات على الطريق

في يناير ٢٠٠٦ فازت حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني في مفاجأة لم تفاجئ سوى الواهمين الذين استعاضوا برغباتهم عن تحليل وفهم الواقع الفلسطيني. المتابع للواقع ـ لا للكلام الذي يردده الناس ليُطمئنوا أنفسهم ـ رأى في فساد السُّلطة الفلسطينية وتفتت حركة فتح وعبثية القانون الانتخابي، فرصة لحماس كي تفوز بالأغلبية. وحين فازت اختلط الحابل بالنابل والحق بالباطل وظل مختلطًا حتى اليوم.

لكنني لا أريد مناقشة الواقع السياسي الفلسطيني اليوم، ولي فيه آراء وقراءات مزعجة لكل الأطراف والحمد لله. ما أريده هو استخلاص بعض الدروس مما حدث بعد فوز حماس، وفي غزة بالذات، لعل بعضنا يجد في هذه الدروس عبرة وعظة توفر علينا أخطاء نحن في غنى عنها. وأهم هذه الدروس هو استطلاع جدوى مشروعات الانقلاب.

حين فازت حماس بأغلبية برلمانية، تظاهرت القيادة الفلسطينية المتماهية مع حركة فتح ومع السُّلطة بقبول نتائج الانتخابات، وأفسحت المجال رسميًّا لحماس لتشكل الحكومة بالكامل ـ وهي تعلم أن ذلك الأمر سيؤدي لمقاطعة دولية للسلطة الفلسطينية (بغض النظر عما إذا كان ذلك عدلًا أم ظلمًا). ظن الكثيرون أن القيادة الفلسطينية تُخطئ؛ لأن تشكيل حماس للحكومة في هذا السياق يضر بالمصلحة الوطنية الفلسطينية، وظن الآخرون أنها مكيدة. أيًّا كان الأمر، قبلت حماس المهمة، وفشلت فيها فشلًا ذريعًا؛ إذ تكاتف عليها المجتمع الدولي المقاطع وأجهزة السُّلطة نفسها التي تدين بالولاء لقيادة حركة فتح. وعلى مدى شهور، ظل الجانبان ـ الحكومة التي لا تستطيع أن تحكم، والقيادة التي تقود من خلف الستار ـ يتطاحنان على «الصلاحيات» والسيطرة على الأجهزة الأمنية.

أخذت القيادة ـ التي فقدت أغلبية البرلمان لكنها احتفظت بسلطات الرئاسة ـ في إعادة تسليح وتدريب الأجهزة الأمنية بمعونة مخلصيها في هذه الأجهزة، في حين راقب قادة حماس هذه العملية وهم يُعدون العدة لمواجهة أي انقلاب محتمل من جانب هذه الأجهزة بانقلاب مضاد. ظلت هذه العملية مستمرة ـ وسط خصامات ومصالحات وأيمان مغلظة واتفاقات وتفاهمات وتدخلات خارجية وأخطاء داخلية وحكومات وحدة وطنية وانقسامات وطنية أيضًا ـ حتى انقلبت حماس نهائيًّا على السُّلطة الرسمية في يونيو ٢٠٠٧ بعد مواجهة قصيرة وحاسمة مع الأجهزة الأمنية الموالية للرئاسة، اتضح فيها هشاشة هذه الأجهزة، وعبثية الجهود التي بُذلت لإعادة تسليحها وتدريبها، وغياب أي رغبة في الصمود من جانب أفرادها أو قادتها على عكس إصرار وحماس عناصر حماس.

هل تُخيفك هذه القصة؟ هل تبدو لك هذه القصة مشابهة لشيء تعرفه وتلمسه؟

لم أكن يومًا من مؤيدي حماس، بل وأرى أنها عرَّضت وتُعرِّض حركة التحرير الفلسطينية لمخاطر جمة، وكنت أود ألا يكون لها أي تأييد شعبي وألا تفوز في انتخابات المجلس التشريعي، لكن هدفي ليس مناقشة أخطاء حماس أو القيادة الفلسطينية أو غيرهما، بل هدفي هو مناقشة طريقة التعامل مع قوة سياسية تأتي من خارج المنظومة السائدة وتفوز بأغلبية برلمانية. هل التظاهر بتسليمها مقاليد الحكومة والإعداد سرًّا للانقلاب عليها ـ أو تظاهر هذه القوة بالالتزام بقواعد اللعبة مع التخطيط سرًّا للانقلاب عليها ـ طريق يقود لبر الأمان أم للتهلكة؟

حين تصل قوة سياسية من خارج المنظومة لتحقيق أغلبية في انتخابات حرة، أيًّا كانت الأسباب التي أدت إلى ذلك، فإن هذا يعني أن المنظومة نفسها في حاجة إلى تغيير جوهري بحيث تفتح متسعًا لهذه القوة. وكي تجد هذه القوة لنفسها متسعًا عليها أن تُعدِّل من سلوكها بشكل جوهري بحيث تلتحم بالمنظومة، هذا هو طريق السلامة. أما الخطط الانقلابية الساذجة، التي تفترض أن الطرف الآخر سيظل واقفًا دون حراك في حين يجرف الطرف الأول الأرض من تحته، فلا تؤدي إلا إلى الخسارة.

المواجهة القادمة

مَن يقرأ تصريحات المسؤولين عن الدولة منذ اندلاع الثورة لا يملك إلا أن يصل إلى نتيجة سوداء، وهي أن مواجهة شاملة بين أجهزة الدولة وجماعة الإخوان المسلمين آتية لا ريب فيها. اصبر عليَّ قليلًا. التصريحات الرسمية نوعان، كأنها تأتي من كتابين: الكتاب الأول اسمه «تحيا الثورة ـ إحنا الثورة»، وكل سطوره تمجيد في الثورة والثوار، وإعلان بنجاح الثورة وتمامها ونهايتها، ودعوة المواطنين للعودة إلى الحياة الهادئة الوديعة. دعك من هذا الكتاب، ودع جانبًا كل التصريحات المستوحاة منه. انظر الآن إلى التصريحات الآتية من الكتاب الآخر، وهو كتاب «مخطط إسقاط الدولة». هذا هو الكتاب المقلق. ماذا يقول هذا الكتاب وما هي التصريحات الآتية منه؟ يقول ببساطة إن ما حدث في يناير ٢٠١١ ليس ثورة تلقائية كما نظن نحن السُّذج، وإنما جزء من خطة وضعها التنظيم العالمي للإخوان المسلمين ويُنفذها بمعونة أصدقائه وحلفائه ـ من حماس لحزب الله وقطر ـ وباتفاق مع الولايات المتحدة التي سلمت بانتقال السُّلطة في المنطقة للإخوان. هذه الخطة ـ خليك صبور كمان شوية ـ تعتمد على استغلال تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية لإطلاق الغضب الشعبي وركوب موجته بهدف الاستيلاء على الحكم، وخصوصًا على مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، التي لا يستقيم لأحد حكم مصر دون السيطرة عليها.

وفقًا لهذه الرؤية فإن المخطط الإخواني لا يتعارض مع كون الثوار ثوارًا حقيقيين، ومهمومين بمشاكل وطنهم ومدفوعين بحبهم للحرية، لكن هذه الرؤية تعتبر الثوار أداة، درع وحربة، في يد الفاعل الحقيقي: التنظيم الدولي للإخوان. وبالمناسبة، هذا المخطط لا يختلف كثيرًا عن خطة ثورة يوليو ١٩٥٢، والتي بمقتضاها قام الإخوان بتدبير الانقلاب العسكري الذي قام به الضباط الأحرار، وتخلَّى البريطانيون والأمريكان عن الملك فاروق

مثلما تخلوا عن مبارك. الفارق أن خطة إخوان ١٩٥٢ اعتمدت على انقلاب عسكري (ثم انقلب عليهم عبد الناصر) في حين أن خطة ٢٠١١ تعتمد على ثورة شعبية.

ليس هدفي هنا مناقشة ما إذا كانت هذه «الخطة» حقيقية أم متخيلة، منطقية أم جنونية، أو حتى مناقشة فرص نجاحها إن كانت حقيقية، وإنما هدف هذا المقال أن أسأل السؤال المنطقي التالي: إن كان هذا هو فهم أجهزة الدولة لما حدث في يناير ٢٠١١، فهل يتصور عاقل أن تقوم هذه الأجهزة فعلًا بتسليم السُّلطة والسيطرة ـ أي تسليم الدولة ـ للإخوان المسلمين الفائزين في الانتخابات؟ هل يتصور عاقل أن تُسلِّم الأجهزة الأمنية والعسكرية التي تقاوم مخطط إسقاط الدولة نفسها هكذا للقائمين على تنفيذ هذا المخطط؟

أم أنها تُناور؟

وإن كان المتآمرون يلتصقون بالشعب استخدامًا له واحتماءً به، فإن أجهزة الدولة تفعل نفس الشيء؛ فتلتصق بالثورة هي أيضًا وتمجدها، في الوقت نفسه الذي تحاول فيه امتصاصها من أجل فصل جمهورها الأكبر ـ الأغلبية الصامتة الشهيرة ـ عن المتآمرين، والقضاء على الطليعة النشطة ـ ثوار التحرير ـ كيلا يستخدمهم الإخوان كوقود في معركتهم مع أجهزة الدولة.

والانتخابات البرلمانية؟ جزء من المناورة ضد المؤامرة. «خليهم يتسلوا»، كما قال الرئيس السابق. دعهم يفوزون بأغلبية، وأعطهم فوق البيعة سلفيين يُخيفون الناس أكثر، ودعهم يأخذون البرلمان ويملؤون الدنيا ضجيجًا، لكن السُّلطة الرئاسية تظل في منأى عنهم، وحتى لو شكَّلوا حكومة تعكس الأغلبية البرلمانية، فستواجه عقبات كؤود في الحكم، وتظل طيلة الوقت تحاول تنفيذ سياستها وتواجه بعراقيل من داخل مؤسسات الدولة نفسها ومن جانب الرئاسة (سواء كانت مجلس عسكري أم شخصية مدنية). ويظل هذا التنازع قائمًا حتى يتم خلق الظروف المواتية لمواجهة مع المتآمرين، سواء بإعادة بناء القدرات الأمنية التي أضرت بها الثورة، أو بسحب التأييد الشعبي من تحت المتآمرين أو مزيج من الأمرين.

وماذا يحدث في هذه المواجهة الشاملة؟ شيء أشبه بما حدث في غزة عام ٢٠٠٧ بين رئاسة السُّلطة من جانب وحكومتها وبرلمانها من جانب آخر.

والسؤال هو: هل يمكن لهذه الخطة أن تنجح؟

مواجهة المؤامرة

نشرت وسائل الإعلام الرسمية خبرًا عن رصد جهات أمنية سيادية لتحركات واتصالات لعناصر داخلية مع جهات أجنبية خارجية، لتنفيذ مخطط يوم ٢٥ يناير المقبل يهدف لإفشال العملية الديمقراطية وإسقاط الجيش، ومن ثَمَّ إسقاط الدولة. ويقوم المخطط، وفقًا للمصدر، على توجيه الدعوات للمشاركة في مظاهرات سلمية يوم ٢٥ يناير ثم الدعوة لاعتصامات تتحول إلى مناوشات واستفزاز واحتكاك مع الشرطة ثم مع عناصر من القوات المسلحة.

أدعو المتشككين للتصديق، فمن الأحوط افتراض صدق الخبر ما دام الأمر يتعلق بحدث جلل مثِل أمن البلاد وسلامة الدولة. السؤال الأهم هو: ماذا يجب علينا فعله إن صح الخبر وكان هناك مثل هذه المؤامرة؟ ما العمل؟ كيف نواجه هذه المؤامرة الدنيئة؟

هناك إستراتيجيتان لمواجهة هذه المؤامرة الدنيئة: الأولى أن ندعو الناس للبقاء في البيوت وعدم مطالبة المجلس العسكري بأي شيء لفترة، بحيث لا يبقى في الشوارع سوى المتآمرين فنقتلهم ونخلص منهم، أو يمر موعد المؤامرة وتروح عليهم الفرصة. مشكلة هذه الإستراتيجية أن الناس غاضبة على المجلس العسكري؛ لأنهم شاهدوا زملاءهم يُقتلون ويُسحلون ويُنكَّل بهم ويُعذبون أمام أعينهم خلال الشهور الماضية، وبالتالي من الأرجح ألا يستجيبوا لتلك الدعوة المخلصة ويبقون في المنازل حتى يفوت يوم ٢٥ يناير المخيف، وبالتالي ينزلون للشوارع وتحدث المناوشات ويقع المحظور.

ولذا أقترح على المجلس العسكري إستراتيجية أخرى، أعتقد أنها ستكون أكثر فعالية؛ لأنها تحمي الأهداف الثلاثة التي تريد المؤامرة إسقاطها (العملية الديمقراطية، سلامة الجيش وعلاقته بالشعب، سلامة مؤسسات الدولة الأخرى). هذه الإستراتيجية تتكون من ثلاث خطوات:

أولًا: يعلن المجلس العسكري تمسكه بالتحول الديمقراطي وتصميمه إجراء المرحلة الثالثة من الانتخابات، بحيث يكون لدينا مجلس تشريعي منتخب في منتصف يناير.

ثانيًا: يعلن عن اتخاذه الإجراءات المطلوبة لتصحيح علاقة الجيش بالشعب وإعادتها لما كانت عليه، وهي إحالة المسؤولين عن قتل المواطنين والتنكيل بهم في أحداث ماسبيرو ومحمد محمود والشيخ ريحان للمحاكمة العسكرية فورًا، مع حضور ممثلين من منظمات حقوق الإنسان المدنية لهذه المحاكمات وتأكدها من تنفيذ ما يُتخذ من عقوبات. والاعتذار الواضح والصريح للضحايا وأسرهم. والتحقيق مع من قاموا باحتجاز وتعذيب وإساءة معاملة المواطنين والمواطنات ومنع العناية الطبية عنهم، سواء في أماكن الاحتجاز بمحكمة زينهم وغيرها أو بالمستشفيات، وتقديمهم للمحاكمة العسكرية بنفس الأسلوب المتبع مع من أطلقوا النار على الناس ونكلوا بهم.

ثالثًا: لحماية مؤسسات الدولة، يعلن المجلس العسكري عن ثلاثة إجراءات متكاملة: عزمه تشكيل حكومة وحدة وطنية تعكس نتائج الانتخابات التشريعية فور إتمام هذه الانتخابات. تشكيل هيئة مستقلة بقيادة قضاة وشخصيات حقوقية مشهود لهم بالاستقلال تضع خطة إعادة هيكلة أجهزة الأمن وتشرف على تنفيذها. تسليم مؤسسة الرئاسة فورًا لشخصية مدنية منتخبة إما مباشرة من الشعب أو من مجلسه المنتخب.

أما فيما يتعلق بعزم المؤامرة استدراج الجيش والشرطة لمواجهات مع شباب الثورة يوم ٢٥ يناير القادم، يعلن المجلس العسكري أن قوات الأمن لن تغادر المقار الحكومية المستهدفة، ويدعو ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان وائتلافات الثورة لتعيين مراقبين منهم يصاحبون هذه القوات في تواجدها داخل المقرات وفي تنقلها وانتشارها إن دعت الضرورة إلى ذلك.

إذا فعل المجلس العسكري هذا لقضى على خطة إسقاط الدولة من أساسها، ولالتف شباب الثورة وعواجيزها حوله وحملوه على الأعناق ورفعوا صورته كحامي حمى الثورة وراعيها.

إذا فعل المجلس العسكري هذا لسقطت المؤامرة الدنيئة ضد مصر وثورتها النقية، وبات المتآمرون يعضون على أصابع الندم ويحسدون مصر وجيشها على قيادته الحكيمة.

وداعًا لحكم العسكر

الانقلابيون الذين جرُّوا المجلس العسكري لتبني منهج «مباحث أمن الدولة» في التعامل مع قوى الثورة، أضروا بالمجلس، وبصورة الجيش، وبمكانته في النظام السياسي الجديد.

منذ ستين عامًا والعسكر يُشكلون الأساس الصلب للدولة المصرية، ويهيمنون على مفاصل الدولة ومؤسساتها. مارس العسكريون هذه الهيمنة من خلال أمرين: الأول هو بناء مؤسسة عسكرية قوية ومترامية الأطراف ومستقلة بالكامل عن القطاع المدني؛ فلا أحد يحق له مساءلة القوات المسلحة عن أي شيء تفعله أو لا تفعله. والثاني هو بناء أجهزة مخابرات قوية تحت سيطرة العسكريين، بما في ذلك جهاز المخابرات العامة. هذه الأجهزة - إضافة إلى مباحث أمن الدولة - هي التي توفر السيطرة المباشرة على مؤسسات الدولة المدنية؛ فلا أحد يتم تعيينه في مؤسسة حكومية دون موافقتها، ولا يتقلد شخص منصبًا عامًّا دون موافقتها، ولا يُنفذ وزير سياسته إذا اعترضت، سواء كانت لهذه السياسة علاقة بالأمن أو بأي شيء آخر من التوسع العمراني إلى الثقافة، مرورًا بالنقل والآثار والمواصلات والشؤون الاجتماعية والاتصالات والتنمية الإدارية والتموين والإدارة المحلية، وطبعًا السياسة الخارجية.

هيكل الدولة المصرية الصلب عسكري، ويرتدي زيًّا مدنيًّا من الوزراء والخبراء وأساتذة الجامعات والدبلوماسيين والقانونيين وبعض محترفي السياسة. لكن هؤلاء كلهم معاونون، مساعدون، في حين أن القرار يعود دائمًا لصاحب القرار، الهيكل الصلب.

وقف المجلس العسكري مع الثورة ضد مبارك كي يحمي هذه الدولة، وظل طيلة الشهور العشرة الماضية يُجرب مختلف الأساليب لاحتواء الثورة، وتصريفها، و«استعادة الاستقرار» - أي العودة بالدولة للعمل وفقًا لهذه المنظومة. الذي لم يدركه القائمون

على الأمر أن هذه المنظومة نفسها في حاجة إلى التغيير، وأن الحكم بالطريقة السوفيتية لم يعد ممكنًا. وهذا مفهوم، فتغيير المفاهيم الراسخة يكاد يكون مستحيلًا. حتى عندما سقط الاتحاد السوفيتي ظن كبار رجال الدولة المصريين أن هذا السقوط نتيجة أخطاء جورباتشوف أو عمالته لأمريكا. لم يصدقوا أن الاتحاد السوفيتي قد سقط نتيجة فشل الدولة الأمنية في الحكم والمنافسة في عالم تتغير قواعد السياسة فيه. اختاروا التفسير السهل المريح، واستمروا في طريقهم.

الذي لم يُدركه المجلس العسكري أن انفجار يناير هو نتيجة انسداد شرايين النظام وليس شرايين مبارك!

الذي لم يفهمه المجلس العسكري أن الهيكل الصلب للدولة ـ النظام الأمني ـ هو المشكلة الحقيقية وليس مبارك!

لو أدركوا ذلك، لسعوا إلى تغيير المعادلة السياسية بحيث يدخل المجتمع كشريك في الدولة. لو أدركوا ذلك، لتفاهموا من فبراير مع المدنيين على صيغة حكم مشتركة تسدل الستار على الماضي وتحمي استقلال المؤسسة العسكرية في المستقبل. لكنهم فيما يبدو لم يدركوا ذلك، ولم يصدقوا حين قيل لهم ذلك، ولم يسمعوا.

بدلًا من ذلك استمعوا للانقلابيين على الثورة، الذين زينوا لهم أن العنف وتخويف الشعب والسيطرة على الإعلام الرسمي سيقضي على التأييد الجماهيري للثورة وعلى قواها الثورية، واحدة وراء الأخرى.

والنتيجة؟ النتيجة أن هؤلاء الانقلابيين يهدمون بأيديهم الهيكل الذي يحاولون حمايته. يلوثون صورة الجيش لدى المجتمع، ويضعونه في نفس الخانة التي يقف فيها زبانية القتل والتعذيب والتنكيل بالداخلية. النتيجة أن هؤلاء الانقلابيين يثيرون حنق الشعب وضغينته على الجيش. زمان، كانت مشاعر الحنق والضغينة والخوف تؤدي للاستكانة والاستسلام، أما اليوم فستدفع المجتمع للسعي إلى السيطرة على الجيش، وفتح ملفاته، ومساءلته، وغير ذلك مما كان الانقلابيون يسعون لمنعه.

أيها الانقلابيون ارجعوا، فأنتم تهدمون الهيكل على رؤوسنا جميعًا.

كالسمكة في الحرب

أفضل طريقة للتدليل على سلامة فكرة هي أن تُثبت صحتها في الحالات التي تبدو كأنها تثبت عكسها. وهي مغامرة، وسأخوضها اليوم معك، وأعلم مُقدمًا أنك قد تشتمني في النهاية، ولكن الكلمة أمانة.

قلت إن الذكي يختار معاركه، أما المتحمس الذي يخوض كل المعارك دون تمييز، فإنه يسلم نفسه لخصومه يُنهكون قوته في معارك لا تنفعه. وناشدت القوى الثورية أن تركز على معركتي الدستور وانتخابات الرئاسة، وأن تعمل سمكة إن اعترضت طريقها معارك أخرى. وفي نفس اليوم هجمت قوات الطوب والمياه والحلل والدواليب على المعتصمين أمام مجلس الوزراء فيما يبدو أنه تكرار لموقعة شارع محمد محمود (الذي لا تقع فيه وزارة الداخلية المصونة). وبينما أكتب هذا المقال، تنتشر الدعوات لقوى الثورة للنزول لمكان الاعتصام ولميدان التحرير للدفاع عن المعتصمين ومواجهة قوات الطوب والمياه.

هذا بالضبط نوع «معارك الشوارع الجانبية» التي تُستدرج لها القوى الثورية فتنهك قواها دون أن يكون لها مكسب أو تأثير على مسار الثورة. المشاهد في شارع مجلس الوزراء تُثير الغثيان والغضب والرغبة في الانتقام. لو استجبنا لهذه المشاعر لنزلنا الآن بالآلاف وواجهنا قوات الطوب والمياه، التي ستتحول لقوات «الغاز المسموح به» والخرطوش والرصاص المطاطي «الذي تُطلقه القوى الخفية». ويسقط ضحايا، وتلتهب مشاعرنا، ويزداد الغيظ والعزم على إسقاط المجلس، ويكبر الأمر ويكبر. وبينما نقضي الأسبوعين القادمين في هذه المعركة، تتفق القوى والشخصيات السياسية مع المجلس على خطوات جديدة تتعلق بصياغة الدستور، وبعلاقة البرلمان بالحكومة. وما إن يتم ذلك الاتفاق حتى تهدأ الدنيا من حول القوى الثورية ويجدون أنفسهم من جديد في اعتصام لا يسيطرون

عليه، محاطين بسياج من نقمة الأغلبية وعدم اهتمام السياسيين. ونعود للنقطة نفسها التي نحن فيها اليوم، بعد أن نكون قد أضعنا ثلاثة أسابيع ثمينة، وسقط منا جرحى وقتلى، وتقلّصت معنوياتنا بسبب شعورنا بفقدان السيطرة على مجريات الثورة.

والحل؟

الحل أن نعمل سمكة، ونقرر فورًا أن هذه المعركة مفتعلة وجانبية ولا شيء نجنيه من خلفها. ننسحب فورًا من عند مجلس الوزراء. نسحب خيامنا وأنفسنا ونُخلي المكان وفورًا. إذا كانت الثورة المضادة تريد استنزافنا، فلا يجب السماح لها بذلك. نعلن أننا نفض الاعتصام حقنًا للدماء مع إدانتنا لقوات الطوب والمياه والقوى الخفية، وننسحب من الخناقة التي نُستدرج لها فورًا. سيرفض البعض الانسحاب باعتباره هزيمة وتراجعًا. وأُذكِّر هؤلاء أننا لسنا في خناقة في فرح، ولسنا في مسلسل ثأر، ومعركة الثورة ليست من أجل احتلال شارع أو الدفاع عن شارع، بل هي معركة سياسية، معركة من أجل صياغة نظام سياسي ديمقراطي، وهناك موضوع لهذه المعركة وهو الدستور وانتخابات الرئاسة، وهي لا تُخاض بخناقات في الشوارع الجانبية وإنما بخناقات سياسية في الشارع الرئيسي: وسط المجتمع المدني والقوى الشعبية والسياسية.

ومن ثَمَّ، علينا الآن وفورًا أن ننتقل إلى المعركة السياسية الحقيقية التي نواجهها، وهي ضمان كتابة دستور ديمقراطي لهذا البلد. ننسحب من أمام مجلس الوزراء، ونتركه لأشاوس الطوب والمياه وعفش المكاتب لينعموا به، ونبدأ فورًا في حملة صياغة الدستور والإعداد للانتخابات الرئاسية.

إذا أتتك الحلة، أو الطوبة، أو الدولاب، من على السطوح فإنك تجري بعيدًا عنها كيلا تقضي عليك. الوقوف تحت الحلة أو السقوط ميتًا تحت الدولاب مأساة نتفاداها وليس بطولة نسعى إليها. البطولة أن تُنجز ما خرجت لأجله. الحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية ستأتي حين نقوى على فرضها، ولن نقوى على فرضها إذا بددنا قوتنا في الشوارع الجانبية ـ محمد محمود تارة ومجلس الشعب تارة أخرى ـ وتركنا الشارع الرئيسي: الدستور والرئاسة.

أيها الثوري المتحمس، لا تكن قرشًا تُستدرج برائحة الدم، فهذا الدم دمك.

استرداد الثورة

اتفقنا ـ محدثي وأنا ـ على أن نعكس تسلسل تفكيرنا، وبدلًا من أن نحاول الاتفاق على المطالب التي نرفعها ابتداءً من يوم ٢٥، نحاول الاتفاق على الهدف الذي نسعى إليه، والخطوات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف، وكلما كانت هذه الخطوات واضحة ومحددة اتضحت المطالب التي نريد الاستجابة لها. وبدأنا: ما هو هدفنا؟ ماذا نريد؟ قال: استرداد الثورة التي تُسرق. سألته عن معنى «استردادها» بالضبط، فقال: تصحيح مسارها؛ فنحن لم نقم بثورة من أجل أن يقتسم المجلس العسكري والإخوان السُّلطة ويعيدوا البلاد لما كانت عليه قبل يناير ٢٠١٠ ونستبدلهم بمبارك والحزب الوطني. قلت: ولكنَّ الأغلبية ترى أن اقتسام السُّلطة بين المجلس العسكري والإخوان هذا هو نتيجة الانتخابات، وعلى الجميع الالتزام بها، ألم يكن هذا ما طالبت به الثورة؟ هل يمكن أن تطلب انتخابات ثم تعترض حين لا تُعجبك نتيجتها؟

قال محدثي إن اعتراضه ليس على نتيجة الانتخابات، إنما على كل خطوات وإجراءات المرحلة الانتقالية التي أوصلت لهذه النتيجة. وأضاف: هناك خمس مخالفات جسيمة لروح وأهداف الثورة تم ارتكابها في العملية الانتقالية وأدت لسرقة الثورة:

١ ـ استئثار المجلس العسكري بحكم المرحلة الانتقالية بدلًا من تكوين مجلس من ممثلي القوى السياسية التي قامت بالثورة.

٢ ـ عدم تطهير مؤسسات الدولة الأساسية كالشرطة والإعلام والقضاء، وإبقاء أعداء الثورة من قيادات النظام القديم وأعوانه طلقاء يعيثون فسادًا وتآمرًا ضدها.

٣ ـ مطاردة الثوار واضطهادهم والقبض عليهم والعمل على تشويه صورتهم وصرف الجماهير عن تأييدهم بالتخوين والتخويف.

٤ ـ عدم البدء بانتخابات لجمعية تأسيسية تضمن تمثيل كل الفئات وتقوم بصياغة دستور للبلاد يحمي الحريات.

٥ ـ إجراء انتخابات برلمانية وفقًا لقانون ونظام وأجواء أدت إلى هذه النتيجة التي نراها.

سكت محدثي ليلتقط أنفاسه ثم أضاف: المشكلة أن الناس لا تفهم أن نتيجة الانتخابات تتأثر تأثرًا شديدًا بالأجواء التي تتم فيها والنظام الذي تقوم عليه، وهذه الأجواء وهذا النظام هما اللذان يحتاجان إلى التغيير.

سألته: إن كان اعتراضك واعتراض قوى الثورة من الديمقراطيين على هذه الخطايا الخمس، فإن ذلك يعني أنكم تعترضون على اتجاه العملية الانتقالية برمتها، بانتخاباتها التي تمت، وبانتخاباتها القادمة. قال: نعم. ثم صمتنا نحن الاثنان.

سألته: وما العمل إذن؟ نقوم ونقول للناس إننا نريد إعادة العملية الانتقالية من أول وجديد؟ ومَن سيستجيب لهذا المطلب؟ هل سيستجيب الذين صوَّتوا في الانتخابات وأعطوا الإخوان والسلفيين ٧٠٪ من مقاعد البرلمان؟ هل ستستجيب الأغلبية التي ضجت من عدم الاستقرار و«وقف الحال» والخوف من المجهول؟ مَن سيستجيب لهذا سوى الأقلية النشطة المقاتلة والواعية سياسيًّا والمستعدة للتضحية فعلًا؟

نظر إليَّ في استهجان لسذاجتي وقال: بالطبع لا، لا نطالب بذلك، بل نرفع مطالب أخرى لها تأييد جماهيري، بحيث تكبر الاحتجاجات وتتحول لمليونيات، ثم نجعل من هذه الاحتجاجات سلمًا لهذه المطالب.

اعترضت، ليس فقط من باب الأخلاق ورفض الخداع، بل أيضًا لأن هذه الطريقة لا تنجح؛ ففي اللحظة التي تنتقل فيها من المطالب الجماهيرية التي رفعتها لمطالب أخرى بإعادة النظر في المرحلة الانتقالية فإنك ستفقد التأييد. مشكلة قوى الثورة أن مطالبها الحقيقية ـ إعادة صياغة المرحلة الانتقالية ـ لا تحظى بتأييد جماهيري، ولا يمكنك الضحك على الجماهير، ولا على القوى السياسية الأخرى. الأغلبية اشترت ما تم من المرحلة الانتقالية، هذه هي الحقيقة التي يجب أن تواجهها، قلت.

لم يُعجب كلامي محدثي، طبعًا، وقال إنني انهزامي، وآخذ الواقع كما هو، ولا أفهم أننا في ثورة وأن جوهر التغيير الثوري هو رفض الواقع. وسألني متهكمًا إن كنت أدعو

للقبول بقواعد المرحلة الانتقالية كما هي على الرغم من بُعدها البيِّن عن أهداف الثورة. قلت: إن هذا مأزق حقيقي للثورة، لكن المساحة المخصصة لمقال اليوم انتهت، فلنواصل الحديث غدًا بعد أن يفكر كلانا في كيفية الخروج من هذا المأزق.

قلنا لنفحص الخطايا الخمس للمرحلة الانتقالية لنرى أيًّا منها يمكن مواجهته بدعم جماهيري. واتفقنا أن تطهير مؤسسات الدولة، من الشرطة إلى القضاء والإعلام، هي أقرب هذه الخطايا إلى قلوب الناس، والخطية التي ستجمع الأغلبية على ضرورة تصحيحها وبسرعة، وهي خطية مهمة لأنها تشمل القصاص ممن أجرموا، ومحاسبة من أفسدوا، وحماية من حاولوا الإصلاح أو تأدية عملهم بأمانة، وبدء عملية المصالحة بين الشعب ومؤسسات دولته. قال محدثي: إن بدء عملية التطهير ستساعد أيضًا في معالجة الخطية الثالثة للمرحلة الانتقالية، وهي مطاردة أهل الثورة وتلطيخهم. قلنا: حسنًا، ها هما مطلبان مهمان للثورة في يومها.

سألته: ماذا عن الخطية الكبرى، أم الخطايا، وهي استئثار المجلس العسكري بالحكم خلال المرحلة الانتقالية؟ قال: إن الحل هو تسليم السُّلطة بأسرع وقت لرئيس مدني منتخب ـ أيًّا كانت طريقة انتخابه ـ وسيكون ذلك أحد أهداف يوم ٢٥ القادم. قلت: على البركة، لكننا نحن الاثنين غير متأكدين أن الأغلبية سترى في هذا المطلب شيئًا جديرًا بالدعم، خصوصًا إذا ما أكد المجلس العسكري فتح باب الترشح للرئاسة في إبريل، وكلانا غير متأكد من أن إجراء انتخابات تحت إشراف المجلس ـ في ذات الظروف والأجواء التي أفرزت البرلمان الجديد ـ ستؤدي لأكثر من صفقة بين الإخوان والمجلس العسكري. بدا محدثي غير متحمس للمطالبة بنقل السُّلطة هكذا.

سألت عن الخطية الرابعة، وهي عدم إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية ممثلة لألوان طيف الشعب المصري تضع الدستور الذي نريده حاميًا للحريات. هز محدثي رأسه أسفًا وقال: إن آوان ذلك قد فات، والأفضل الآن هو التركيز على ضمان تمثيل لجنة المائة لكل فئات الشعب. سألته إن كان هذا الأمر يصلح كمطلب ليوم ٢٥ فأبدى تشككه؛ ففي رأيه لا تحتل عملية صياغة الدستور قلب ووجدان مؤيدي الثورة أو الأغلبية كي يحتشدوا خلف هذا المطلب.

بقيت الخطية الخامسة، وهي إجراء انتخابات البرلمان في هذه الأجواء ووفقًا للقانون

الانتخابي الغريب الذي وضعه المجلس، وتحت إشراف لجنة انتخابية يعلم الله بحالها. سألته: هل يمكن حشد أغلبية خلف مطلب يصحح هذه الخطية؟ فقال: بالطبع لا.

قلت: يا أخي ما دام الأمر كذلك فلمَ لا تفتح عينيك وترى الحقيقة الواقفة أمامك؟ ألا ترى أن استرداد الثورة يحتاج إلى نضال سياسي منتظم ومستمر تدعمه تجمعات سياسية قوية؟ ألا ترى أن معظم خطايا المرحلة الانتقالية ستستمر وتتدعم ما لم يواجهها عمل سياسي طويل النفس؟ كيف ستسترد التمثيل الرسمي للشعب، أليس من خلال الفوز بأغلبية في انتخابات قادمة؟ وكيف تفوز في انتخابات ـ وبأغلبية ـ إن لم تُنظم نفسك؟ كيف ستحمي الحريات في الدستور القادم، وكيف ستسعى لتوسيع هامش هذه الحريات في الممارسة وفي أي تعديل دستوري تال، أليس من خلال عمل سياسي منظم وممتد؟ وكيف ستقف أمام الرئيس الذي سيختاره لك الإخوان والمجلس العسكري؟ والأهم، كيف ستأتي بمرشح رئاسي في الانتخابات التي تليها وتبني تأييدًا شعبيًّا له إن لم يكن لديك آلة تنظيمية سياسية قوية؟

قال محدثي: لا، الثورة مستمرة. قلت: والله العظيم مستمرة، لكن كيف تستمر؟ هل للثورة أسلوب واحد أم تُعدِّل أسلوبها وفقًا لتطور الأحوال؟ بدأت بمظاهرات ومواجهات مِع الشرطة، فهل كُتب عليها الاستمرار بمظاهرات ومواجهات مع الشرطة؟ ألا يوجد فصول مختلفة لهذه الثورة، بإيقاعات مختلفة وأداء مختلف لكل فصل؟ نفد صبر محدثي مني، فقام وقال إن عليه الذهاب إلى ميدان التحرير، وسألني إن كنت سأذهب معه أم أبقى في بيتي أنظر. قلت: سأذهب طبعًا، فنحن الاثنان في قارب واحد، لكني أُذكِّرك أنك ما لم تبدأ في التنظيم وظللت في التحرير فستغرق وتُغرقني معك. قال: هيا بنا. فقمنا.

الخطة السرية لشل الثورة

بينما كان عبده يبحث في الزبالة عن شيء يتقوت به، عثر على ملف أحمر مكتوب عليه بخط أحمر أيضًا: الخطة السرية لشلِّ الثورة. فتح الملف ونظر بداخله، وصرفه ما وجد عن الشعور بالجوع. جلس على الأسفلت وبدأ يقرأ:

الخطة السرية لشل الثورة

هدف هذه الخطة ليس القضاء على الثورة أو قمعها، فهذا أمر غير ممكن؛ حيث أثبتت الدراسات أن الثورات حين تندلع لا يمكن إخمادها، بل لا بد لها من أخذ مداها. وإنما تهدف هذه الخطة، بناء على دراسة مقارنة لثلاث وخمسين حالة من الثورات، إلى إصابة الثورة ومن يؤيدها بشلل رباعي بحيث لا يقوى على الكلام ولا الحركة، يلاحِظ وجود تناقضات في تعليمات الخطة، وذلك أمر أساسي، فمن التناقض سيأتي الشلل.

المحتويات

١ ـ تأييد الثورة، واتهام الثوار بالعمالة والخيانة.

٢ ـ رفض مطالب التغيير أطول مدة ممكنة، وتنفيذ الحد الأدنى منها عند الضرورة، والتباهي فورًا بهذه التغييرات كعلامة على تأييد الثورة.

٣ ـ تنظيم استفتاء على تعديلات دستورية غير مفهومة، ثم تجاهله وإصدار إعلان دستوري جديد، مع التمسك بنتائج الاستفتاء ـ التي لا يتذكر أحدٌ بنوده بالضبط ـ كلما كان ذلك معوقًا للتغيير.

٤ ـ تحويل عدد محدود من رموز النظام القديم للمحاكمة بتهم غريبة، مع إبقاء الغالبية العظمى من وجوه النظام القديم على رأس مؤسسات الدولة، ولعن النظام القديم ورموزه طول الوقت.

٥ ـ الحديث عن ضرورة إصلاح الأمن، وترجمة هذا الإصلاح إلى زيادة رواتب الضباط، وشراء معدات وأسلحة وذخائر وعربات مدرعة جديدة، وتجديد الأقسام ومديريات الأمن، ونقل القيادات من مكان لآخر بشكل عشوائي.

٦ ـ ترك الشؤون العامة تتدهور حتى تقارب حافة الانهيار: الوضع الاقتصادي، التموين، النظام العام، الوحدة الوطنية، مطالب الموظفين والعمال، ومناشدة أهل الرأي المساعدة على معالجة هذه المشكلات، ثم تجاهل كل ما يقولونه.

٧ ـ إطلاق الرصاص والخرطوش على المتظاهرين مع التأكيد المتكرر أن الأمن لا يُطلق النار، وأن رجال الأمن هم الذين يتعرضون للرصاص والخرطوش، وعند السؤال عمن يُطلق هذا الرصاص يمكن الإجابة بأنه طرف خفي. كذلك التنكيل بالمتظاهرين أمام عدسات الكاميرات ثم إنكار أن الأمن هو الذي نكل بهم، وعند السؤال عن هوية هؤلاء الناس الذين تم تصويرهم وهم ينكلون بالمتظاهرين يُكتفى بالتحديق في الفراغ وعدم الإجابة.

٨ ـ تنظيم انتخابات تأتي بوجوه جديدة كثيرة، ثم تصرف هذه الوجوه بالضبط مثل الوجوه القديمة.

٩ ـ رفض صياغة الدستور قبل إجراء الانتخابات البرلمانية، ثم الإصرار على ضرورة صياغة الدستور قبل إجراء الانتخابات الرئاسية.

١٠ ـ تشكيل لجنة تقصي حقائق في كل أزمة دون إعلان نتائجها، ثم تشكيل لجنة تقصي حقائق في اشتباكات تقع أمام سور مبنى الهيئة التي شكلت اللجنة.

١١ ـ إحراق مبنى عام مهم في كل أزمة، على أن يكون قريبًا من وحدة إطفاء لا يتم تحريكها، مع التحذير المستمر من أن مصر تحترق.

١٢ ـ إصدار بيانات متتالية غير مفهومة، مع خلط التسلسل الرقمي لها من حين لآخر لتعظيم الأثر.

١٣ ـ محاكمة الرئيس السابق دون وضعه في السجن، وتدليله وأبنائه أمام الكاميرات، وتوفير أفضل رعاية طبية له دون أن يكون بحاجة لرعاية طبية أصلًا، مع الامتناع عن علاج المصابين في المظاهرات وتقييدهم بالحديد في أسرَّتهم بالمستشفى، ثم الإعلان عن تجهيز مستشفى خاص للرئيس السابق في السجن بنفقات خيالية.

١٤ ـ تبرئة الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين واحدًا واحدًا، مع القبض على الداعين إلى التظاهر بتهمة التحريض.

١٥ ـ الاحتفال بعيد الشرطة في يوم الثورة.

١٦ ـ إرسال وفد حكومي رفيع المستوى إلى واشنطن لطلب استمرار التمويل الأمريكي للدولة، وفي أثناء الزيارة يتم إحالة نشطاء حقوق الإنسان للمحاكمة الجنائية بتهمة تلقي تمويل أمريكي.

عند هذه النقطة، شعر عبده بأن أطرافه تتصلب، فأغلق الملف وقام يبحث عن شيء يأكله.

الفصل الثاني

القــوة الثـالثــة

ثورة تبحث عن قادة

من مفارقات الثورة المصرية أن الشباب الذين يقودونها لا يعرفون أنهم قادة، ويضيعون الكثير من وقتهم وطاقتهم في البحث عمن يتبناهم من القدامى. والمفارقة الأشد أنهم لا يجدون من يقبل تبنيهم!

في فبراير، جمع الثوار خلجاتهم ورحلوا بمجرد تنحي الرئيس مبارك، وسعدوا بتولي المجلس العسكري مقاليد الأمور وقدموا له «مطالبهم». ولم يبدُ عليهم أنهم يجدون في ذلك الأمر شيئًا غريبًا: ثوار يطيحون بقيادة البلد، ثم، في لحظة انتصارهم الأكبر، يعودون مرة أخرى رعايا يقدمون المطالب ويناشدون! في البداية قبِل المجلس العسكري تبني هؤلاء الشباب، لكن مفهوم الأبوة لديه لم يتوافق وشعور الثوار بالاستقلال، وسرعان ما توترت العلاقة واتسعت الهوة بين الجانبين.

بحث الثوار عن شخصيات مستقلة كبيرة كي «تقودهم»، لكن هذه العملية فشلت؛ لأنهم في أول الأمر وآخره ثوار، لهم آراء ومواقف قوية ولا يقبلون الانقياد لأحد. لكنهم لم يفهموا أن البحث عن قيادة أمر لا طائل من ورائه، وواصلوا. وبلغ عبث هذا البحث أقصاه في «الجمعة الحزينة» ـ يوم ٢٥ نوفمبر ـ حين أعلنت عشرات الحركات والائتلافات من ميدان التحرير توكيلها عددًا من الشخصيات السياسية الشهيرة كي «تأتي وتقود الثورة» نحو تشكيل حكومة إنقاذ وطني. لكن أحدًا منهم لم يأتِ، كلٌّ لحساباته الخاصة. وسواء كانت هذه الحسابات مخطئة أو مصيبة، فإن المصيبة الحقيقية هي أن الثوار ظلوا ينتظرون، كأطفال يتامى، أن يأتي الكبار ويأخذوا بأيديهم، ولم يأتِ أحد. وبدأت معنويات الشباب في التدهور، وبدأ الحشد في الميدان في التفرق (قبل أن تقضي نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات على ما تبقى فيهم من حماس).

ليس الهدف هنا أن ألوم القدامى، فهم كبار ولهم طريقتهم في سياسة الأمور (وإن كنا طبعًا قد رأينا مدى كفاءة طريقتهم هذه في العقود الثلاثة الأخيرة). هدفي الحقيقي هو أن أقول للشباب الذي ساهم في صنع هذه الثورة إنكم أنتم القادة ولا تعلمون، فكفوا عن البحث خارجكم واطرحوا أنفسكم بقوة ولا تخافوا.

أعلم أن كل الحركات والائتلافات والتجمعات التي شاركت في الثورة تعاني من تباينات في الرؤية وفي الأسلوب، ومن حساسيات وتنافس بين أعضائها، ومن انقسامات وعقم في بعض الأحيان، لكن المطلوب ليس الاتفاق على قائد، فقد انتهى عصر القيادة بهذا المعنى. وليس المطلوب أن تندمج الحركات كلها في حزب أو حركة واحدة، فهذا العصر قد انتهى أيضًا. إنما المطلوب أن تطرحوا مجموعة كبيرة من بينكم، ممن تساهم في الحشد وفي التنظيم، لا تأخذ قرارات دون الرجوع لقواعدها، ولا يشترط فيها أن تكون ممثلة بدقة متناهية للوزن النسبي لكل حركة أو ائتلاف، وإنما أن تمثل بشكل ما، بدرجة ما، مجموع الحركات والائتلافات. هذه المجموعة لن تشكل «مجلس قيادة الثورة»، وإنما مجرد مجموعة للتنسيق بين الحركات والائتلافات، ولمتابعة تنفيذ مطالبها. المهم أنه من هذه المجموعة ومن حولها ستبدأ القيادات في التبلور.

هذه القيادات الجديدة، لا قدامى السياسيين والمشاهير، هي الأقدر على قيادة العمل السياسي لأبناء الثورة؛ فهي الأقرب لثقافتها ولعالمها ولفهم الواقع الجديد الذي تعيشه. الحقيقة أن جموع الشعب التي تحركت وتتحرك منذ يناير تسبق قياداتها كلها، تلك التي في السُّلطة وتلك التي تنتظر، وتفهم السياسة فهمًا يختلف عن فهم القيادات. والحقيقة أيضًا أن قوى الثورة هي التي تُخاطر وتقدم التضحيات، يومًا بعد يوم، وهي - لا القيادات القديمة - المستعدة لتقديم المزيد. هذه القوى تستحق قيادات أفضل من القدامى، ولن تجد تلك القيادات الأفضل على شاشات التلفزيون، بل في وسطها.

أعلم أن الأمر ليس سهلًا، وإلا كان قد تم وحده. والثورة ليست سهلة، والحفاظ عليها من الضياع ليس سهلًا. لكن الأمر يستحق العناء يا ثوار مصر، فلا تبحثوا بعيدًا: قيادتكم واقفة بينكم، كل ما عليكم هو أن تنظروا لأنفسكم كي تروها.

الثـورة باليوميـة

ناقشني مجموعة من شباب الثورة فيما يجب أن تكون عليه مطالب يوم ٢٥ القادم. أجمعوا بداية على المطالبة بالقصاص ممن قتلوا المتظاهرين في أحداث ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء، وتطهير الداخلية والإعلام والقضاء. ثم قالوا إنهم مختلفون على إضافة المطالبة بتسليم السُّلطة الفوري؛ لأن المجلس العسكري استبق ذلك بالإعلان عن فتح باب الانتخابات الرئاسية في منتصف إبريل، وهو ما يعني عمليًّا أن الفارق بين ما يطالبون به وبين ما هو متاح أقل من شهرين، كما أن أصحاب الأغلبية البرلمانية المطلوب نقل السُّلطة لهم ـ أو من خلالهم ـ قد اتفقوا مع المجلس العسكري على غير ذلك. تناقشنا لبعض الوقت في هذا الأمر، ثم اقترحت عليهم إضافة مطلب واضح خاص بحماية الحريات الأساسية في الدستور القادم من أي تقييد (حرية التجمع السلمي كالتظاهر والاعتصام، حرية التنظيم سواء في أحزاب أو نقابات، حرية التعبير عن الرأي، المساواة أمام القانون ومؤسسات الدولة، إلى آخر ذلك). قالوا لا، هذا المطلب لا يحشد.

ربما يكونون على حق، وهذا المطلب فعلًا لا يحشد الناس ولا يدفع بالآلاف للنزول لميادين مصر. سيكون ذلك أمرًا محزنًا، ألا ينزل الناس الذين قاموا بثورة لدعم الحريات التي ثاروا من أجلها! لكن لننحي الحزن والفلسفة جانبًا، ولننظر بشكل عملي لما يعنيه هذا الأمر بالنسبة إلى الثورة نفسها ومسارها.

حماية الحريات الأساسية من أن يقيدها نص دستوري أو قانوني مسألة حيوية لمستقبل العمل السياسي في مصر، ولقدرة الأحزاب والجماعات الديمقراطية على مقاومة أي استبداد قادم، سواء كان باسم الأغلبية أو الدين أو الأمن القومي. لكن قوى الثورة، التي

ستكون الخاسر الأكبر في حالة تقييد هذه الحريات من خلال الدستور القادم، لا تستطيع حشد الجماهير خلف هذا المطلب. هذا العجز حقيقي وليس خيبة من قوى الثورة تلام عليها. وفهم هذا العجز ومعناه ضروري؛ لأنه يشكل لب مشكلة قوى الثورة التي يتعين عليها حلها إن أرادت النجاح في المستقبل.

هذه القوى تقود ثورة من خلال الحشد، ليس من خلال تنظيم، ومن ثَمَّ فهي تبدأ يومها ورزقها على الله: نذهب لميدان يوم الجمعة ونحن لا نعلم إن كان سيمتلئ ويتحول لمليونية حاشدة تجدد فينا الأمل في الغد، أم لتجمهر هزيل يحبطنا ويعيدنا لبيوتنا قلقين على مستقبلنا. ندعو لمظاهرة أو وقفة أو مسيرة ونحن لا نعلم إن كانت ستقتصر على أصدقائنا وبعض معارفنا أم ستجتذب قبسًا من تلك الطاقة الثورية الهائلة والكامنة في صفوف الشعب. حقيقة لا نعلم من أين ولا متى تأتي. نحاول حشدها، استدراجها، استخراجها، إطلاقها، ثم نحاول توجيهها حين تنطلق. ننجح أو نفشل في أي من هذه المهام حسب التساهيل. كل أسبوع نبدأ من جديد: نخرج من بيوتنا كعمال اليومية حاملين المقطف وبعض الأدوات الأساسية، ننزل الشارع ونقف وننتظر أن يرزقنا الله بعمل، ثم نحاول توجيه هذا العمل كي يُدر علينا ما نحتاجه من دخل، وننجح أو نفشل. في الحالتين سنعود إلى الشارع وننتظر، لأننا سنحتاج عملًا جديدًا، يعطينا دفعة جديدة، يمشينا عدة أسابيع أخرى، على أمل.

لكن لا يمكن لعمال اليومية أن يحققوا أملًا أبعد من تمشية حالهم لعدة أيام أو عدة أسابيع. يمكنهم التذاكي، واصطياد الفرص، والبحث عنها في الشوارع. لكن لا يمكن لعمال اليومية أن يخططوا لمستقبل بعيد، أو تحقيق أهداف أكثر من سد حاجاتهم المباشرة والفورية؛ لأنهم لا سيطرة لهم على ما سيأتيهم به الغد.

فقط، التنظيم هو الذي يحول عمال اليومية لسادة مستقبلهم. فقط، التنظيم هو الذي ينقل الثورة لموقع المبادأة، وتخطيط التحرك، وتنفيذ الأهداف برؤية متكاملة وبصيرة.

الثورة في المعارضة؟

كتب لي قارئ بالأمس رسالة أوجعت قلبي طول اليوم، قال فيها:

بعد سنة واحدة فقط «من الثورة» أصبح الإخوان مكان الحزب الوطني بالأغلبية في البرلمان. وزاد عدد الشهداء دون أخذ حق واحد منهم، رحمنا الله بهم وبمطالبهم التي لم نفعل من أجلها شيئًا. ولم يستطع البرادعي أو أبو الفتوح ـ الرجال الذين نحلم بهم لمصرنا العزيزة ـ الفوز أو السماح لهم بالفوز كما قمت بذكر ذلك في مقال أول أمس... ما تطلبه منا ومن الثوار والقوى الساسية هو الرجوع لقبل الثورة.. تكوين حزب وفضح جرائم وانتهاكات وحقوق مسلوبة ومراقبة مجلس وقوانين.
ألم يكن ذلك هو الوضع قبل الثورة، ضد الحزب الوطني والحكومة؟
باختصار شديد توجد شجرة قصصنا بعض فروعها، وها هي تنمو وتكبر مرة أخرى، وللأسف تصبح أقوى وأعتى من السابق. ونحن إن زرعنا شجرتنا يجب أن نقتلع الأخرى من جذورها لتهيئة المناخ للنمو وإلا عدنا من نقطة الصفر مرة أخرى كما قبل ٢٥ يناير، بفارق تغيير أشخاص فقط لا غير، والوطن بما فيه من مواطنين لا يزالون جرحى.

معك حق أيها القارئ، ما أطلبه من قوى الثورة هو التمترس في مواقع المعارضة، وهو أمر محزن؛ لأننا اعتقدنا أن الثورة انتصرت واكتملت، وأننا اقتلعنا الشجرة القديمة ونغرس شجرتنا الجديدة، لكن لا يجب أن ننساق وراء مشاعرنا في سياستنا لأمورنا. علينا أن نفسح للمشاعر مكانًا؛ لأنها هي التي تحركنا وتحرك البشر، وهي التي دفعت الملايين للثورة. المشاعر تدفع الإنسان، لكن على العقل أن يقول له إلى أين يندفع حتى لا يُلقي بنفسه إلى التهلكة. والعقل والحساب البارد يسأل: هل اكتملت الثورة؟ هل اقتلعنا الشجرة القديمة؟ هل الثورة اليوم في موقع الحكم أم في موقع المعارضة والدفع والضغط؟

الإجابة واضحة للجميع (فيما عدا كُتاب اللجان الإلكترونية الذين يبثون إعلاناتهم عن انتصار الثورة وانتهائها). انتصرت موجة الثورة الأولى، لكنها لا اكتملت، ولا حكمت، ولا اقتلعت الشجرة القديمة.

ما العمل إذن؟ مواصلة الثورة، ستقول، وأوافقك. لكن كيف تواصل الثورة؟ إن كانت التيارات الإسلامية قد خرجت من مسار الثورة لمسار الحكم كما تقول، والتفت الشجرة القديمة حولهم أو التفوا حولها، وتعب الشعب منا ومنهم، فمعنى هذا أن جمهور الثورة ووقودها قد تقلَّص لدرجة تجعل استكمالها بنفس الطريقة التي بدأت بها متعذرًا. هل أنا مخطئ في هذا التقدير؟ هل يمكن أن تثور الملايين اليوم؟ وبمَ سيطالِبون؟ بتقديم موعد نقل السُّلطة لرئيس منتخب من يونيو لفبراير؟ وهل هذا هو المطلوب لاستكمال الثورة؟ هل ستخرج الملايين لتطالب بإعادة رسم المرحلة الانتقالية كي تكون أكثر ديمقراطية وتمثيلًا للشعب بعد أن شاركوا في الانتخابات بهذه الأعداد وبهذه الاختيارات؟ هل ستثور الملايين لتطالب بتطهير الأمن والقضاء والإعلام؟ في تقديري - ويُسعدني أن أكون مخطئًا - أن الملايين لن تثور لذلك، وأن الثورة اليوم في موقع المعارضة، لكنها منتصرة وستستمر.

هذا هو الفارق بين ما أقوله وما تعتقد أني أقوله. انتقال الثورة للمعارضة ليس تكرارًا لسيناريو ما قبل الثورة. لا الشعب هو الشعب، ولا الثورة هي المعارضة الأليفة القديمة، ولا شجرة النظام هي الشجرة القديمة. الثورة مستمرة، ومنتصرة، لكن موجتها الثانية في تقديري ستكون أقوى وأكثر فعالية بعد حين. ومن ثَمَّ على قوى الثورة التمترس والتحصن وتنظيم صفوفها في موقع المعارضة كي تقوم - بعد حين - قومة منظمة وقوية ومبصرة، فتمسك مقاليد الحكم في موجتها الثانية. قد يأتي ذلك بعد عام أو أربعة إن نظَّمت الثورة نفسها، ووثق أنصارها بأنفسهم، وأدركوا عمق التغيير الذي حدث في مصر؛ أي إذا أدركوا أنهم منتصرون ولا ريب. أما إن انهزموا داخليًّا، في عقولهم وقلوبهم، فستكون تلك هي المأساة الحقيقية، وسنكون نحن المسؤولين عنها.

القوة الثالثة

من أكبر أسباب الاستبداد السياسي في مصر عبر العقود الستة الماضية ضعف القاعدة الاجتماعية للتنظيمات السياسية، وخصوصًا الأحزاب السياسية التي لا هي منظمة ولا لديها قاعدة تأييد اجتماعي. الوجه الآخر لهذه الحقيقة أن القوى الاجتماعية الرئيسية في مصر غير منظمة. هل لدى العمال تنظيمات تُعبر عنهم؟ كلا. هل لدى الفلاحين تنظيمات تُعبر عنهم؟ كلا. هل لقوى المجتمع المدني تنظيمات تُعبر عنهم؟ يعني: مَن هي القوى التي لديها تنظيمات تُعبر عنها وقاعدة من التأييد في المجتمع إذن؟ القوات المسلحة، والإسلاميون.

المنطقي إذن هو أن تسود المؤسسة العسكرية النظام السياسي، وتكون عموده الفِقري مثلما حدث منذ ١٩٥٢، والمنطقي أيضًا أن ينازعها ـ أو يشاركها ـ الإسلاميون مثلما حدث عبر هذه العقود الستة. المعجزة الحقيقية هي أن تتفجر ثورة يقودها ويخرج منها تيار ديمقراطي مدني ـ لا أحد يدري على وجه التحديد من أين خرج.

لكن، كما نرى، فإن هذه القوة ما زالت تكافح كي تجد مكانًا لها في وسط الخريطة السياسية التي يملؤها العملاقان القديمان. والحقيقة أن تماسك ونمو هذه القوة الجديدة لازم لتعافي مصر وتماسكها ووقوفها على قدميها، بل أزعم أن نمو هذه القوة لازم لصحة التيار الإسلامي نفسه وجذبه نحو إسلام مستنير وعصري، وبعيدًا عن الغلو والتطرف والإغراق في الشكلية. باختصار، هذه القوة الثالثة هي التي يمكن أن تأتي بالتوازن إلى مصر. التوازن القديم بين العملاقين ـ عملاق الاستبداد وعملاق الإسلام السياسي ـ أنتج مصر التي نريد تغييرها. ومن هنا، فعلى كل مَن يريد مصر الحديثة، مصر الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، أن يسعى لتمتين وبناء هذه القوة الثالثة. والسؤال هو: كيف يمكن

لهذه القوة الديمقراطية أن تتحصن وتتقوى كي تعيش وتنمو ولا يدهسها عملاق الاستبداد المتهاوي في ترنحه أو عملاق الإسلام السياسي الصاعد في نشوته؟

أول أجزاء الإجابة هو أن تُنظِّم هذه القوة نفسها، وتُفرز قيادات جديدة من وسطها مثلما فصَّلتُ بالأمس. وثاني أجزاء الإجابة هو أن تشبك هذه القوى مع الأحزاب القائمة دون أن تسعى لمنافستها أو أن تحاول الحلول محلها، بل أن تعمل كجماعة عابرة للأحزاب، وأن تسعى للتشبيك مع قطاعات المجتمع التائهة والتي لا تجد لنفسها متنفسًا، وخصوصًا الحركات النقابية المستقلة، والفلاحين والحرفيين، ومنظمات المجتمع المدني، بل وجماعات قطاع الأعمال.

أقول تشبك وأعيد على أهمية التشبيك؛ لأنه مفتاح العمل السياسي الجديد. فالمطلوب ليس بناء حزب تنخرط فيه كل التيارات الديمقراطية وتتوحد، فهذا أمر مستحيل عمليًّا، إنما المطلوب بناء حركة واسعة، اجتماعية وسياسية، تضع نصب أعينها هدف إعادة بناء مصر من أول وجديد، وتحقيق النهضة التي تراوغنا منذ قرنين. هذه الحركة يجب أن تركز على تحرير عقول الناس من ظلام الجهل ومن ربقة الفقر والمرض. الجهل والفقر والمرض؛ هي الأمراض الاجتماعية الثلاثة التي تعيق محاولات النهضة، فلا يمكن للاستبداد أو للظلامية أو التطرف أن ينتشروا في مجتمع متعلِّم ولديه حاجاته الأساسية.

التعليم والصحة ومكافحة الفقر، هي المهام الثلاث التي يمكن أن تقوم عليها حركة نهضة مصر وتحرير أبنائها من الاستبداد ومن الظلام، وهي معًا تُشكِّل المنبع الذي سيُفرز قاعدة التأييد الاجتماعي للقوة الثالثة، المدنية والديمقراطية التي نسعى لبنائها. هذه المهام ـ وليس الحديث العقيم عن هوية المجتمع المصري أو عن الحجاب والمايوهات ـ هي المهام الرئيسية التي ستخلق للحرية مستقبلًا في مصر.

هل هذا كلام عام وأحلام مثالية؟ فقط إذا لم يتبعها عمل. أما إذا بدأنا في تنظيم قوى الثورة وتشبيكها مع قطاعات المجتمع التي تشاركها التفكير، وفي بناء مؤسسات تقود وتمول العمل الأهلي في مجالات التعليم والصحة ومكافحة الفقر، خصوصًا في الريف، فإننا سنُعيد صياغة البنية التحتية للمجتمع، وسنُغير وجه مصر في عقود معدودة.

مؤسسة مصر

قلت إن مكافحة الجهل والفقر والمرض هي أساس إعادة بناء المجتمع المصري، ودعوت القوى الديمقراطية في مصر إلى التركيز على هذه المهام بدلًا من إضاعة الوقت في مناقشة هوية مصر وزي المرأة. سألني صديق: ولِمَ تريد إقحام منظمات المجتمع المدنية والسياسية فيما هو صميم عمل الحكومة؟ أليس الإنفاق على التعليم والصحة والعمل جزءًا أساسيًّا من الموازنة العامة؟ وهل يمكن لمؤسسات خاصة، مهما عظُم شأنها، أن تضطلع بما فشلت فيه الدولة عبر ستين سنة؟

الإجابة عن هذه الأسئلة هي: نعم.

التعليم والصحة والعمل من صميم عمل الحكومة وجزء كبير من ميزانية الدولة، لكن وجود مؤسسة وطنية أهلية كبرى تُرشد وتراقب وتدعم وتسد الثغرات هو أمر لا غنى عنه للنجاح في المهمة التي فشلت فيها الحكومات المتعاقبة. دعني أوضح.

وزارات التعليم والصحة والعمل مهروسة بين المطرقة والسندان: السندان هو ثقل أجهزتها المفرط، والذي يبطئ حركتها ويعجِّزها عن الإتيان بجديد أو مراجعة أدائها وتغييره، وهذا أمر لن يتغير في المستقبل القريب. المطرقة هي ضغط وإلحاح جدول العمل اليومي الذي على هذه الوزارات الاستجابة له بما لا يترك لها أو للقائمين عليها الوقت أو الطاقة أو التركيز اللازم للتفكير في أبعد من الخطوة أو الخطوتين القادمتين. صحيح أن بهذه الوزارات إدارات للتخطيط، لكن كل مَن عمل في الحكومة يعلم جيدًا أن هذه الخطط لا تُترجم إلى سياسات. إذن، هناك دور مهم لا يقوم به أحد تقريبًا، وهو التخطيط، إضاءة النور لخطواتنا التالية. أين نريد أن نأخذ التعليم

والصحة والعمل في السنوات القادمة؟ مَن يضع هذه الإجابة؟ هيئة المعونة الأمريكية وخبراؤها؟ موظفو وزارات التربية والصحة والعمل؟ الوزراء حسبما يعن لهم؟ لا أحد؟ أم تضعها مؤسسات وطنية أهلية بعد حوارات مع أصحاب الشأن من قطاعات المجتمع المعنية والخبراء والموظفين؟ هذه هي وظيفة الإرشاد التي أتحدث عنها.

وظيفة المراقبة مفهومة، لكنها لا تتم. هل يراقب أحد أداء وزارات التعليم والصحة والعمل في ريف مصر ومناطقها النائية، بل وفي القاهرة نفسها؟ هل توجد جهة يذهب إليها المواطن شاكيًا حين لا يجد الحد الأدنى من الخدمة المطلوبة وتُسد في وجهه الطرق الرسمية لحل المشكلة؟ هناك إذن حاجة لشبكة من مراكز المراقبة التي يمكنها نقل هذه الشكاوى وترجمتها إلى حلول. هذه الشبكة لا يمكن أن تنجح إلا لو كانت أهلية ومستقلة عمن تتم مراقبة أدائه.

وظيفة الدعم أيضًا مفهومة، مثل المساهمة في تجديد أبنية المدارس، أو بمعدات طبية لمستشفيات. وهناك جهد حميد في هذا المجال، لكنه يحتاج إلى التعميق والتوسيع والتطوير، وإلى تمكين المواطن العادي الذي يرغب في المساهمة بأن يفعل ذلك. ووجود مؤسسة وطنية تحظى بالثقة يمكنه أن يدفع هذه الجهود المتناثرة لآفاق أوسع وأشمل.

وظيفة سد الثغرات لا تقل أهمية، وتشمل العديد من النشاطات، ابتداءً من توفير مراكز لرعاية الأطفال حيث لا يوجد، مرورًا بتنظيم حملات محو الأمية، وإنشاء مراكز للطب الوقائي، وانتهاءً بالمساهمة في توظيف أبناء وبنات مناطق مهمشة بعينها. وسد الثغرات هذا لا يقدر عليه إلا المؤسسات الأهلية، بما تتمتع به من مرونة وقدرة على الحركة السريعة، دون انتظار لمواعيد الموازنة العامة وتطوير الخطط والهياكل التي لا تنتهي منها أبدًا مؤسسات الحكومة.

لا أدعو إلى إنشاء حكومة بديلة، وإنما لإنشاء مؤسسة وطنية كبرى ترشد وتراقب وتدعم وتسد الثغرات في عمل الحكومة في مجالات التعليم والصحة والعمل. هذه المؤسسة يجب أن تقوم بتمويل وطني أساسًا، من المواطنين (والخبرة تؤكد أن آلاف المواطنين يساهمون في هذه المؤسسات حين يلمسون فيها الجدية والمصداقية) والشركات الكبرى

والبنوك والمؤسسات التمويلية. وبديهي أن تُدار هذه المؤسسة بشكل شفَّاف وتشاركي وتحت إشراف مجلس أوصياء من شخصيات ذات مصداقية.

إن كان طلعت حرب قد وضع لبنة الاقتصاد المصري الحديث بمشروع بنك مصر، فإن القوى الديمقراطية تستطيع الآن أن تضع ـ بهذه المؤسسة ـ لبنة المجتمع المصري الحديث.

حـزب الشعـب

ماذا ستفعل القوى الديمقراطية في السنوات الخمس القادمة؟ لقد أطلقت هذه القوى ثورة كبرى، أطاحت برأس نظام عتيد ومتغلغل، وغيَّرت قواعد العملية السياسية المستقرة منذ ١٩٥٢، ووضعت الشعب في مقدمة الفاعلين السياسيين لأول مرة منذ ١٩١٩، لكنها فشلت في توحيد قواها، وخسرت أول انتخابات برلمانية، وأصابها اكتئاب نفسي عميق. في جملة واحدة: قامت القوى الديمقراطية من عدم، وحين تعثرت في قومتها بدأت تشك في نفسها وتنهار. وسؤالي هو: إن لم تكن هذه القوى مصممة على الانهيار فماذا تنوي أن تفعل بنفسها في السنوات الخمس القادمة؟

كتبت في الأيام الثلاث الماضية عن أفضلية التحالف بينها وبين الإخوان المسلمين، ولكن ذلك ليس الخيار الوحيد أمامها؛ فهي تستطيع أن تستغل السنوات القادمة في تنظيم صفوفها كمعارضة قوية ومتميزة، لديها رؤية حديثة لنهضة مصر وشعبها. تستطيع تحقيق الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والتواصل بندِّية مع العالم الخارجي. تراقب أداء الحكم خلال السنوات القادمة، وتدافع عن حقوق الناس، وتنافس بقوة على ثقة الشعب وقيادته في كل انتخابات قادمة.

تنظيم قوى الثورة الديمقراطية هي المهمة الأولى التي يتعيَّن على هذه القوى أداؤها إن أرادت أن تُكتب لها الحياة. وهي ليست مهمة يسيرة، بالنظر إلى ميل هذه القوى للانقسام ورفض العمل الجماعي عند أول فرصة. الناس عامة نوعان: نوع يبحث عن القواسم المشتركة مع الآخرين كي يبنوا عليها عملًا مشتركًا وتوافقًا، ونوع يبحث عن نقاط الاختلاف، ويظلون ينظرون إليها فتكبر في أعينهم حتى تعميهم عن بقية النقاط وتدفعهم إلى الخلاف مع الآخر. شاء العلي القدير أن يبتلي المعسكر الديمقراطي

بكثير من أتباع الصنف الأخير؛ فتراهم يكررون صباح مساء أننا بحاجة لجمع الصفوف، وينبهونك لضرورة تجاوز الخلافات الصغيرة والتركيز على العمل الجماعي، ثم في أول فرصة يختلفون حول معنى كلمة لا يريدون استخدامها، أو وجود شخص يعارضونه، أو صياغة بيان، أو اسم الحزب، أو أفضلية خطوة عن خطوة، أو أي من صغائر الأمور التي تكبر في أعينهم فجأة، ويحولون هذا الخلاف لسبب للانشقاق. هكذا انتهى بنا الأمر لكل هذه الأحزاب، وكل هؤلاء المرشحين، وكتلتين في القوائم، إلى آخر القائمة الحزينة التي يعرفها القارئ المكتئب.

هل يمكن، في ظل تفشي هذا المنهج، تنظيم القوى الديمقراطية للثورة؟ إجابتي هي: نعم. يمكن ذلك بطريقتين: الأولى هي تكوين حزب واسع تندرج فيه الأحزاب والقوى والائتلافات التي خرجت من رحم الثورة ـ وليس حزبًا أيديولوجيًّا حديديًّا ـ بحيث يكون هذا الحزب مظلة كبيرة تتسع للتباين داخلها، تتطور مواقفه حسب السياق، وقوة أجنحته المختلفة داخل إطار واسع هو ما يميزه عن غيره من أحزاب. هذا الإطار هو أهداف الثورة: الحرية، الكرامة، العدالة الاجتماعية، التواصل بندِّية مع العالم الخارجي. هذا ما فعله حزب الوفد حين قام من رحم ثورة ١٩١٩، وقاد حركة تحرر الشعب المصري وبناء الدولة لمدة ثلاثين عامًا كان خلالها عصب السياسة المصرية. وهذا ما فعله الحزب الديمقراطي الأمريكي الذي قاد حركة التقدم الاجتماعي في أمريكا طيلة القرن العشرين.

الطريقة الثانية هي الإقرار بأن آفة الديمقراطيين الانقسام، ومن ثَمَّ التركيز على بناء شبكة من الأحزاب والتنظيمات التي تختلف فيما بينها حول جنس الملائكة، لكنها تتفق حول قضايا أساسية مثل الحريات والكرامة الإنسانية، بحيث يكون لدينا هيئة تنسيقية قوية تجمع شتات هذه الحركات والائتلافات والأحزاب والجمعيات مع احتفاظ كل منها بحق تسمية نفسها اسمًا مختلفًا يُرضي عناد أصحابها، وحق رفع علم وتلحين نشيد مختلف. هذه الهيئة التنسيقية تُوجِّه الحركة العامة، وتُحدِّد أولويات، وتتفق على إجراءات يلتزم بها مَن يريد وفقًا لكل حالة. ليس ذلك أفضل الحلول، لكنه أفضل من الاكتئاب والفوضى والانهيار.

حذاء «براين»

اتفق خليل ونبيل على ضرورة تنظيم قوى الثورة، مؤكدين أن عدم تنظيمها وتوحيد جهودها سيبدد قوتها ويسمح للقوى الأخرى باختطاف الثورة وسرقتها، لكني عندما سألتهما عن كيفية تحقيق ذلك اختلفا: اقترح خليل تكوين حزب واسع وكبير تندرج فيه كل ائتلافات الثورة وتحالفاتها ومبادراتها وتنسيقياتها وأحزابها، بحيث تتجمع وتتوحد هذه القوى وتضع جانبًا اختلافاتها الفكرية والسياسية وتعمل لتحقيق الأهداف التي تشترك فيها.

اعترض نبيل بشدة، وقال إن تكوين مثل هذا الحزب محاولة محكوم عليها بالفشل مسبقًا، إذ لا يمكن أن تضع هذه القوى اختلافاتها الفكرية والسياسية جانبًا. وسأل: كيف يمكن «للاشتراكيين الثوريين» مثلًا أن ينخرطوا في حزب واحد مع المصريين الأحرار (الذين لا يعتبرونهم جزءًا من قوى الثورة أساسًا) وبينهم ما بينهم من اختلافات عميقة؟ وكيف يمكن لأحزاب قامت وخاضت انتخابات وفاز بعض أعضائها أن تتلاشى وتندمج في حزب جديد وليد؟ وبالتالي - استطرد نبيل - فإن إنشاء حزب جديد سينتهي بأن يضيف كيانًا ضعيفًا لكيانات ضعيفة موجودة، وأن يزيد انقسام قوى الثورة لا أن يوحدها.

والحل؟ سأل خليل. فأجاب نبيل: إن الحل يكمن في إقامة كتلة أو تحالف واسع ينسق بين هذه الكيانات القائمة دون أن يذيبها، بحيث يستطيع كل منها مواصلة العمل بحرية فيما يفرق بينها، ويلتزم بالموقف الموحد فيما يجمعها. ضحك خليل بمرارة وقال: إن هذا الحل يبدو جيدًا نظريًّا، لكنه أثبت فشله بالتجربة العملية؛ ففي كل التنسيقيات والتكتلات والتحالفات التي قامت منذ الثورة، يستمر التنسيق لفترة وجيزة جدًّا، أحيانًا لا تدوم أكثر من دوام الاجتماع التنسيقي نفسه، ثم يتلاشى هذا التنسيق حين تخرج

الكيانات الداخلة فيه للعمل السياسي الفعلي. أبدى نبيل تشككه في هذا، فهز خليل كتفيه استخفافًا بتشككه، وذكره بأنهما قد حضرا معًا اجتماعات لثلاثين مبادرة تهدف لتوحيد الصف ـ وطبعًا ليس هناك تنسيق بين هذه المبادرات التي تدعو للتنسيق! لا حل سوى الحزب، قال خليل منهيًا النقاش، فنظر إليه نبيل وقال: الحزب ليس حلًّا، الحل هو التنسيق بين الكيانات القائمة. وصمتا.

بصراحة لا أعرف مَن منهما على صواب، لكني أعرف أن هناك أشياء لها أولوية على أشياء أخرى: أعرف أن الاتفاق على إطار للنظام السياسي، يسمح بأكبر قدر من الحريات ويحميها، ويؤسس لتمكين الشعب وممثليه من مراقبة السُّلطة، له أولوية. وأن الاتفاق على إطار يحمي الحقوق والكرامة الإنسانية للأفراد والجماعات له أولوية. وأن الاتفاق على إطار يقيم أسسًا للعدالة الاجتماعية له أولوية. وأن الاتفاق على مبادئ لعلاقتنا بالعالم الخارجي له أولوية. أعرف أن الاتفاق على كل هذه المسائل الأربع له أولوية، وأنه ممكن بدرجة كبيرة. ستظل هناك أشياء يريدها كل طرف لا يقبل بها الآخرون، لكن المهم هو المساحة المشتركة. سيريد الاشتراكيون ضرائب تصاعدية لن يقبل بها الليبراليون، لن يتفقا على هذا، لكنهما سيتفقان على التدخل الإيجابي من قبل الدولة بأشكال أخرى لدعم وتمكين الفئات الأضعف ذات الفرص الأقل. في الأولويات الأربع للثورة المصرية هناك دوائر كبيرة للاتفاق، وهي أهم من دوائر الاختلاف. أعرف أيضًا أن عدم الاتفاق سيهدر فرصنا جميعًا في حماية ما نتفق وما نختلف عليه. وإهدار الأولويات من أجل الثانويات هو الخيبة بعينها.

في فيلم «حياة براين» الذي قدمته فرقة «مونتي بايثون» تقليدًا لحياة المسيح، يجري «براين» من جموع المؤمنين به وهي تطارده، وحين يختفي في المنحنى يُسقط فردة حذائه. تقف الجموع ويلتقط شخص ما الحذاء، ثم يختلفون في معنى سقوط الحذاء، وما إذا كان «براين» قد دخل يمينًا أم يسارًا، وينقسمون، ثم يواصلون الانقسام عند كل خطوة.

خليل ونبيل: حزب أو كتلة لا يهم، المهم هو: هل نتحرك معًا أم كلٌّ على حِدة؟

الائتلاف هو الحل

كل الأسئلة، كل الهموم، كل الآمال تقودنا لنفس النقطة؛ وهي ضرورة تجميع القوى الديمقراطية المدنية لنفسها وتنظيم صفوفها والعمل ككتلة متناسقة. فرصنا في تحقيق الحرية، والكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية، وفرصنا في بناء دولة حديثة تستطيع حماية المجتمع ومصالحه في الداخل والخارج تعتمد على هذا الأمر.

سأل قارئ عمَّن أعني بالقوى الديمقراطية المدنية، وأجيب: هي كل تلك القوى التي ساهمت في الثورة وساندتها بهدف إقامة دولة مدنية، تكون السيادة فيها للشعب، وتحقق الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية لكل مواطن دون تمييز. إضافة إلى كل القوى التي دعت إلى ذلك وناضلت من أجله قبل الثورة من يساريين وليبراليين ممن يقبلون بالديمقراطية ـ صناديق وقواعد وقيمًا ـ كأساس للنظام السياسي.

وأقول لهذه القوى: لن يعطينا أحد شيئًا من جيبه، ولن تعطينا قوة سياسية شيئًا لوجه الله (حتى لو تمسَّحت بالدين ليل نهار)، ولن يحمي الديمقراطية الوليدة سوى الديمقراطيين، ولن يحمي مدنية الدولة سوى المدنيين، ولن يحمي القوى الديمقراطية المدنية من استغلال الأطراف الأخرى لها وجورها عليها وحرقها لها سوى القوى المدنية الديمقراطية نفسها. وإن كنا نريد تحويل رؤيتنا لمصر من أحلام إلى واقع فليس هناك من وسيلة غير تنظيم أنفسنا، ولملمة شملنا المبعثر في كيان جامع، وترتيب أولوياتنا، واستخدام طاقاتنا بحكمة من أجل إقناع الناس وإعطائهم الأمل واكتساب ثقتهم في الانتخابات القادمة، كل انتخابات قادمة من المحلية للرئاسية للنقابية.

فكرة الكيان الجامع هذه متداولة بين القوى الديمقراطية المدنية بأشكال عدة؛

فقد اقترح البعض إنشاء حزب جديد يضم الأحزاب الديمقراطية التي نشأت من رحم الثورة إضافة لبقية الائتلافات والتحالفات والمبادرات الثورية، بحيث يكون هذا الحزب الجامع مظلة تضم كل قوى الثورة المدنية، مثلما كان حزب الوفد القديم حين نشأ من رحم ثورة ١٩١٩ . إلا أن فكرة الحزب تثير حذر وتحفظ ومعارضة الكثيرين ممن يخشون أن يكون الحزب الجديد تكرارًا للأحزاب الكثيرة القائمة، وأن يستنفد طاقة القوى المدنية في مفاوضات وحوارات حول إدماج الأحزاب القائمة، وينتهي به الأمر مضافًا لما هو قائم، لا جامعًا له. كما أن هناك حركات وتنظيمات لا ترغب في التحول لأحزاب، وتُفضل العمل بشكل لامركزي وبدرجة من الاستقلالية في أوساط معينة دون أن تقيد نفسها ببناء حزبي لا يضيف لقدرتها على الفعل الكثير. ويقترح هؤلاء إنشاء تحالف أو حركة جامعة ـ لا حزبًا ـ بحيث تكون هذه الحركة بمنزلة الحاضنة الأم لكل الأحزاب والحركات والائتلافات الديمقراطية المدنية القائمة، ووسيلة للتنسيق بينها، دون أن تكون منافسًا أو بديلًا لأيٍّ منها.

طبعًا يمكن للفريقين أن يختلفا ويفترقا ويبددا الفكرة، وتكون تلك هي الطامة الكبرى وخاتمة الخطايا، ونحتسبهم عند الله تائهين ونلقاهم يوم الدين. لكن يمكن لهم أيضًا أن يجمعا الفكرتين معًا؛ بحيث تقيم هذه القوى معًا حزبًا مدنيًّا ديمقراطيًّا كبيرًا، ينضوي داخله مَن يريد من الكيانات القائمة، ويتحالف معه في ائتلاف مَن يرغب في الاحتفاظ باستقلاله. نواة هذا الائتلاف تكون الحزب الجديد، الذي يُنظم عمل القوى الديمقراطية المدنية الراغبة في القيام بنشاط حزبي منضبط، وتدريب كوادر، والعمل على الأرض لبناء القواعد، وإطلاق حملات انتخابية، وخصوصًا الإعداد للانتخابات المحلية القادمة، وتدريب الشباب على قيادة العمل السياسي وعلى العمل الجماعي. وفي الوقت نفسه، يدخل هذا الحزب الجديد في ائتلاف ديمقراطي مع الحركات والتجمعات الثورية والمدنية والاحتجاجية ومنظمات المجتمع المدني التي ترغب في الاحتفاظ بكيانها المستقل، لكنها في الوقت نفسه تسعى إلى العمل الجماعي في إطار واسع غير خانق لخصوصيتها.

يمكن الجمع بين الأمرين، وهذه سمة السياسة الجديدة التي تقوم على التشبيك وليس على التوحيد، وعلى التنسيق بين مبادرات مستقلة متنوعة لا على السيطرة والتنميط. المهم أن يأتلف أكبر قدر ممكن من هذه الكيانات معًا فيما يجمعهم، ويتحملوا بعضهم بعضًا في تنوعهم.

ما بعد البرادعي

بقرار محمد البرادعي مقاطعة انتخابات الرئاسة لم يعد لقوى الثورة مرشح في هذه الانتخابات. وبغض النظر عما يقوله المرشحون الآخرون عن ثوريتهم، فإن المهم أن قوى الثورة نفسها كانت ترى في البرادعي، ولا أحد غيره، مرشحها. السؤال الآن هو: ماذا تفعل هذه القوى في انتخابات الرئاسة بعد انسحاب البرادعي منها؟

أمام هذه القوى ثلاثة اختيارات لا رابع لها: إما أن تجد لنفسها مرشحًا جديدًا، وإما أن تعطي صوتها للمرشح الأقرب لها حتى وإن لم تكن تؤيده تمامًا (مثل أبو الفتوح أو صباحي)، وإما أن تركز على تنظيم نفسها كمعارضة قوية ومتميزة بغض النظر عما يحدث في انتخابات الرئاسة.

نبدأ باستبعاد الخيار الأول؛ إذ إن وقت تقديم وجوه جديدة قد فات، مع أن ذلك كان في رأيي الخيار الأفضل لو أن قوى الثورة اتبعته منذ خمسة أو ستة أشهر، لكنها لم تفعل ولا داعي للبكاء على الأطلال الآن.

الخيار الثاني يمكن أن يكون مفيدًا ويؤدي الغرض إذا ما اتفقت قوى الثورة مع المرشح على برنامج محدد وضمانات نظير تأييدها له. ويعني ذلك أن يعلن المرشح التزامه بنقاط محددة تعكس المطالب الرئيسية لقوى الثورة بشأن الحريات وحقوق الإنسان، بشأن العدالة الاجتماعية، بشأن شكل النظام السياسي والدستوري الذي سيؤيده. وأن يضمن تنفيذ هذه الالتزامات بارتباطه بنائب ممن يمثلون قوى الثورة هذه. هل هذا تفاوض زائد في تفاصيله؟ أبدًا. هكذا تتم الاتفاقات السياسية في النظم التي تدار أمورها بالانتخاب. ولا إحراج في السياسة.

بالتوازي مع هذا، أو إن تعذَّر هذا، يتعيَّن على قوى الثورة أن تنظم نفسها كمعارضة متميزة وقوية وفعَّالة ـ أي معارضة تصلح بديلًا للحكومة في أي وقت. هناك نوعان من المعارضة: النوع الأول هو الذي اعتدنا عليه في مصر في ظل الاستبداد، وهي معارضة حنجورية بالأساس، كل دورها هو انتقاد السياسات التي تتبعها الحكومة، وفضح فسادها، والتشهير بها إن لزم؛ هذه المعارضة يمكن أن تتم من على القهوة، وتكلفتها «اثنين جنيه» ثمن المشروب الذي تتناوله على القهوة، وفائدتها «اثنين جنيه» أيضًا ثمن المشروب الذي ربما يشتريه لك المُعارِض وأنت تستمع لحديثه الفارغ. النوع الثاني من المعارضة يؤهل نفسه لتولي الحكم عند أقرب فرصة سياسية متاحة ـ كانتخابات برلمانية أو سياسية أو حتى محلية. يؤهل نفسه لذلك من خلال بلورة أجندة للمشاكل والأمور محل الاهتمام العام، من التعليم إلى السياسة الخارجية، وبلورة مواقف وسياسات إزاء هذه المشاكل والموضوعات من خلال الحوار مع الهيئات والأشخاص المعنيين، وبناء قدر من التوافق بين مؤيديه حول هذه السياسات، بحيث يكون طرحه للأمور متجاوزًا لمجرد النقد؛ هذه المعارضة لديها برامج محددة تدافع عنها: تنتقد أداء الحكومة وبرامجها، وتراقبها عن كثب، وتدفع ببرامجها وأطروحاتها البديلة أمام الشعب بحيث تكسب ثقة الأغلبية في الانتخابات التالية. هذا هو نوع المعارضة الذي يتعيَّن على قوى الثورة تمثله، إن أرادت أن تتحول لفاعل سياسي رئيسي في السنوات القادمة. ولا يُشترط لتحقيق ذلك أن تندمج قوى الثورة كلها في حزب سياسي واحد، وإنما يمكنها تحقيق هدفها من خلال التحالفات بين كياناتها المتعددة والتنسيق فيما بينها، والأهم من ذلك بلورة برامج محددة وسياسات بديلة للمشاكل التي تعترض طريق نهضة مصر، وذلك من خلال الحوار والسعي لبناء توافق حول هذه البرامج والسياسات داخل المجتمع المدني والسياسي بهيئاته ونقاباته وأحزابه وجمعياته وشخصياته. وفي نفس الوقت خلق آليات مشتركة بين كياناتها لمراقبة أداء الرئيس والحكومة القادمين، بحيث يكون لتحالف قوى الثورة جناحان: واحد يراقب بشكل منهجي وينقد ويفضح، والثاني يطرح بدائل ويبني حولها توافق داخل المجتمع. لو فعلت قوى الثورة هذا، أعدكم بأنها ستحكم مصر بعد خمس سنوات ـ مع أو بدون البرادعي.

اختيار الرئيس

قلت منذ أسابيع إنه لم يعد هناك معنى لانتخابات الرئاسة؛ لأن أخطاء العملية الانتقالية قضت على التعددية المطلوبة لقيام انتخابات تنافسية حقيقية، ومن ثَمَّ أصبح الأمر «توافقًا» بين القوى السياسية الثلاث (العسكر والإخوان والديمقراطيين)، وليس تنافسًا مفتوحًا كما يُفترض في الانتخابات الرئاسية التي أملنا فيها. هل معنى ذلك أنه لن يكون هناك انتخابات؟ بالطبع لا. ستُجرى الانتخابات، ولكن ما لم يحظَ المرشح بدعم قوتين على الأقل من هذه القوى الثلاث فلن يتمكن من الحصول على التأييد الكافي للفوز. إن جاء مرشح بدعم إخواني فقط، سيحاربه المجلس العسكري وأذرعه الدعائية والإدارية الكثيرة، كما سيحاربه الديمقراطيون، ولن ينجح. وإن جاء مرشح من المجلس العسكري فقط، سيُطلق عليه الإسلاميون آلة التشكيك أو التكفير، ويشعل الديمقراطيون في صورته النار حتى ينتهي أمره، وهكذا.

نتيجة أخطاء العام الماضي هي هذا الوضع: حالة من الاستقطاب السياسي يستحيل على شخص أيًّا كانت قدراته الشخصية والسياسية أن يجتازها إلا بموافقة حراسها: أي القوى السياسية نفسها. طبعًا الشعب هو الذي سيختار، لكنه سيتأثر في اختياره بموقف القوة السياسية التي يثق بها، ولن يلتفت إلى كلام يأتيه من شخص المرشح - أيًّا كان هذا الشخص - إن تعارض مع موقف القوة السياسية التي ينتمي إليها. هذا هو معنى الاستقطاب ومعنى حراسة القوى السياسية لحالة الاستقطاب. هذا إذن هو واقع الانتخابات الرئاسية القادمة. فما العمل؟

من حقنا أن نغضب، وأن ننعى غياب المضمون الديمقراطي الحقيقي عن هذه الانتخابات، وأن نتحسر على حالنا مقارنة بغيرنا ممن مروا في عمليات انتقالية. ومن حقنا أن نصب جام غضبنا على المجلس العسكري الذي انفرد بصياغة العملية الانتقالية

وأفشلها بحكمته الخافية علينا. ولكن بعد الغضب واللوم والحسرة، سيتعين علينا أن نختار رئيسًا، فكيف نختار الرئيس في هذه الظروف؟

هناك طريقان أمام القوى الديمقراطية المدنية: الأول هو أن تدفع بمرشح يُمثلها، يُمثل الأمل المصري في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. مرشح يعبر عن رؤيتها للدولة المصرية الحديثة التي تنفض عن نفسها غبار الماضي وعُقده وتنهض، مشرقة، كي تصبح جزءًا من عالم يجري تشكيله ونحن عنه غافلون. مرشح يجمع آمال الجيل الجديد، الذي يشكل أغلبية المجتمع لكنه يختنق تحت وطأة طبقة متكلسة من قدماء المصريين الذين لا يريدون أن يفهموا أن زمنهم قد ولَّى من زمن. هذا المرشح لن يصير رئيسًا، ولكنه سيصير أداة لحشد القوى الديمقراطية والمدنية بطول البلاد وعرضها. لكن هذا المرشح سيواجه آلة تحطيم شديدة القسوة من الإخوان والعسكر معًا، بكل ما يستطيعانه من قوة تهدف، ليس فقط إلى هزيمته، بل لسحق القوة الديمقراطية الناشئة التي يُمثلها وإفقادها الثقة بنفسها.

الطريق الثاني هو التوافق مع المتوافقين حول أفضل شخصية متاحة من تلك التي تُتداول أسماؤهم. المجلس العسكري يريد شخصية «مسؤولة» من وجهة نظره، أي شخص ليس مغامرًا، سبق اختباره ولم يأتِ أفعالًا ينكرها، وليس ذا خلفية إخوانية. الإخوان لا يمانعون، بشرط ألا يكون المرشح معاديًا للإخوان. والقوى الديمقراطية لا تريد شخصية تشكل رمزًا من رموز النظام السابق أو مرتبطة به ارتباطًا وثيقًا، وأن يلتزم التزامًا واضحًا وتفصيليًّا بمبادئ الثورة. هذه هي ملامح التوافق الممكن. وهي صيغة لا تثير حماس أحد، ولا تفتح النفس، ولا تعبر عن ثورة عظيمة واستثنائية انتفض فيها الشعب وقام من أجل حقوقه. لكن هكذا تكون الصيغ التوافقية.

الطريقان ممكنان، ولكل منهما ميزات وعيوب. لو كانت القوى الديمقراطية عملت الواجب لكان لديها الآن تنظيمًا تُقرر من خلاله أي الطريقين تسلك وبشكل جماعي، ولكن بما أنها ما زالت في طور التنظيم والتجميع، فالحل العملي الأمثل هو أن تأخذ الطريقين معًا: تتوافق مجموعات مع المتوافقين، وتقدم مجموعات أخرى مرشحها المتميز، وذلك دون أن يشغل كل فريق نفسه بمهاجمة الفريق الآخر، بل يركز على ما يريد فعله.

الدفاع عن النفس فريضة

قلت إن هناك مواجهة قادمة بين الإخوان المسلمين وأجهزة الدولة الأمنية ـ العسكرية، ما لم يفسح الطرفان مكانًا للقوى المدنية الديمقراطية في إطار عقد سياسي يحمي أجهزة الدولة من العبث، وينظم عملية إصلاحها، بحيث ينهي تدخلها في السياسة، وينظم التنافس السلمي بين القوى السياسية في إطار مستقر. السؤال البديهي هو: وماذا لو لم يقبل الإخوان بذلك، وهم يشعرون أنهم قاب قوسين أو أدنى من السيطرة الكاملة على هذه الأجهزة وعلى العملية السياسية في آن واحد؟ وماذا لو لم تقبل بذلك أجهزة الدولة، بميراثها التاريخي من السيطرة، ونفورها من فكرة استقلال القوى السياسية عنها؟ الإجابة أيضًا بديهية: سيصطدمان ببعض، بما سيُلحق أشد الضرر بعملية التحول الديمقراطي، وبالاقتصاد، وبالأمن القومي، وبحياة الناس واستقرارها.

ولكن، إن كانت هذه خيارات العسكر والإخوان، ولم نفلح في ردهما عن الخطأ وتبصيرهما بالخطر الداهم الذي يجرانا إليه، يصبح السؤال هو: ماذا تفعل القوى الديمقراطية المدنية في هذه المعمعة؟ هل تأخذ صف أحد الطرفين؟ هل تواصل الثورة بغض النظر عن الطرفين؟ أم تختبئ حتى تنتهي المواجهة بينهما؟

ولنبدأ بالأشياء الأساسية المتفق عليها:

أولًا: لا يصح للديمقراطيين الاتفاق مع العسكر ضد الإخوان؛ لأنهم شركاءهم في الثورة، ولأن حكم العسكر الممتد منذ ستين عامًا لا يوحي بأنهم قادرون على شيء سوى الاستبداد.

ثانيًا: لا يصح للقوى الديمقراطية الاتفاق مع الإخوان إلا في إطار يعطيها ضمانات صلبة، ولا يبدو على الإخوان أي اهتمام بذلك في الوقت الحاضر.

ومن ثَمَّ، فإن الموقف الأسلم للقوى الديمقراطية اليوم هو ألا تبذل من جهدها ودمها شيئًا لصالح أي من الطرفين، وأن تركز جهدها كله في الدفاع عن نفسها ورؤيتها لمصر. وليست تلك أنانية، فصيانة القوى الديمقراطية المدنية لنفسها هو دفاع عن الوطن كله، وعن مستقبله؛ لأن هذه القوى هي حامية التوازن والتنوع والتقدم في المجتمع.

ولا يعني هذا الدفاع أن تقف القوى الديمقراطية المدنية موقف المتفرج من الصراع السياسي؛ فهي المحرك الأساسي لعربة الثورة والتغيير، وهي التي تدفع الجميع، عسكر كانوا أم حرامية، لقبول تغييرات أكبر وأشمل من تلك التي كانوا سيقبلون بها لو لم تضغط عليهم. كما أن للقوى الديمقراطية أصدقاء وأنصاف حلفاء داخل مؤسسات الدولة وبين صفوف الإخوان، ومن ثَمَّ فعلى هذه القوى مواصلة الدفع نحو التغيير، ونحو تحقيق أهداف الثورة، والوقوف حارسة ضد أي ارتداد نحو الاستبداد، وضد أي تلفيق يعطينا من الديمقراطية شكلها دون مضمونها؛ لأن هذا الدفع يساعد على تغيير أجهزة الدولة والإخوان من الداخل، وعلى تغيير توقعات الشعب عامة، وعلى حماية جذوة الثورة والتغيير. ولكن، وهذا فارق جوهري، على القوى الديمقراطية أن تقوم بهذا الدور بحرص شديد، دون هرولة، ودون إهدار لطاقتها، آخذة في الاعتبار أن المعركة طويلة وممتدة لسنوات وليس لشهور، وأن الركض السريع في السباقات الطويلة ينهك صاحبه ويقلل فرصه في الاستمرار. ومن ثَمَّ علينا أن نزن خطوتنا قبل أن نخطوهَا، وأن نفكر مرتين قبل تنظيم مسيرة أخرى، أو الدعوة لمليونية أخرى، وأن تكون عين هذه القوى - وهي تقيِّم كل خطوة - على هدفها الأبعد، وليس فقط على تفاصيل الموضوع الآني المباشر الذي تتعامل معه لحظتها. هذه ليست دعوة للنوم، بل للتأني قبل الخطو. وليس هناك تعارض بين الحرص والإقدام إلا في ذهن المتهورين.

ضبط إيقاع حركة القوى الديمقراطية، تنظيم الحرص والإقدام، وزن جدوى التدخل أمام جدوى الإحجام؛ كلها مهام لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي، بل تستدعي تنظيمًا وتنسيقًا بين مراكز ومجموعات القوى المدنية الديمقراطية كلها، وهو ما يعيدنا للقضية الأساسية الخاصة بهذه القوى؛ وهي قضية تنظيم صفوفها والتنسيق بينها. لم يعد مقبولًا لأنصار الرؤية المدنية الديمقراطية أن يمصمصوا شفاههم ويرددون «إن مشكلة هذه الثورة أنها بلا قيادة». عرفنا أنها بلا قيادة! حظنا كده! فهل سنظل ننعى غياب القيادة أم سنقوم من كنبتنا الديمقراطية ونبدأ في تنظيم أنفسنا؟

الدستور أولًا

الذكي هو مَن يختار معاركه.

الأحمق هو مَن يدخل معارك غيره.

المتحمس هو مَن يدخل كل المعارك دون تمييز.

حين يعرف خصومك أنك متحمس، يمسكون بزمامك، فيسيطرون على وقتك، ويبددون طاقتك فيما يختارونه لك من المعارك. بما أنك متحمس فأنت لا تختار، بل تدخل كل معركة تمر عليك، وبالتالي يمكن بسهولة «إشغالك» وإنهاكك في معارك جانبية أو حتى لا تخصك، بحيث تكون قواك قد تبددت حين تأتي المعركة التي تخصك. حينها تجد نفسك وحيدًا، تشتَّتَ أنصارُك، وتعبتَ، وينتهي الأمر بأن تأخذ ساندويتشات حواوشي من امرأة مجهولة.

لماذا تصدَّرنا في معركة وثيقة السلمي؟ ألم تكن القوى الديمقراطية هي التي طالبت بمبادئ حاكمة للدستور، وبوثيقة حقوق غير قابلة للتصرف، وبمعايير لاختيار اللجنة التأسيسية، بحيث تحمي الديمقراطية الوليدة من استبداد الأغلبية الإسلامية بالرأي؟ بأي معجزة تصدَّر الديمقراطيون معركة إسقاط وثيقة السلمي؟ الإجابة هي: الحماس. تحمَّست القوى الثورية حين رأت المادتين الخاصتين بوضع الجيش، ولم تُكذِّب خبرًا، وانطلقت لتقاتل وثيقة السلمي كلها، خيرها وشرها، واستنفدت وقتها وطاقتها في ذلك، بدلًا من الإعداد للانتخابات مثلًا، في حين انصرف الإخوان والسلفيون لما يهمهم أكثر. النتيجة أن القوى الثورية نجحت في تحقيق هدف الإسلاميين وإسقاط وثيقة السلمي، في حين نجح الإسلاميون في تحقيق هدف الإسلاميين وهو الإعداد للانتخابات.

ما الذي ذكَّرني بهذه القصة؟ لأني أرى معركة أخرى قادمة، وأخشى على القوى الثورية من حماسها، وأتمنى عليها أن تمعن التفكير وتختار معاركها الآتية؛ لأن مستقبل مصر يتوقف على حُسن إدارة هذه القوى للمرحلة القادمة.

في أغلب الظن، ستكون هناك معركة مع نهاية الانتخابات حول علاقة الحكومة بالمجلس المنتخب، وما إذا كان للأغلبية أن تُشكل حكومة جديدة أو على الأقل تقرير الثقة في حكومة قدماء المصريين الجديدة؛ هذه المعركة ليست معركة القوى الثورية، هذه معركة الأغلبية البرلمانية الجديدة، وتُحسن القوى الثورية صُنعًا بأن تتفاداها وتركز على معركتها الحقيقية، وهي الدستور وانتخابات الرئاسة.

وحتى في قضية الدستور، هناك معارك تخصنا وأخرى لا ضرورة لخوضها. أول تلك المعارك التي لا تخصنا هي ما سيثور حول دور المجلس العسكري ودور المجلس الاستشاري ودور هذا وذاك، وما سيثور من صراع حول «معايير» اختيار اللجنة التأسيسية. هذه قضايا تخص أصحابها: المجلس العسكري وأعضاء البرلمان. أما القوى الثورية فعليها إن أرادت التأثير على شكل ومضمون الدستور القادم أن تركز على نصِ الدستور، أيًا كان مَن سيكتبه. كيف؟ بثلاث خطوات محددة: البدء فورًا في بلورة موقفها من القضايا الرئيسية للدستور. ترجمة هذه المواقف لنصوص دستورية. بدء الحملة القومية للدفع بهذه النصوص في الدوائر الحقوقية والسياسية ولدى الرأي العام الذي سيتم استفتاؤه على النص النهائي، مع إعداد وسائل وحملات الاحتجاج إن اقتضت الضرورة.

قضايا الدستور الرئيسية أربع: ضمان رقابة شعبية ومحاسبة فعَّالة من جانب السُّلطة التشريعية على السُّلطة التنفيذية، سواء كان ذلك في نظام رئاسي أو برلماني أو مختلط. مدى حماية الحقوق والحريات العامة والشخصية من الافتئات والتهديد وآلية ضمان ذلك. مدى استقلال القضاء. وضمانات استقلال الإعلام عن سيطرة الدولة ورأس المال.

ستثور قضايا أخرى، حول الهوية والمرجعية ودور القوات المسلحة، وهي قضايا مهمة، لكنها ليست الأكثر أهمية، وسيتكفل بها آخرون، فلا يجب على القوى الثورية

أن تُهدر طاقتها فيها. حسم القضايا الأربع التي ذكرتها هو الذي سيقيم نظامًا ديمقراطيًّا أو ديكتاتوريًّا، وهو أهم معركة لقوى الثورة إن أرادت استمرار الثورة.

أيها الثوري المتحمِّس، إن قابلت معركة أخرى بين الآن وصياغة الدستور فاعمل سمكة: تظاهر بأنك لا تراها، وامضِ في طريقك نحو الهدف الأول، وهو صياغة دستور يُرسي أساسًا للممارسة الديمقراطية.

فاطمة اتصلت

قالت في بداية المكالمة إني غالبًا لن أتذكرها، فلم يكن بيننا احتكاك مباشر حين عملنا معًا في الماضي. حاولت تذكيري بالمرات القليلة التي تقابلنا فيها: كانت تحمل طفلًا رضيعًا في المكتب، كانت تبحث عن كمبيوتر. كانت مُحقة؛ فلم أتذكرها البتة. قالت في حذر إن هذه المكالمة ستبدو لي غريبة. قلت هاتي ما عندك. سكتت وكأنها تبحث عن الكلمات، ثم قالت إنها تريد مساعدتي في الحصول على تأشيرة ومغادرة البلاد. سألتها إن كانت تريد السفر في إجازة فنفت، وأوضحت أنها تريد مغادرة مصر نهائيًّا والاستقرار في بلد آخر - أي بلد. لماذا يا فاطمة؟ سألت. وهنا انفجرت المرأة.

قالت إنها لا تستطيع أن تعيش تحت حكم الإسلاميين، وإنهم سيُطبقون فهمهم الجامد للدين على البلاد، وإنها كلما استمعت لما يقوله الشيخ فلان أو الشيخ علان ازدادت هلعًا، وإنهم سيمحون وجه مصر الجميل، وسيغطون التماثيل والآثار، وسيطاردون كل فتى وفتاة يمسكان أيدي بعض في الشوارع، وإنها لم تعد تشعر بالأمان حتى في بيتها، وتشعر أنهم سيقتحمون عليها وابنتها المنزل للتأكد من أنهما ترتديان النقاب والعباءة في البيت، وإن مصر الحضارة والثقافة والتاريخ قد انتهت واستولى عليها مجموعة من الوهابيين ضيقي الأفق - وزادتهم نعوتًا أتركها لخيالكم. قالت فاطمة إنها تكاد تنفجر من التوتر والخوف، وإن زوجها بدأ يفقد صبره من فرط توترها، وهذه حياة لا تريدها. كل ما تريده الآن هو الخروج من هذا البلد وبأسرع وقت ممكن.

سألتها عما تفعله إزاء كل ذلك فاستفهمت مني عما أعنيه. سألتها إن كانت عضوة في حزب من الأحزاب أو في جمعية أهلية ما أو تساهم في حملة أحد مرشحي الرئاسة فقالت لا. سكتُّ لحظة فاستفسرت عن معنى سؤالي، وما إذا كان لأي من هذا فائدة،

مضيفة أنها تشعر أن الموجة الآتية أعلى من أي من هذه الأحزاب والجمعيات، وستجرف كل شيء في طريقها، وأن كل ما تريده هو الرحيل، وبأسرع ما يمكن. سألتها إن كانت تظن أن حياتها في بلد عربي آخر ستكون أفضل فنفت، وأوضحت أنها تريد الهجرة لبلد تُحترم فيه الحريات. سألتها هل تُفضِّل حياة المهاجر، الغريب، العربي الأصل، فأكدت أن الغربة في الغربة حلال، أما الغربة في الوطن فقاتلة.

قلت: يا فاطمة إن كان الشأن العام وحال البلد يقلقك لدرجة تدفعك لتحمل صعوبات وتضحيات كبرى، بل لتغيير حياتك بالكامل، أليس من الأولى أن تبذلي بعض الجهد وتتحملي بعض الصعوبات من أجل مواجهة الموجة التي تخيفك؟ أليس من الأجدى أن تبحثي عن صديقاتك وزملائك وجيرانك ممن يشاطرونك هذه المخاوف، وتقومن بعمل شيء ما معًا لمواجهة موجة تهديد حريات وحقوق الناس؟ أليس من الأكرم أن تقفي في بيتك وحيِّك ومدينتك وبلدك وتقولي لا، مع من يشبهنك ويتفقن معك؟ أليس من الأوفق أن تنخرطي مع جمعية أهلية أو حزب سياسي أو حملة رئاسية في عمل حقيقي لتوعية الناس ـ وخصوصًا النساء ـ بالنتائج الخطيرة التي ستترتب على اختياراتهم الانتخابية القادمة؟

يا فاطمة التي اتصلت، ويا كل الفاطمات اللواتي لم يتصلن، الهزيمة تبدأ في رأسنا، في خيالنا. حين نقول لأنفسنا أن لا فائدة وإننا خسرنا المواجهة، نخسرها بالفعل وينتهي الأمر. ليس الحل في الهرب ولا في الهجرة، الحل في أيديكن، في أن تتمسكوا بالتصميم على الحياة الحرة الكريمة، وعلى مواجهة الردة نحو الاستبداد، سواء كان باسم الدين أو باسم القوة.

ولن يتم ذلك بمشاهدة التلفزيون والثرثرة في التليفونات وعلى الفيس بوك ونقل عدوى اليأس والهلع، بل سيتم حين تخرجن عن عاداتكن وتبدأن التحرك مع بقية الناس في أماكن العمل وفي المدرسة وفي الحي وفي النادي، من أجل توسيع رقعة الوعي والنور. لو نجحت كل واحدة منكن في تنوير ثلاث نساء لعم النور بر مصر.

فاطمة: قومي شوفي جمعية أهلية أو حزب واشتغلي معهم، قومي.

فاطمة لازم تنزل

جاءتني رسالة طويلة من قارئ ـ الأستاذ ياسر ـ ردًّا على مقالي حول اتصال فاطمة المفزوعة من اكتساح الإسلاميين للانتخابات، يقول فيها:

أنا ثائر من الحرافيش والحرافيش عادة اتجاهاتهم أقرب إلى اليسار... وبالرغم من ذلك فقد أسرع الكثير من إخواننا الحرافيش لدعم التيار الإسلامي وذلك لأسباب لا تتعلق بالدين: أولًا: التعاطف معهم لما لاقوه من بطش واعتقالات وظلم مقنن وغير مقنن ومنظم طوال فترة حكم العسكر من ١٩٥٢ وحتى الآن. ثانيًا: قربهم من طبقة الحرافيش، وتحقيق جزء من أحلامهم البسيطة عن طريق الجمعيات الخيرية والمستوصفات والمستشفيات العلاجية التي وفرت ما لم يوفره الآخرون.. ويكفيك أن تعرف أن الطبيب المنتمي لهم كان يُعتقل في كل موسم انتخابات، سواء تشريعية أو نقابية، فتخيل حجم التعاطف معه من المرضى الفقراء، وحجم الغضب والحنق والحقد على مَن قيدوه. ثالثًا: التنظيم النحلي، الذي يعرف كل عضو فيه عمله بالتحديد، ولا يتدخل فيما لا يعنيه، بل ينجز عمله على أتم وجه. والأروع أنه يعمل تحت قيادة النحلة الأم راضيًا ومرتضيًا. وعلى النقيض خلقت فينا الفوضى والنقم الدائم على كل ما هو جيد أو رديء، وأهم ما يميزنا نحن الفوضويين كلمة اشمعنا، نعم اشمعنا هو اشمعنا هي وغيره، فنغرق في بحر اللاشيء واللاإنجاز. هذه أهم الأسباب لاجتياح التيار الإسلامي حتى الحديث منهم.
أما عن الأخت فاطمة التي ظلت تشاهد الثورة من خلال التلفاز وبرامج التوك شو، وتنتظر مَن يكسب هي وغيرها، وأكثر ما فعلوه عبارات تحفيز لنا على الفيس بوك، حين كنا ولا زلنا ندعوهم للنزول نفاجَأ بحجج واهية، منها على الأقل: جوزي مانعني، أو عندي مرض، أو أصل أنا من الصعيد ومفيش عندنا ثورة...إلخ.

سيدي، فاطمة لازم ترحل.. ليس بجسدها أو أسرتها، ولكن بفكرها السلبي المتكاسل هي وكل شاكلتها؛ فكرها المتفرج المشاهد فقط للأحداث وينتظر ما تلقيه السماء لها. فاطمة لازم ترحل باستسلامها للجزار السابق وهروبها من جلادها الحالي.

وإن كنت كسبت خمسة عشر عامًا في الدعوة للثورة، وشاركت كل الشرفاء في التمهيد لإنجاح الثورة، وحين تحقق الحلم قفز على حلمي مَن قفز، وحل مكان دولتي المزعومة دولة أخرى، فلا مانع لديَّ أن أقضي باقي عمري في أن أقاوم حتى النهاية، وأُعلِّم الأجيال التالية معنى الثورة، وأن يتعلموا من أخطائنا... سنصل إلى ما نريد لأننا قررنا السفر إلى مدينة الحرية، ولن نعود من الطريق إلا إذا حدثت حادثة وانقلبت السيارة. والحادثة لم تحدث بعد، ولن تحدث إلا إذا قررت فاطمة أن تنزل من السيارة وتهرب وبعدها مارية...إلخ. وقتها سيقف بلدوزر أمام السيارة ويسحقها وتعود السيارة بمن بقي فيها محطمة، وقد يموت قائدها أو يصاب إصابات بالغة دون الوصول إلى ميدان الحرية، ويبقى البلدوزر عائقًا في الطريق؛ فالسيارة لن تصل أبدًا إذا هربت فاطمة ومارية.

وأقول للأستاذ ياسر معك حق، ولكني أود توضيح ثلاث نقاط: الأولى أن القوى الديمقراطية ليست في حالة عداء مع الإسلاميين، فكلنا في خندق الحرية ومقاومة الاستبداد. لكن إن انقلب أحد منا لمستبد جديد قاومناه وقوَّمناه. الثانية أن أطمئنك أن البلدوزر لن يقهر الثورة ولن يمنع تحول مصر؛ فالرحلة قد بدأت ولا تقتصر على سيارة واحدة، بل هناك مئات الآلاف من السيارات التي عقدت العزم وشدت الرحال. المهم أن نعرف كيف ننظم أنفسنا كيلا يدوس بعضنا البعض أو نرتطم ونسد على أنفسنا الطريق. الثالثة أن فاطمة مش لازم ترحل، فاطمة لازم تنزل.

قومي انزلي يا فاطمة.

بين الثورية والسفاهة

بين الحرص والجبن شعرة. فمن الحرص تجنب استعداء الناس، خصوصًا السفهاء منهم. لكن من الجبن تملق الناس والامتناع عن قول الحق كيلا تغضبهم. وليس أسهل على الكاتب ـ أي كاتب ـ من تملق الجمهور؛ فهو جالس في بيته يكتب، ولن تكلفه المزايدة على الجمهور شيئًا، بل على العكس، تزيده شعبية، وتوسع قاعدة التأييد له، وتغدق عليه من التعليقات والأوصاف ما ينتشي له. ولا مسؤولية تقع عليه، فهو في نهاية الأمر يقول رأيًا، ولا يُحاسَب أحدٌ على رأي. ومن ثَمَّ، الأسهل، والأرخص، والأريح، أن يقول الكاتب ما يعرف أن جمهوره يريد أن يسمعه، أو على الأقل يتفادى الخوض فيما يعلم يقينًا أنه سيغضبه. ولكن بما أنني لا أرتزق من الكتابة، ولا أنوي ترشيح نفسي في أي انتخابات، فباستطاعتي أن أذهب عكس التيار، وأقول للجمهور ما لا يحب سماعه. وباستطاعة الغاضب أن يسبني كما يشاء، فالمسبة تعيب صاحبها.

وهكذا، أُذكِّر أطراف السجال القائم حول اختيار مرشح رئاسي لقوى الثورة أن هناك فارقًا، خيطًا رفيعًا، بين الثورية وبين السفاهة؛ الثورية رفض قاطع للوضع القائم، في السياسة والأخلاق والفكر وثقافة المجتمع، وتصميم على تغيير هذه الأوضاع بشكل جذري، واستعداد للتضحية من أجل تحقيق ذلك. أما السفاهة فهي، وفقًا للمعجم: «رداءة خلق، خِفَّة وطيش، جهل وحُمق وخِفَّة عقل، إسراف وتبذير، ضلالة عن الحق، إهلاك النفس، التصرف بما يناقض الحكمة». هذه الأوصاف غير الجليلة تختلط بعضها ببعض أحيانًا، فهناك مَن يشعر بأن الثورية تبيح السفاهة وتتضمنها، وأن رفض الوضع القائم والإصرار على تغييره يعطيه رخصة للخفة والطيش والإسراف والحماقة، بل وإهلاك النفس.

هناك انتخابات رئاسية قادمة، وهناك واقع سياسي مزرٍ يجعل اختيارات القوى الثورية الديمقراطية المدنية محدودة: إما تدفع بمرشحها الخاص وهي تعلم أن احتمالات فوزه ضعيفة وإما تتفاوض مع القوتين الأخريين ـ أو إحداهما ـ على مرشح مشترك. لكل اختيار عيوب وميزات، ومن ثَمَّ يستدعي حسم هذا الاختيار تفكيرًا ثوريًّا حكيمًا، لا انفعالات ثورية سفيهة.

الثورة خلق لإمكانيات لم تكن موجودة، السفاهة هدر للإمكانية، وخصم من قوة الثورة وقدراتها.

الثورة فيها استعداد للتضحية بالنفس، السفاهة إهلاكها.

الثورة فيها رفض للنفاق الأخلاقي الذي يقوم عليه المجتمع وأدبه الزائف، السفاهة استباحة الناس وشرفهم.

الثورة فيها إقدام، وإفساح المجال للخيال ولتوقع غير المتوقع، السفاهة الانقياد خلف الضلالات النفسية حتى بعد تبين وهميتها.

الثورة فيها رفض القديم وطلب الجديد، السفاهة رفض القديم ورفض ما لا نعرفه.

أدعو كل من أخذ موقفًا في السجال الرئاسي قبل أن يتبين الأمر أن يتمهل قليلًا، ويفكر قليلًا، ويتقصى الأمر والناس. ولنتذكر جميعًا أن العقل والضمير يحتمان علينا التعرف على من نجهله قبل أن نُصدر عليه أحكامًا، وخصوصًا إن كان ذلك الذي نجهله قد قال وفعل أشياء في الماضي. فليس من الثورية في شيء جعل جهلنا بالناس معيارًا لتقييمهم؛ ذلك إعلاء وتقديس للجهل الذي أصابنا، والذي هو علة ثورتنا في الأساس. وليس من الثورية في شيء الفتوى بغير علم، واختراع تفسيرات ونظريات لما يحدث حولنا، وأخذ الأمور بالشبه وبالشبهة دون دليل سوى أضغاث أفكار. الثورة فيها توسيع للمشاركة، بحيث تشمل الجميع، لا الاستسلام للغوغائية، بحيث ننقاد للعواطف والصوت الأعلى وننحي العقل جانبًا.

أعلم أن هذا المقال لن يكسبني أصدقاء جددًا، لكني أسير وراء شاعر الشعب أحمد فؤاد نجم حين قال:

مُــر الــكلام زي الحُســام يقطــع مكان ما يمُر

أمَّا المديــح سهــل ومُريــح يخــدع لكن بِيضُــر

والكلمة دِين، من غير إيدين، بس الوفا على الحُر

قميص التحرير

على مدى العام الماضي، صدَّع السادة المسؤولون رؤوسنا بالسؤال عن «أخلاق الميدان» التي يجب أن نستعيدها جميعًا، و«روح ميدان التحرير» التي يجب أن نستلهمها جميعًا، إذا أردنا لمصر أن تتقدم وتزدهر، إذا أردنا أن تعود الوحدة الوطنية لما كانت عليه أيام التحرير: المسيحي والمسلم يد واحدة، صلاة وقداس، لا أن يهاجم المسلم الكنيسة ويشعل فيها النار.

أخلاق التحرير: قالوا: أن يحمي الرجال النساء من الأذى، لا أن يضرب الرجال النساء ويعروهن.

أخلاق الميدان: قالوا: أن يتحد الناس خلف ما يجمعهم - إسقاط الظلم والطغيان - لا أن يتفرقوا نِحلًا وجماعات ويتناحروا فتذهب ريحهم.

روح الميدان: قالوا: أن يشعر الناس أن الميدان ملكهم، أن مصر ملكهم، فيعتنون بها وينظفونها ويجملونها، لا أن يهدموا فيها وينهبوها ويعيثوا فيها الفساد.

أخلاق الميدان: قالوا: حيث كان الناس يتقاسمون الطعام والماء، بل والنقود إن لزم، حين فتح الناس بيوتهم حول الميدان للسائل والمحروم والملهوف والمحتاج لسقف أو حمام، وحيث نظر الغني للفقير فرآه، أخيرًا، وعرف مَن هو، وسمع تفاصيل الأهوال التي يمر بها كي يمر عليه اليوم بسلام هو وأهله.

روح الميدان: قالوا: حيث يستطيع الشعب أن يقول كلمة فيطاع، وأن ينوي ويقوم فيحقق نيته، إن أراد بناء منصة بناها، وإن أراد الإطاحة برأس النظام أطاح به.

أخلاق الميدان: قالوا: حين أدركنا أن اختلافاتنا حقيقة وقبلناها، وعلمنا أنها لا تقف عقبة في طرق وحدتنا فصرنا أمة واحدة، لا حين وضعنا هذه الاختلافات بيننا فتقاتلنا عليها وصرنا شتاتًا.

قال المسؤولون وهم يبكون على قميص التحرير الملطخ بالدم: إن الذئب أكل روح الميدان وأخلاقه! وتساءلوا في بجاحة أعمى البصيرة: كيف نجعل مصر كلها ميدان التحرير الذي كان في يناير الماضي؟

أقول لكم الإجابة يا سادة المنطق المعوج: تكون مصر كلها ميدان التحرير حين تسلموا مصر لمن كان في الميدان. تكون مصر كلها ميدان التحرير بأخلاقه، وروحه، ووحدته، وتألقه، حين يحكم مصر من حَكم الميدان: رجالها ونساؤها أبناء الثقافة المصرية الجديدة وصانعوها؛ هؤلاء الذين يرون وحدة الأمة الحقيقية في قبول اختلافاتها واحتضانها بسماحة. هؤلاء الذين لديهم الطموح كي يحلموا ويحملوا حلمهم إلى أرض الواقع وعينهم على الإنجاز والتنفيذ وما ينفع الناس، لا على الكلام الزبد الذي يذهب جفاء. هؤلاء الذين يرون أنفسهم مثل سائر الأمم، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم، في غير عدوان ولا ادعاء. هؤلاء الذين قالوا إن الحكم للشعب، لا لسادة نصبوا أنفسهم أوصياء عليه.

إن أردتم أن تصبح مصر كلها ميدان التحرير الذي كان في الثمانية عشر يومًا الشهيرة، فاتركوا مصر لأبنائها الذين خلقوا هذا الميدان بخيالهم وعملهم، لا لشيوخها الذين حاولوا القضاء عليهم.

إن أردتم أن تصبح مصر كلها ميدان التحرير فتنحوا فورًا من مناصبكم التي سممتم منها هذه البلاد الفشل والظلم والانهيار وسلموها لأصحاب الميدان. لن تصبح مصر كلها ميدان التحرير بحكم المجلس العسكري الذي يراوح شبابه الستين، ولا بجدنا الجنزوري الذي لا يزال يبحث عن توشكى، ولا بوزراء «تمام يا فندم» الذين خربوها وقعدوا على تلها، ولا بأساتذة القانون الذين فصَّلوه على مقاس الحكام. لن تصبح مصر كلها ميدان التحرير بالعجز الذي شلكم عن العمل عقودًا، ولا بالعجز الذي دفعكم للعنف والقهر منهجًا.

أنتم، يا مَن تجلسون على مقاعد اتخاذ القرار منذ عقود، كلكم بلا استثناء، أنتم

مَن جعلتم مصر ما هي عليه الآن. أما ميدان التحرير وأخلاقه وروحه فهو من صنع هؤلاء الذين تطاردونهم وتلطخون اسمهم وتضربونهم في الشوارع وتحولون بينهم وبين الحكم.

أما إن أردتم مصر القديمة التي تعرفونها فدعوا قميص التحرير في حاله، ودعوا الذئب البريء، دعوا السؤال الممض عن أخلاق الميدان، فهناك أشياء إن تبدَ لكم تسؤكم.

سِلميّة

لا ترفع يدك بالأذى، ولو فعلوا فيك البدع.

سلمية الثورة المصرية هي سر نجاحها ومصدر قوتها. ثمانية عشر يومًا من الاحتجاجات السلمية في ميدان التحرير أجبرت مبارك على التنحي، وحققت ما عجزت عن تحقيقه تنظيمات مسلحة شتى عبر ثمانية عشر عامًا من استخدام العنف.

سلمية المحتجين هي التي تجعل استخدام الهراوات ضدهم فضيحة، ومدنيَّتهم هي التي تجعل استخدام السلاح ضدهم جريمة. أما لو سددت هراوتك للجندي الذي يضربك، أو ألقيت بزجاجة المولوتوف أو حتى بالحجارة على مركزه، فسيتحول احتجاجك إلى هجوم، وقمعه لك إلى دفاع عن النفس. ولا تفكر مجرد التفكير في حمل السلاح، وإلا صرت مثل الذي يوجه السلاح لصدرك، وأعطيته الذريعة والمبرر، فلا تأخذ ذلك الطريق.

يغريك المتحمسون باللجوء إلى العنف، يخاطبون النخوة فيك، والغضب. ومشاهد القتل من حولك تستفزك وتُخرجك عن شعورك، وتجعلك تكاد تجن، وتريد لو استطعت أن تنفجر في قتلتك ومعذبيك. تنظر إلى ليبيا وسوريا وتحدثك نفسك بأن الثورة المسلحة هي السبيل الأسرع للتغيير الشامل. تستمع لتصريحات المسؤولين الأمنيين فيزداد حنقك. أنت بالذات، أنت الواقف في الميدان تعرف الأكاذيب من الحق ولا تحتاج إلى إثبات. رأيت رأي العين وسمعت بنفسك وشعرت بالضربات في جسمك وعلى رأسك. تزيدك التصريحات يأسًا من التفاهم، وتوافق المتحمسين الرأي على وجوب انتزاع الحق بالقوة، لكن تمهل، فكر مرة أخرى.

ليست القوة مرادفًا للعنف.

والحديث الشريف يقول: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ» (متفق عليه). القوي هو مَن يملك المبادأة، ويتحكم في قراره كي يُحسِن استخدام عناصر قوته، ويسير الأمر وفق إرادته. فدع الغضب جانبًا. اركب غضبك وسر به ولا تدعه يركبك ويُسيِّرك.

حين أطلقت قوات الاحتلال البريطانية النار على المتظاهرين السلميين في «أمريتسار»، ألحقت بنفسها عارًا ظل يلاحقها، استمرت في غيها واستمر الهنود في سلمية احتجاجاتهم حتى اضطرت الإمبراطورية إلى الرضوخ والخروج. حين أمر شاه إيران جيشه بإطلاق النار على المتظاهرين، ووقف أمامهم المتظاهرون بصدورهم العارية، انهارت قدرة الجيش على قمع المتظاهرين. حين أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على أطفال الحجارة في ١٩٨٧ ألحقت بنفسها عارًا غيَّر صورتها في العالم كله، بل وخلخل إسرائيل من الداخل (ولم ينقذها سوى سوء تصرف القيادة الفلسطينية).

لا أعرف حالة واحدة في التاريخ انتصر فيها الطغاة باستخدام السلاح ضد متظاهرين عُزل مصممين على الحصول على حقوقهم سلميًّا، لكني أعرف حالات كثيرة انتصر فيها الطغاة على محتجين حاولوا الحصول على حقهم باستخدام السلاح. الحفاظ على سلمية الثورة أصعب بكثير من الانزلاق نحو العنف، لكنه هو مفتاح النجاح.

ولا تنسَ أن حامل السلاح إنسان مثلك تمامًا، مهما بلغ تبلده لن يستطيع المضي في القتل بلا توقف، ولن يستطيع قتل المحتجين أجمعين. وسينكسر إن حاول، سينكسر من تلقاء نفسه، وستكون أنت مَن يضمه ويضمد جراحه. هل هذا عدل؟ لا أدري، لكن هكذا تسير الأمور. أنت، الذي تدفع من دمك ثمن المطالبة بالحرية، وهو قاتلك، وأنت منقذه. قد لا يكون ذلك عدلًا، لكنه أكثر إنسانية.

لو صحت التقديرات الأسوأ، فإن القمع سيزداد في الأيام والأسابيع القادمة، سيكون اختبارًا قاسيًا لمدى تصميم هذا الشعب على نيل حريته. ولن ننجح في هذا الاختبار إن فقدنا أعصابنا وانزلقنا للعنف، أيًّا كانت صورة هذا العنف. لن ننجح في هذا الاختبار إلا إذا عرفنا أن المشوار سيطول، وعقدنا العزم على الحفاظ على سلميتنا ونصاعة مطالبنا بحقوقنا. أبقِها سلمية!

أيها الثائر الغاضب، أقول لك عكس ما قاله كليب لأخيه في بداية حرب البسوس: لا تحارب، ولو منحوك الذهب.

القارئ الشهيد

عندما اقترحت على قوى الثورة أن تتمرس في المعارضة، وتعيد تنظيم قواها، بحيث تأتي موجتها الثانية منظمة وقوية، وتتمكن من تولِّي الحكم بالانتخابات، رد عليَّ القارئ الذي يرى أن الثورة يجب أن تحكم من الآن وألا تعود للمعارضة. قال:

اسمح لي بالاختلاف: جمهور الثورة ووقوده لم يتقلص، فهو نفسه، وهؤلاء من قاموا بالثورة في الأساس وها هم يُكملوها. لكن هناك فارق يجب الوقوف عنده جيدًا، ألا وهو تخوين الشعب لهم الآن بعد أن (كان قد) التف حولهم. أقسم بالله العظيم في الأربعة أيام من ٢٥ إلى ٢٨ كانت تبدأ المظاهرة بعشرين فردًا أو أقل، وتأخذ في الازدياد لتصبح عشرات الآلاف في جمعة الغضب، بسبب الظلم والقهر، وقلة الحيلة والكرامة الإنسانية، التي حلت على الشعب بطريقة بشعة ومتزايدة. كان بجواري مَن ليس لهم علاقة بالسياسة وغير المتعلمين بالأساس، لكن هؤلاء تخلوا عنا الآن، ويقومون بتخويننا، ظنًّا منهم بأن مصرنا العزيزة حلَّت بها الديمقراطية والعدل والمساواة والكرامة، لا يعلمون ولا يتابعون ولا يحللون ما نعرفه نحن... نفس العدد دون تقلص ينزل الشارع لعرض ذلك، ولعلك سمعت بحملة «كاذبون» مثلًا لكي نجعل هؤلاء يلتفون حولنا مرة أخرى (حولنا)، وسوف يحدث مثلما حدث من قبل وزاد العدد في الميدان عندما رأى الجميع الجثث فوق الزبالة قبل أحداث محمد محمود المصطنعة. لم نكن نتوقع الثورة من الأساس بهذا العدد، لكن بالفعل حدثت الثورة بالملايين. سوف أراهن على الشعب من جديد وستكون ثورة ملايين. وإن لم يحدث فسوف نحتضن الموت بأذرعنا ونلحق بمن استشهدوا من أجلنا.

وضع القارئ يده على مفتاح نجاح ثورة يناير ٢٠١١: التفاف الشعب المطحون

الغاضب حول العدد القليل من النشطاء الذين بدأوا المظاهرات. مثلما قال بالضبط: «تبدأ المظاهرة بعشرين فردًا أو أقل، وتأخذ في الازدياد لتصبح عشرات الآلاف». تأتي الحشود من الجماهير التي فقدت الأمل في النظام السياسي القائم، والتي طحنها الظلم والفشل. إذا اتفقنا على ذلك فإن السؤال اليوم هو: أين تقف هذه الجماهير؟ الإجابة التي نتفق عليها ـ على الأقل أنا وقارئي ـ هي أن هذه الجماهير انفصلت عن الثورة الآن، سواء لأنها صدقت أن الديمقراطية حلَّت على مصر، أو تعبت من «وقف الحال»، أو لأنها مستفزة مما تقوله رموز الثورة في وسائل الإعلام. إذا استمر هذا الانفصال بين الجماهير وبين نشطاء الثورة فلن تنضم هذه الجماهير لهؤلاء النشطاء في مظاهراتهم القادمة. أما إذا نجح النشطاء ـ من خلال حملات «كاذبون» وغيرها ـ في استعادة تعاطف الجماهير فإن الأمل في انضمامهم إلى المظاهرات القادمة سيعود.

قد يبدو ما أقوله اليوم بديهيًّا ومملًّا، لكن تحمَّل معي قليلًا؛ فتكرار البديهيات أحيانًا يفيد. نتفق على أن فرص نجاح النشطاء في إطلاق موجة ثانية من المظاهرات المليونية تعتمد على نجاح الحملات الجارية لتوضيح الحقائق للجماهير، واستعادة تعاطفهم وتضامنهم واستعدادهم للمشاركة. وبالتالي فإن السؤال الذي يجب أن يجيب عنه النشطاء بدم بارد ودون عواطف هو: هل نجحنا في ذلك؟ هل استعدنا تعاطف الجماهير؟ هل سننجح في ذلك بين الآن ويوم ٢٥ القادم؟ إن كانت الإجابة بنعم، أصبح إطلاق موجة ثانية من المظاهرات المليونية لاستكمال أهداف الثورة أمرًا ذا مغزى. أما إن كانت الإجابة بلا، أو «ليس بالقدر الكافي»، فإن إطلاق هذه الموجة سيفشل، وسيزيد الطين بلة بزيادة الهوة بين النشطاء وبين الجماهير وعزل قوى الثورة عن قواعد تأييدها. أما عن منهج «إن لم يحدث فسوف نحتضن الموت بأذرعنا ونلحق بمن استشهدوا من أجلنا» فهو منهج انتحاري وغير مقبول؛ لا أريدك شهيدًا يا عزيزي القارئ الثوري. أريدك حيًّا تعمل من أجل حياة أفضل.

هوَّ فاكر نفسه مين؟

استوقفني رد فعل البعض ممن هاجموا البرادعي لترشحه للرئاسة، ثم هاجموه لعدوله عن الترشح. توقعت أن يسعدوا بالقرار ويقولوا: «أراحنا الرجل منه»، أو حتى أن يشمتوا فيه ويقولوا: «إن الرجل قد فشل ويداري فشله». كل ذلك متوقع من أناس لا يريدون أن يروه رئيسًا، لكن الغريب أنهم كالوا له الاتهامات بسبب عدم ترشحه؛ من قبيل أنه ينقلب على الديمقراطية، أو يتعالى على العملية السياسية، أو أنه يريد أن يستمر في توجيه الرأي العام دون تحمل مسؤولية تنفيذية، أو أنه يريد أن يعيد نفسه لدائرة الضوء.

لم يستوقفني مضمون هذه الانتقادات؛ فهي بيِّنة التفاهة، لكن ما استوقفني هو المنطق الذي تستند إليه. حين أعلن البرادعي رغبته الانخراط في العمل السياسي قبل الثورة قامت الجوقة الرسمية بالردح له، وإثارة الكراهية ضده، والتحريض عليه، وهذا مفهوم، وإلا فما وظيفة الجوقة إن لم تدافع عن سيدها. لكن لماذا يردح البعض له الآن حين يترك لهم منصب الرئاسة ليعيثوا به فسادًا كما شاؤوا؟ سترد سيادتك بأنهم يخافون من أثر موقفه على الناس، وما يكشفه هذا الموقف من عبثية العملية الانتقالية. ممكن. لكن هل من المعقول أن يكون كل كارهي البرادعي منافقين ومأجورين وأصحاب مصلحة من أعضاء الجوقة الرسمية؟ لا أظن، فلا بد أن من بينهم من يكره البرادعي فعلًا وبإخلاص، وهؤلاء هم مَن يثيرون الاهتمام.

من أين تأتي هذه الكراهية لشخص يقولون هم أنفسهم إنهم لا يعرفونه وإنه لا يعرفهم؟ ما هي المضغة السوداء التي تفرز هذه الكراهية؟ أفهم الاختلاف في الرأي، وفي المصلحة، وفي العقيدة السياسية والتوجهات، وأفهم عدم الثقة والحذر، وأفهم أن يحدد الناس مواقفهم بناء على هذه الاختلافات، لكن أن تكره رجلًا لدرجة أن ترفض كل فكرة

يطرحها وترى خلفها نية سوداء: فإن دعاك إلى الوقوف ظننت أنه يريد أخذ مقعدك، وإن دعاك إلى الجلوس قلت إنه يريد أخذ مكانك، وإن دعاك إلى الصلاة قلت إنه يريد سرقة حذائك، وإن دعاك إلى الاطمئنان قلت إنه يريد تنويمك، وإن دعاك إلى الحذر قلت إنه يريد تشتيتك، فهذا يعني أمرًا واحدًا؛ وهو أن لديك مشكلة أكبر وأعمق من هذا الرجل. ما هي هذه المشكلة؟ هل هو الخوف المتأصل في نفوس البعض والذي يجعلهم يرون أعداء في كل الناس؟ لكن لماذا نقصر كراهيتنا العميقة تلك على الآتين من خارج السُّلطة؟ لماذا لا نكره حكامنا بنفس هذه الطريقة؟ هو إذن أمر يتعلق بالسُّلطة نفسها، أو بالأدق بتحدي السُّلطة.

مرة أخرى، لا أتحدث عمَّن يهاجمون البرادعي لتعارض ما يمثله مع مصلحتهم وارتباطهم بالنظام السابق؛ فموقفهم مفهوم وعقلاني، لكني أتحدث عمَّن تُحركهم كراهية حقيقية للرجل تجعلهم يصبون غضبهم عليه، سواء قرأ آيات من الذكر الحكيم أو قال ريان يا فجل. هؤلاء الناس يكرهون مَن يتحدى السُّلطة القائمة. لماذا؟ لأنهم يخافون هذه السُّلطة، أيًّا كانت، وترسَّخ خوفهم، وتحول إلى حالة من الاستكانة القدرية. رتب هؤلاء الناس حياتهم ورتبوا أمانهم النفسي على وجود هذه السُّلطة واعتنائها بشؤونهم، يسعون لزيادة هذا الاعتناء وتحسينه بالاقتراب منها أو مناشدتها. لكن في كل الأحوال صارت هذه السُّلطة مصدر الأمان ومصدر العناية. فإن أتى مَن يتحدى هذه السُّلطة هز عرش هذا الأمان، وأشعرهم بأن استسلامهم واستكانتهم ليست قدرية، وأنهم ضعفاء وجبناء وأنصاف بشر، وهو شعور لو تعلمون مؤلم للنخاع. من الطبيعي إذن أن ينتفض هؤلاء الناس هجومًا على ذلك المتحدي للسلطة القدرية، سواء جاء من فيينا أو من كفر البطيخ. ومن هنا يأتي سؤالهم: «هوَّ فاكر نفسه مين؟» هذا السؤال ترجمته غير المكتوبة هي: «ادخل في الصف معنا وكن مثل الناس. ارضَ بما رضينا به واقعد ساكتًا». لكن الرجل لا يدخل في الصف ولا يسكت، وهو ما يثير غضبهم الممزوج بالكراهية، العميقة: «هوَّ فاكر نفسه مين؟».

الموضوع ليس كراهية البرادعي يا سادة، الموضوع هو: إدمان الاستبداد، كراهية مَن يدعو إلى الحرية والمساواة، استمراء الذل والمسكنة.

وداعًا للقائد

أحد مظاهر التغيير الثقافي العميق الجاري في مصر - وخصوصًا عملية انهيار أسوار القداسة التي أشير إليها في الفصل الخامس - هو اختفاء القائد. لاحظ معي عزيزي القارئ المفارقات الآتية: يقول معظم الناس إن مشكلة ثورة يناير هي غياب القيادة، ويعزون لهذا عملية التفتت في الساحة السياسية والمجتمع، وغياب البوصلة والحركة الموحدة، وسرقة مكاسب الثورة، وما إلى ذلك. وكلما ارتطمت الثورة وقواها بصخرة تمتم المعلقون في حسرة: ماذا نفعل، ثورة بلا قيادة!

في الوقت نفسه، راقب ما يحدث للقيادات الموجودة. كل قيادات الثورة، كل الرموز التي دعت إلى الثورة أو ساهمت فيها، والتي قدمها الثوريون أنفسهم وبلسانهم وأقلامهم كقادة ورموز، لم يلبثوا أن تعرضوا، وبسرعة فائقة، لانتقادات مؤيديهم الذين قدموهم، ثم انفضاض قطاعات منهم عن هذه الرموز وانقلابهم عليها. حتى هؤلاء الذين امتنعوا عن انتقاد «قائدهم» علنًا يقضون معظم وقتهم في الاختلاف مع هذا القائد والصراع معه ومحاولة إملاء خطواته عليه.

الذي أدعيه هنا هو أن القائد ليس غائبًا، بل مات. فكرة القائد نفسها ماتت في نفوس أغلبية المصريين؛ فهذه الأغلبية - في زعمي - لم تعد تقبل بإعطاء تأييدها غير المشروط لأحد، ولا الانصياع لأحد، ولا اعتناق رؤية أحد، بما فيها مَن يظنون أنهم يريدونه قائدًا. أي أنها قتلت القائد بيدها ودفنته دون أن تعلم. قتلته، ولا تزال تظن أنه سيعود. هذه الأغلبية تقول إنها تريد قائدًا، لكنها في الواقع تريد شخصًا يفعل لها ما تريده، أي تريد قيادة القائد لا الانقياد له، وهذا هو عين موت فكرة القائد.

علينا إخبار الناس بأنهم قد قتلوا القائد ودفنوه بالفعل، ومن ثَمَّ لا معنى لبحثهم عنه. هذا هو الواقع. ومثل كل موت، يمكننا أن نحزن له، وننعاه، ونعزي أنفسنا ومَن نحب، لكن الحياة تستأنف سيرها في كل الأحوال. ومن ثَمَّ أدعوك وإياي للتأمل لحظات في خبر وفاة القائد الذي أنعاه لك، وأعرب في نعيي عن خالص الأسى لمصابنا الأليم في العزيز الغالي، ونحتسبه بإذن الله من الشهداء. ولكن بعد غد، سيتعين عليك وعليَّ مواجهة المشكلة التي نحن غارقون فيها، وهي عملية انتقال سياسي صعبة وثورة لم تكتمل. فماذا سنفعل ونحن بلا قائد؟

لم يعد مقبولًا من أحد أن يظل قاعدًا حتى يأتي القائد المنتظر. وأقول لهؤلاء الذين لا يريدون التحرك، ويجدون في انتظار القائد ذريعة لتبرير قعودهم عن العمل، إننا لن يكون لنا قائد؛ لأننا تغيرنا، ولم نعد نسمح لأحد بقيادتنا، كأننا كنا أطفالًا وكبرنا، وصارت لنا شخصية وذات تأبى علينا أن نسير وراء أحد. فماذا نفعل كي ننظم أمورنا السياسية ونحن بلا قائد؟

هناك اختراع توصل إليه الناس الذين كبروا من قبلنا ولفظوا الانصياع لقيادة أحد، اسمه العمل الجماعي. رجال ونساء، متساوون، يحترمون استقلال ورؤى ودوافع ومصالح بعضهم البعض، يتفقون معًا على العمل من أجل مجموعة أهداف مشتركة، ينظمونها في أولويات كيلا يهدروا مواردهم في الأشياء الأقل أهمية، ثم ينتظمون معًا في منظومة تعمل بالأغلبية، دون أن ينشق المخالف في الرأي أو يخرب ما اتفقت عليه الأغلبية، ويبحثون في عملهم عمن يشابههم ويشاركهم أهدافهم أو جزءًا منها، فإما ينضم إليهم وإما يتحالف معهم فيما يجمعهم، ويتعاهدون ألا يقاتلوا بعضهم البعض حول ما يفرقهم. هذا الاختراع ثبتت جدواه حين جُرب، وربما يبدو لك عزيزي القارئ أنه أمر بديهي وبسيط. فإن كان الحال هكذا، فلتقرأ معي الفاتحة على روح القائد الشهيد، وتقوم من قعدتك وتبحث عمن يُشبهك وتنظم نفسك معه.

الفصل الثالث

الـزار

هل ضاعت الثورة؟

يرى الكثيرون أن الثورة قد ضاعت، وبالأدق سُرقت ممن قادوها، ونتيجة المرحلة الأولى من الانتخابات دليلهم على ذلك، فكم من أبناء الثورة وناشطيها نجح حتى الآن أو لديه فرصة في النجاح؟

ويرى هؤلاء في تقدم الإسلاميين إثباتًا لما قالوه منذ بداية الثورة، وهو أن هذه ثورة محركها الإسلاميون، وأن «الشباب» وبقية من رأيناهم في ميادين مصر في يناير وفبراير هم واجهة جُرَّت للثورة من قبل قوى الإسلام السياسي في الداخل والخارج، وأن دور الشباب رمزي ومؤقت: وهو الإيحاء بأن الثورة يقودها جيل جديد من كل أطياف الأمة من أجل إكسابها الشرعية الداخلية والدولية التي تحتاجها في بدايتها. ثم تم استخدام هؤلاء الشباب في الصراع مع المجلس العسكري لإنهاكه وإضعافه أمام طلبات الإسلاميين الخاصة بالدستور والمرحلة الانتقالية. أما الآن، فقد انتهى دور «شباب الثورة»، وبدأت عملية تنحيتهم جانبًا.

هذه النظرية تمضي في كآبتها للنهاية: سيناريو الثورة المصرية، والتونسية من قبله، هو تكرار لسيناريو الثورة الإيرانية: في البدء كانت ثورة الشعب بكل أطيافه، وحمل الجيل الجديد، رجالًا ونساء، أمل إيران في التحرر من الشاه واستبداده، وتعاطف العالم كله مع تلك الثورة السلمية التي أعادت للأذهان ذكريات الثورات التاريخية الكبرى. وما هي إلا شهور وظهر الإسلاميون وأزاحوا الباقين، وتمكنوا من صياغة الدستور على هواهم، ثم فرضوا الحجاب بالقانون. قاومت نساء إيران هذا القانون بالمظاهرات والاحتجاجات السلمية، ثم انكسرت مقاومتهن في النهاية، وفرضت القوانين المقيدة للحريات حتى تمت عملية تحويل المجتمع الإيراني لمجتمع قمعي سلطوي من جديد، ولكن بسلطة رجال الدين هذه المرة.

قد تكون هذه النظرية الاكتئابية صحيحة.

ولكن قد يكون صحيحًا أيضًا أن مصر قد تغيرت بشكل عميق، وأن هناك ثقافة جديدة وِلِدت في مصر وكبرت دون أن يلحظها الكثيرون؛ ثقافة تُركز على الإنجاز والفعل لا على الخُطب الرنانة، ثقافة تُعلي دور العقل لأنه الرابط بين الأسباب والمسببات، ولا ترى تعارضًا بينه وبين العاطفة والإيمان، ثقافة تشعر بالثقة، وبأن في استطاعتها تحقيق الأفضل، ولا تشعر لا بالنقص ولا بالخنوع إزاء الأجنبي، ثقافة مساواتية لا تقبل بالظلم لا لها ولا عليها، ثقافة تعرف كيف تميِّز بين التافه والمهم، ثقافة تريد أن تعيش بطريقتها، وأن تترك الآخرين يعيشون بطريقتهم دون أن يشوش أحد على غيره.

هذه الثقافة الجديدة ليست حكرًا على الليبراليين، ولكنها سمات في السلوك والتفكير تجدها بين الشباب الليبرالي والإسلامي واليساري ومن لا هوية سياسية محددة له، تجدها في كل مكان في مصر، وفي كل المجالات، وإن كانت قطعًا متركزة في جيلَي الشباب والوسط.

هذه الثقافة هي المسؤولة عن اندلاع الثورة، وهي التي تحمل شعلتها، وتجعل موجاتها تتعاقب، وهي العدو الأكبر للاستبداد، سواء كان باسم قوة السلاح أو باسم رهبة الدين. وكونها منتشرة في كل التيارات والمؤسسات، بما فيها تلك المنتمية للإسلام السياسي، تعني أن أي محاولة للاستبداد باسم الدين ستثير مقاومة من أبناء هذه الثقافة في كل التيارات، بما فيها الإسلامية نفسها. أي أن المعركة مع الاستبداد ستتم داخل كل التيارات وليس فقط بين تيار وآخر.

لكن السؤال الذي لا إجابة له هو: ما عمق هذه الثقافة وقوتها؟ هل تستطيع الصمود أمام محاولات الاستبداد باسم الدين أم ستنكسر أمامها؟ لا أحد يعرف الإجابة عن هذا السؤال. إن كانت هذه الثقافة من العمق والقوة بما يكفي، فإنها سترد محاولات الاستبداد باسم الدين، وبالتالي ستغير هي من شكل الإسلام السياسي في مصر والعالم الإسلامي من خلفها. أما إن كانت هذه الثقافة هشة وسطحية كما يرى أصحاب النظرية الاكتئابية فستنكسر، وساعتها تأخذ مصر طريق من سبقوها نحو الباكستانية. لن نعرف الإجابة عن السؤال حتى نخوض جولة الصراع القادمة، ونختبر إصرارنا على مقاومة محاولات الاستبداد الآتية.

وكمان بتقول صباح الخير؟

أكثر ما يلفت النظر في «المناقشات» الدائرة في المجتمع هو نزوعها للخناق، سواء كانت هذه المناقشات بين رموز سياسية أو فكرية أو على صفحات الفيس بوك والمواقع الإلكترونية للصحف. لاحظت هذه الظاهرة منذ عدة سنوات، حين انتشرت هذه المواقع وأصبح باستطاعة القارئ ترك ما يشاء من تعليقات. ظننت وقتها أن الأمر له علاقة بغضب جمهور القراء المتراكم عبر سنوات من غياب وسيلة للتعبير عن آرائهم، وأن حدة «النقاش» - إن سمَّينا هذه التعليقات نقاشًا - ستهدأ مع الوقت.

لكن الحدة لم تهدأ، واندلعت ثورة، وأصبح باستطاعة كل الناس التعبير عن آرائهم بوسيلة ما، من المدونات إلى الفيس بوك إلى المداخلات في برامج الإذاعة والتلفزيون وانتهاء بالتظاهر والاعتصام ورفع اللافتات، لكن الحدة لم تهدأ. المشكلة إذن أعمق من أن تكون رد فعل لغياب حرية التعبير لفترة طويلة. وأسأل: ماذا تعني حدة النقاش هذه؟ لماذا يُخوِّن المختلفون في الرأي بعضهم البعض أو يُكفِّرون أو يسفهون العقول؟ لماذا أهاجم شخصًا لا أعرفه لرأي قاله؛ أهاجمه هو بشخصه لا رأيه؟ ماذا يعنيه هذا السلوك؟ وبمَ يشي عن حالتنا الفكرية وطريقة تفكيرنا وتعاملنا مع بعضنا؟ هل هذه عادة حميدة أم ذميمة؟ هل يجب أن نبحث عن طريقة لتجاوزها أم نستسلم لها؟

في رأيي إن الحدة التي نراها في مناقشاتنا للشأن العام تعكس أربع آفات فكرية:

الآفة الأولى: هي بحثنا عن النقطة الخطأ فيما يقوله صاحب الرأي، واختصامه بسرعة بناء عليها، مع إغفال بقية النقاط التي ذكرها. المشكلة أن كل ما يقوله البشر يحمل بعض الخطأ بالضرورة، وبالتالي فإن اتباع هذا الأسلوب يحل المتلقي من مسؤولية التفكير

فيما يقوله صاحب الرأي استنادًا إلى تلك النقطة الخطأ التي يراها. الأصل في الاطلاع على الآراء أن يبحث المرء عن شيء مفيد ينبهه، شيء يجعله يفكر ويتساءل، وبالتالي ينمو فكره ويتعلم. اصطياد الخطأ واستبعاد الرأي كله يعفينا من التساؤل، ومن التفكير وبالتالي من التعلُّم.

الآفة الثانية: هي افتراض سوء النية في صاحب الرأي؛ فمَن يُدلي برأي مغرض ولا شك، هو إما صاحب مصلحة، وإما كذاب يداري شيئًا، وإما تافه يحاول أن يبدو فالحًا، وإما يستعرض علمًا أو مهارة، وإما مأجور يحمل أجندة، وإما أي شيء إلا أن يكون شخصًا يُدلي برأي للنفع العام. والتركيز على شخص صاحب الرأي ونواياه يفتح بابًا لا يمكن إغلاقه: فمن يعرف نوايا البشر غير خالقها؟ وبالتالي نهدر ما في يدنا (وهو التفكير في الرأي المطروح) لصالح ما لا يمكن إدراكه، وهو التحقق من نية صاحب الرأي.

الآفة الثالثة: هي كراهية المختلف والجديد، وهي كراهية مستقرة في المجتمعات التقليدية التي تعادي الابتكار ومراجعة الثوابت. وأكثر ما يوضح هذه الحالة هو شبه التقديس الذي تتمتع به كلمة «الثوابت»، وربطها بهوية الأمة ومصالحها التي نفترض فيها أنها لا تتغير أبدًا. كراهية الجديد والمختلف تجعل الابتكار والتطوير مستحيلًا، وتحكم علينا بأن نسير وراء الأمم الأخرى التي تبتكر؛ إما بالسعي إلى تقليد ما ابتكروه أو محاولة تفادي شروره، وفي الحالتين نكون وراءهم.

الآفة الرابعة: هي كراهية العقل كله والقلق منه، وهي أم الآفات الأربع. كراهية العقل تعكس خوفًا وقلقًا شديدين على المعتقدات والآراء التي يحملها الفرد، وخشيته من تعرضها للهجوم أو التزعزع. ولا يقتصر ذلك على المعتقدات الدينية، بل يمتد لكل ما يعتقده الإنسان، سواء آراؤه في الأسرة أو السياسة أو الآخرين. كراهية العقل تنبع من الخوف. ورد الفعل العدائي للرأي ـ وخصوصًا إن دعا لاستخدام العقل ـ نتيجةٌ طبيعية لهذا الخوف، أشبه بالدفاع عن النفس.

وقبل أن يتسرع شخص ويهاجمني وما أقول، أؤكد أني لا أريد الخناق مع أحد، وإنما فقط بدء طرح الموضوع للتفكير.

أيها الشهيد رد

صباحٌ آخر، بعشرات الجرحى، وشهداء جدد، وأحزان سُدى. هل كنا بحاجة لموتك أنت أيضًا أيها الصديق الطيب؟ ألا يكفي ما لدينا من الشهداء؟

وأنت الآن هناك، من علٍ، هل ترى وتعلم ما يخفى علينا؟

هل تعرف ـ مثلًا ـ فيمَ يفكر الآن رئيس الوزراء؟ فيمَ يفكر منذ الأمس؟ هل يجلس مثلنا ويتأمل صور القتلى ويفكر أن أحد أبنائه أو أحفاده كان يمكن أن يكون هذا القتيل؟ هل يرى دمًا على يديه أم يعتقد أن ما حدث كان ضروريًّا؛ لأن هؤلاء المعتصمين مخربون مأجورون يجب استئصالهم؟ أم تراه يعزي نفسه بأنهم ضحايا عن غير قصد، قتل خطأ، مثل التدافع في استاد مكتظ؟

أم أنه لا يفكر في أيٍّ من هذا، ويسأل نفسه عن أثر هذه «الحادثة» على مستقبل حكومته؟ هل تعرف أيها الشهيد إن كان رئيس الوزراء سعيدًا الآن بسلطاته «الدستورية» أم يندم عليها؟ هل يشعر بأنه يمسك بزمام الأمن ويصدر الأوامر فيطاع أم أن الأمن يمسك بزمامه فيطيع؟ هل هو سعيد بخطته في «إعادة الأمن»؟ أفخور هو بإنجاز حكومته الجديدة؟ أم أنه يشعر بالعجز، والحصار، وأنه قد ترك نفسه تضل على آخر الزمن، ولوَّث اسمه إلى الأبد بالدم؟

يا أيها الشهيد، هل ترى من علٍ قادة «القوى الخفية»؛ هؤلاء الذين يقتلون إخوانهم البشر ويسومونهم صنوف العذاب؟ لا أتحدث طبعًا عن رجال الداخلية الشرفاء، أو لا سمح الله عن جنودنا البواسل وقياداتهم الحكيمة، فهؤلاء وهؤلاء لا يوجهون بنادقهم أبدًا لصدور المواطنين. فهل ترى أيها الشهيد وجه القتلة؛ هؤلاء الذين قادوا

عمليات القتل في شارع محمد محمود، وفي ماسبيرو، وفي ميدان التحرير، والجيزة، والإسكندرية، والسويس، وغيرها من مدن مصر؟

وهل فهمت الآن أيها الشهيد فيمَ يفكر قادة «القوى الخفية»؟ أيعلمون أنهم يحفرون هوة عميقة بينهم وبين الشعب ويدمرون ما بقي من فرص لمصالحة الجانبين؟ هل يفهمون أنهم يدمرون فرصهم في المستقبل، هم ومَن يمثلونهم؟ أم يتصورون أنهم سيفلتون بأفعالهم هذه وسينسى الناس بعد قليل؟ وهل سينسى الناس فعلًا دمك، وصورتك؟ هل سيُشاهد الناس صورتك وصور جنود «القوى الخفية» المتنكرين في هيئة عسكريين وشرطيين وهم يقتلونك ثم ينحونها جانبًا ويمضون؟ وهل سيخفون هذه الصور كي يمحوا ذكراك وذكرى ما حدث؟

أتكون القوى الخفية على حق وينجح هذا العبث الدامي في إعادة الأيام الخوالي وإدخال الناس في الجحور التي خرجوا منها؟ أم أنهم مخطئون في الحساب وما يفعلونه الآن للانتحار الجماعي أقرب منه لاستعادة السيطرة؟ هل تعرف يا أيها الشهيد إن كان أحد قادة القوى الخفية يفكر في هذا؟ وإن كان قد فكر، فهل جرؤ على التعبير عن شكوكه لرؤسائه أم ابتلع الشك ووافقهم مومئًا؟

صباحٌ جديد، صرت أنت فيه شهيدًا هذه المرة. ففيمَ فكرت، في لحظتك الأخيرة؟

صباحٌ جديد وأحزانٌ سُدى! لا أريد مزيدًا من الشهداء والضحايا! لدينا ما يكفينا ويزيد، من ثورة القاهرة الأولى وحتى ثورتها الأخيرة! أليس من المحزن أن تموت أنت، أنت المستعد للتضحية من أجل غيرك، في حين يحيا هؤلاء المستعدون للقتل كي يُبقوا سيطرتهم على غيرهم؟

لا أريد صباح شهداء آخر! أريدك صديقًا طيبًا، حيًّا، ومبتسمًا. أريدك حيًّا، من أجلك ومن أجلنا. ألم يمكنك أن تدخر موتك، ولو قليلًا، لشيء آخر، ربما، أقل عبثًا من طلقات «القوى الخفية»؟ هل كان من العيب أن تتحلى، أيها الشهيد الجاهز دومًا للتضحية، ببعض التروي، من أجلنا؟

رحمة الله عليك، وعلينا، وعلى قتلتك الأشاوس!

تجريم الهرتلة

مع الحرية تأتي المسؤولية. ما دام باب حرية التعبير عن الرأي مفتوحًا، فمن الضروري أن يزن الناس كلامهم حتى لا يصيبوا الآخرين بسهامه. وأبسط موازين الكلام ألا يتهم الناس بعضهم بعضهم دون سند أو دليل، أو يدعو بعضهم للفتك بالبعض الآخر، أو يهددوا بعضهم إن اختلفوا معه في الرأي.

يتفق الناس ـ نظريًّا ـ على هذا، وبعضهم يحترم نفسه والآخرين ويتبعه. لكن ما العمل في هؤلاء الذين لا يزنون كلامهم؟ أبسط العمل أن نُحملهم مسؤولية ما يقولون، وهنا دور القانون الذي يضبط المجال العام، ويرسم الحدود بين حرية التعبير من جهة والهرتلة التي تضر بالآخرين من جهة أخرى. حين يلعب القانون هذا الدور فإنه يحمي حرية التعبير ويصونها من محاولات النيل منها.

وأول مثال لهذه الحماية هو تجريم التشهير. وبمناسبة فوز حزب النور الكاسح أُذكِّر بتجريم سورة النور لاتهام النساء بالزنا دون الإتيان بالدليل القاطع المنصوص عليه شرعًا. عقوبة التشهير دون دليل هي سقوط أهلية من وجَّه التهمة وعدم قبول شهادته بعدها أبدًا. لو طبقنا هذا المبدأ على كل من اتهم شخصية عامة بالخيانة العظمى، وبالعمالة للخارج، وبالتدبير لفرض الوصاية الأجنبية على مصر، وبالفساد الأخلاقي، لطهرنا الجو العام من جزء كبير من الفساد والفوضى التي نشهدها. تجريم اتهام الناس دون دليل، ومعاقبة مَن يفعل ذلك بألا تؤخذ شهادته أبدًا، لا في المحاكم ولا في وسائل الإعلام، وبحرمانه من الترشح للمناصب العامة أو توليها، سيجعل المهرتلين يفكرون مرتين قبل كيل التهم للناس، أو سيريحنا منهم إن كانوا غير قادرين على ضبط لسانهم.

المثال الثاني هو تجريم تحريض الناس على قتل وإيذاء البعض، كأن يدعو شخص ما لحرق فئة من فئات المجتمع، أو سحلها، أو صهرها وتحويلها إلى رماد، أو ما شابه ذلك من صنوف الهرتلة. أو أن يدعو شخص لحرمان فئة ما من حقوق تتمتع بها بقية الفئات، أو لكراهيتها، سواء كانت هذه الفئة دينية أو فئة مهنية أو اجتماعية. في كل هذه الحالات لا يجب أن تمر هذه الدعوات دون عقاب، سواء كانت صادرة مع سبق الإصرار والترصد أو عن طريق الهرتلة. في الحالتين يجب، حماية للمجتمع بل وللشخص صاحب الدعوة، إسقاطُ أهليته للشهادة والحيلولة بينه وبين مواقع اتخاذ القرار التي تمس الكافة؛ أي الحرمان من تولِّي المناصب العامة أو الترشح لها.

المثال الثالث هو تجريم إرهاب الناس، وخصوصًا أصحاب الرأي. حرية الرأي تعني أن من حق كل إنسان أن يكون له رأيه، وأن يعبر عنه، مهما كان هذا الرأي، طالما لم يعتدِ على أحد، ولم يتهم أحدًا دون دليل، ولم يدعُ إلى القتل والإيذاء. أما أن يأتي شخص ما، أو جهة ما، وتجرم رأيًا فهذا في حد ذاته جريمة. على سبيل المثال: أن يأتي شخص ـ عادة مرتبط بالسُّلطة ـ ويقول: «إن من يدعو إلى تسليم السُّلطة الفوري إنما يهدد الأمن القومي»، أو يقول: «إن تحميل أجهزة الأمن مسؤولية أحداث مجلس الوزراء خيانة عظمى»؛ فهذا تخويف وليس رأيًا، هذا إرهاب لأصحاب الرأي يجب أن يعاقب عليه القانون حمايةً لأصحاب الرأي. إن كنت تختلف مع حكمة تسليم السُّلطة الفوري للمدنيين فهذا حقك، ولكن ليس من حقك ولا من حق أحد اتهام من يدعو إلى ذلك في وطنيته. في هذه الحالة يجب تطبيق عقوبة التشهير دون دليل، وهي إسقاط أهلية من يفعل ذلك للشهادة وحرمانه من تولِّي المناصب العامة أو الترشح لها.

تجريم الهرتلة ينقي المجال العام من الشوائب العالقة فيه والتي تحجب الرؤية وتنشر الخوف وتثير الفتنة.

دليل الناخب المحتار

عشية انتخابات المرحلة الأولى، حين أدركنا جميعًا ـ فجأة ـ أن لدينا انتخابات في اليوم التالي، وكف الموضوع عن أن يكون سؤالًا نظريًا، وتجلت حقيقته البسيطة؛ وهي أننا سنرتدي ملابسنا في الصباح ونتوجَّه إلى لجنة انتخابية ونُعلِّم بالقلم أمام اسم شخص، أفاق كثير منا على الحقيقة التي كنا نتجنبها، وهي: مَن أنتخب؟

يتكرر هذا السؤال اليوم. بعد أن نفرغ من الهلع الخاص بأثر نتائج المرحلة الأولى على مستقبل مصر، ومن الإحباط على تشكيل حكومة القدامى، ومن الأسى على تشكيل المجلس الاستشاري ومَن دخله ومَن قاطعه، ومن مناقشات دور البرلمان (الذي لم يتشكَّل بعد) في العملية الدستورية والتشريعية، سنفيق على أن لدينا انتخابات في الصباح، وعلينا أن نذهب إلى الصناديق ونضع علامة أمام اسم مرشح، ومن ثَمَّ سيعود السؤال: مَن أنتخب في دائرة كذا؟ هل تعرف مرشحًا جيدًا في دائرة كذا؟

والسؤال مضحك مُبكٍ؛ لأن الناس عادة ما تذهب إلى الانتخابات بعد حملة يتقاتل فيها المرشحون على التعريف بأنفسهم، وهم عادة أسماء عرفها الناس وخبروها، أو أحزاب ينتمي إليها الناس أو يناصبونها العداء. أما نحن، فقد تم دفعنا في انتخابات شديدة التبكير، قبل أن يستعد المرشحون أو تتبلور الأحزاب وتتضح معالمها لنفسها وأعضائها، فما بالك بالجمهور؟! ولكن ربنا يسامح من كان السبب، أو لا يسامحه. المهم أننا هنا. هناك طبعًا مَن لا يسأل؛ لأنه جاهز ومنظم ومتربص ويعرف زملاءه في التنظيم وينتظر، لكن هذا ليس حال أغلبية الشعب التي تسأل في حيرة: مَن أنتخب؟

والإجابة التي لديَّ ليست دقيقة مائة في المائة، ولكنها بسيطة وعملية، وأدعي أنها تصلح دليلًا جيدًا للناخب المحتار: أيها الناخب المحتار هناك ثلاث كتل تتنافس على صوتك: الكتلة الإسلامية، الكتلة الديمقراطية، كتلة الفلول.

إن كنت راضٍ عن الأحوال في مصر قبل ثورة يناير وتريد للمستقبل أن يشبه الماضي، وترى أن الرئيس السابق مبارك تعرَّض للظلم والجحود، وأن هذه الثورة مؤامرة لإسقاط الدولة المصرية وإخضاعها لأمريكا أو إيران أو قطر، فعليك بالفلول والأحزاب القديمة ولا تدع أحدًا يضايقك أو يفت من عزمك.

وإن كنت تريد لمصر المستقبل أن تشبه أيًّا من الدول التي يحكمها الإسلاميون، سواء كانت إيران أو باكستان أو أفغانستان أو السودان أو الصومال أو قطاع غزة، وتريد لعلماء الدين أن يكونوا أيضًا قادة الدولة، وأن نحكِّم الشرع في شؤوننا العامة بما في ذلك المتعلقة بالاقتصاد أو بالسياسة، فعليك بقائمة ومرشحي الأحزاب الإسلامية الثلاثة: النور، الحرية والعدالة، الوسط.

وإن كنت ترى أن ثورة يناير وأهدافها هي أفضل ما حدث لمصر خلال العقود الأخيرة، وتريد لأهداف هذه الثورة أن تتحقق بجد، وأن تكون مصر المستقبل قائمة على حرية الفرد والجماعات، وأن نبني دولة حديثة تصبح جزءًا من العالم المعاصر، وأن تركز الدولة نشاطها وجهدها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، فعليك بقائمة ومرشحي الكتلة المصرية وحلفائها.

أيها الناخب المحتار، لا تنزعج من كثرة أسماء الأحزاب والمرشحين؛ ففي النهاية الأمر بسيط وواضح. كيف تريد لمصر المستقبل أن تكون؟ ماذا تريد لها أن تشبه؟ أو، لتوضيح الأمر أكثر، كيف تريد لأولادك أن يكونوا:

هل تريد لابنك ولابنتك أن يُشبها ممثل الفلول وأن يعيشا على الرشوة والفساد والتملق؟

هل تريد لابنك أن يرتدي الجلباب ويُطلق اللحية، ولابنتك أن تنتقب، وأن يعيشا على تعاليم السلف؟

هل تريد لابنك ولابنتك أن يُشبها هؤلاء الشباب الذين تراهم في ميدان التحرير في أثناء المظاهرات والاعتصامات منذ يناير؟

ثلاثة نماذج مختلفة لمصر ولأولادك، فأعطِ صوتك للنموذج الذي تحبه لأبنائك ولا تهتم بما يقوله الناس.

ماذا نفعل مع حكومة القدماء؟

على الرغم من اعتراض الجميع، صمم المجلس العسكري على فرض حكومة قدماء المصريين علينا، فما العمل؟ هل نترك لها الجمل بما حمل ونركز على الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة؟ أم نركز جهدنا في إسقاطها؟ وماذا نفعل في الاعتصام القائم أمام مجلس الوزراء؟

من ناحية، لا يجوز إهمال المحطات السياسية والدستورية القادمة: المرحلتان الثانية والثالثة من الانتخابات التشريعية، ثم كتابة الدستور، ثم الانتخابات الرئاسية؛ فهذه المحطات، وما بينها، هي العلامات الأساسية التي ستُشكل النظام السياسي لمصر لسنوات قادمة، وهي تستدعي من كل خائف على مستقبله أن يعد لها أفضل إعداد ممكن، باليقظة والمتابعة والمشاركة والحشد إن استطاع. ولا يجب أن يشغل القوى الديمقراطية شيء عن الإعداد لهذه المحطات والمشاركة في صياغتها بأكبر قدر ممكن من التأثير والفعالية.

لكن من ناحية أخرى، هل يعني ذلك أن نترك الجمل بما حمل لحكومة قدماء المصريين هذه؟ لنتذكر أن هذه الحكومة، بما ستفعله أو لا تفعله في مجالات الأمن والاقتصاد والحريات ستؤثر بشكل مباشر على الجو العام وعلى مسار المرحلة الانتقالية. فإن لم يُستعَد الأمن، أو تدهورت الأحوال الاقتصادية، فسيدفع ذلك المواطنين للتصويت في اتجاه يختلف عن تصويتهم في حالة عاد الأمن وانتعشت الأحوال. الاقتصاد والأمن إذن ـ وبالتالي الحكومة ـ أمران غاية في الأهمية لمستقبل مصر السياسي، تمامًا كالدستور والانتخابات. بمعنى آخر، فإن ترك الجمل بما حمل للحكومة قد يؤدي لموت الجمل أو ضياع حمله قبل أن نصل إلى الانتخابات الرئاسية. فهل نركز جهدنا إذن على استبدال

هذه الحكومة بحكومة إنقاذ وطني حقيقية تحافظ على الجمل والحمل؟ ولكن في ضوء تعنت المجلس الحاكم وتمسكه الغريب بهذه الحكومة، ألا يصبح التركيز على إسقاطها مضيعة للوقت، أو حتى فخًّا منصوبًا لقوى الثورة كي تغرز فيه وتنشغل عن المحطات السياسية والدستورية الأكثر أهمية؟

هذه هي المعضلة التي تواجهها القوى المؤيدة للثورة. وهذا هو اجتهادي في حلها.

مما لا شك فيه أن التركيز يجب أن يبقى على المحطات السياسية والدستورية القادمة ـ الانتخابات والدستور هما الأولوية. وبدلًا من إضاعة الجهد والطاقة في محاولة إسقاط حكومة لا يريدها أحد أصلًا يجب «مراقبتها» بشكل منهجي ومنظم، حتى تسقط وحدها في أي من الأزمات التي ستتسبب فيها بحكمتها الأكيدة. وما أعنيه بمراقبة هذه الحكومة هو أن تقوم منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية الرئيسية بتشكيل ثلاث لجان متابعة ومراقبة: واحدة تركز على قضية الإصلاح الأمني، وواحدة على القضايا الاقتصادية، والثالثة على قضايا الحريات. مهمة هذه اللجان مزدوجة: بلورة توافق بين قوى الثورة حول رؤى الإصلاح الأمني والاقتصادي وقضايا الحريات، ومراقبة ما تفعله الحكومة أو لا تفعله في هذا المجال.

إنشاء هذه اللجان وقيامها ببلورة رؤية جديدة لهذه القضايا ومراقبة أداء الحكومة فيها سيكون أفضل أداة لتمكين قوى الثورة، وإكسابها القدرة على المبادأة، ودفع الحكومة ـ أي حكومة، وتحويل مطالب الناس وأهداف الثورة لسياسات. من ناحية أخرى، ستكون تلك تجربة تعلمنا جميعًا العمل معًا، والتركيز على القضايا الجوهرية العملية التي نواجهها بدلًا من الانشغال بشعارات ومواقف مبدئية ليست بالضرورة ذات صلة بالواقع. كذلك سيبرهن ذلك لعموم الشعب ـ خصوصًا الأغلبية الصامتة الشهيرة ـ أن قوى الثورة ومنظمات المجتمع المدني تهتم بـقضاياه الحقيقية، وتتابعها بشكل عملي، ولا تحاول تعطيل مسار الحكومة عندًا أو مكابرة أو مغالاة كما يدعي أنصار الاستبداد.

أما الاعتصام فوسيلة للاحتجاج، وليس هدفًا في حد ذاته. ومن ثَمَّ أترك أمره لأصحابه يقررون متى يرفعونه ومتى يعيدونه وفقًا لتطور الموقف. وإن كنت أذكرهم أن الزيادة كالنقصان، والإسراف كالغياب.

تشكيل هذه اللجان من قبل قوى الثورة ومنظمات المجتمع المدني، والتركيز على بلورة رؤى لمعالجة هذه القضايا ومراقبة أداء الحكومة فيها، ربما لا يؤدي إلى سقوط حكومة قدماء المصريين، لكنه سيضع الأساس العملي المطلوب لحكم المصريين لأنفسهم.

كيف نفك الاستقطاب؟

قلت إن هناك نذر مواجهة آتية بين المجلس العسكري والقوى السياسية، وإن هناك فرصة لتفاديها إن اختار المجلس منهج القيادة بدلًا من محاولات السيطرة. والجانب الآخر لهذه المواجهة هو تزايد الاستقطاب بين القوى الإسلامية والقوى الديمقراطية، وهي حالة بينة لا تحتاج إلى تفصيل. السؤال هو: ماذا لو لم يمارس المجلس العسكري دوره في القيادة، هل تستطيع القوى السياسية وحدها فك حالة الاستقطاب بينها أم ستظل أسيرة عدم الثقة المتبادل حتى ترتطم بعضها ببعض؟

أزعم هنا أنه من الممكن للقوى السياسية وحدها فك هذا الاستقطاب بينها، إن تحلت ولو بقدر ضئيل من الرؤية والبصيرة، وأدركت استحالة إقصاء أي طرف من الساحة السياسية، وبالتالي أفضلية التوصل لأرضية مشتركة تقف عليها مع الآخرين لمواجهة التحديات الكبرى الآتية. كيف يمكن تحقيق ذلك؟ من خلال التوصل إلى كلمة سواء بين الجميع، لتفاهمات مشتركة، حول أربع قضايا:

الأولى هي ملامح الدستور وصياغته: هل يكون دستورًا رئاسيًّا أم برلمانيًّا؟ كيف تسهم الفئات والقوى المختلفة في عملية صياغته؟ ما هي قواعد تعديله في المستقبل وما هي الضمانات لحماية قواعده من العبث؟

الثانية هي قواعد العمل السياسي الجديد، بما يشمل رؤية للعمل الحزبي والقوانين المنظمة له، وكيفية تنظيم الصحافة والإعلام، وقواعد عمل المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، وكيفية حماية الحريات العامة مثل حق التظاهر والإضراب والتعبير عن الرأي، وكذلك قواعد تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة وتوقيتاتها.

الثالثة هي ضمانات حقوق الإنسان الفردية والجمعية، ابتداء من الحريات الشخصية وحتى حرية العبادة، وكيفية تمكين الأفراد من حماية هذه الحقوق من خلال القضاء إذا ما تعدت عليها الدولة، سواء بشكل مباشر من خلال أجهزتها أو بشكل غير مباشر من خلال تغيير القوانين والدستور نفسه.

الرابعة هي المبادئ العامة لإصلاح الحياة الاقتصادية ومؤسسات الدولة ومحاربة الفساد، بهدف تحقيق تقدم ملموس في مجال العدالة الاجتماعية، وبدء الإصلاح الإداري لأجهزة الدولة المترهلة، ووضع قواعد لمحاربة الفساد بأنواعه.

إن اتفقت القوى السياسية الرئيسية، الإسلامية منها والديمقراطية، على ملامح ومبادئ عامة في هذه القضايا الأربع، لتجاوزت الاستقطاب الحالي وانتقلت لحال من التنافس الصحي الذي نراه بين الأحزاب السياسية في النظم المستقرة. السؤال هو: كيف يمكن أن تتفق القوى السياسية التي تحارب بعضها بعضًا على هذه الأرضية المشتركة؟ ومَن الذي يقوم بذلك إن كانت هذه القوى لا تثق ببعضها؟

في رأيي أن القوى الإسلامية ـ ممثلة انتخابيًّا في حزب الحرية والعدالة وحزب النور ـ هي التي تتحمل المسؤولية الأكبر في السعي لبناء هذه الأرضية المشتركة، وهي الأكثر قدرة على أخذ المبادرة في هذا الشأن، وذلك بحكم نجاحها الانتخابي الكبير الذي يضعها في موقع الأغلبية بالبرلمان ـ المؤسسة الوحيدة المنتخبة في مصر. هذا الموقع يفرض على صاحبه اختيار طريقة من اثنتين: إما تمثيل الأغلبية فقط، عن طريق الاستئثار والاستقطاب وخوض المواجهات مع بقية القوى داخل البرلمان وفي الشارع، وإما تمثيل الشعب ككل، عن طريق بناء توافقات عريضة حول أرضية مشتركة تمكن الجميع من العمل نحو المستقبل بمصادمات ومشاحنات أقل. الأغلبية الجديدة هي التي تتحمل المسؤولية الأكبر في حسم هذا الاختيار.

والشرط المبدئي لبناء هذه الأرضية المشتركة وطمأنة الطرف الآخر أن تحاول كل قوة رؤية نفسها من موقع القوة الأخرى؛ فكل طرف يعتقد أنه بريء النفس والنية، وأن القوة الأخرى هي التي تهدده. إن تمكنت كل قوة من النظر إلى نفسها من الخارج، وكأنها لا تعرف نفسها، وتخيلت المخاوف التي يمكن أن تنتاب القوى الأخرى حين تنظر إليها، لفهمت ما يحتاجه الطرف الآخر من ضمانات.

حلم الثورة

استيقظ مبكرًا جدًّا هذا الصباح. نام ساعات قليلة، ومن شدة الإثارة لم ينم جيدًا. عاد ٢٥ يناير، ولديه خطط كثيرة لهذا اليوم: سينضم لمسيرة ناهية، تمامًا مثلما فعل العام الماضي، ومنها سيسير حتى الميدان، وهناك أشياء كثيرة يتعين عليه فعلها، وأناس يتصل بهم لينسق معهم تحرك المسيرة، وشعارات ينظمها في خياله ويكتبها على لافتات، وماء يحمله ومواد أخرى تحسبًا لقنابل الغاز. سيكون يومًا حافلًا، وربما يكون مثل سابقه يومًا فارقًا. لكنه استيقظ مبكرًا جدًّا، في السادسة. أمضى حوالي ساعة يعبث مع الكمبيوتر على الفيس بوك، وتويتر. نام الجميع تقريبًا، ولم يعد هناك جديد. جلس أمام التلفزيون يقلب القنوات.

يقظٌ، ولكنه متعب في نفس الوقت. مستلق على كنبة طويلة أمام التلفزيون، يغالبه النعاس أحيانًا ثم يستيقظ بعدها بدقائق قليلة. تركيزه يقل مع الوقت، لكنه غير مهتم بذلك، فبمجرد خروجه وانضمامه للمسيرة يكتسب شحنة لا يعلم من أين تأتيه، وتبقيه نشطًا ويقظًا طول الوقت. التلفزيون برامجه مملة في هذا الوقت من الصباح، تبعث على النوم. وجد قناة تبث فيلمًا تسجيليًّا عن الثورة المصرية فتوقف عندها. صور ميدان التحرير في ٢٥ الماضي، والأيام التالية. ظل يتأمل الصور وهو يحاول أن يتذكر أين كان في اللحظات التي أُخذت فيها الصور؟ عند عبد المنعم رياض؟ محمد محمود؟ أم ناحية قصر النيل؟

تسارع إيقاع الفيلم التسجيلي فجأة، وانتقل من الميدان إلى لحظة التنحي في ١١ فبراير، ثم عرض لقطات من عملية التحفظ على قيادات الداخلية وتسليم مقار أمن الدولة للجيش في ١٢ فبراير، ثم ليلة القبض على رموز النظام كلهم ـ من قيادات الحزب الوطني لرجال الأعمال المتورطين معهم لرؤساء تحرير الصحف وقنوات التلفزيون والإذاعة في

١٣ فبراير. ثم عرض الفيلم صورًا من الاجتماع الذي ضم المجلس العسكري والقيادات السياسية في ١٤ فبراير، والذي اتفقوا فيه على إجراء انتخابات المجلس الرئاسي في ٢٨ فبراير، والتي أسفرت عن انتخاب البرادعي والبلتاجي وأبو المجد لعضوية هذا المجلس بالإضافة إلى المشير. بعدها عرض لحظة أداء رئيس الوزراء الجديد عصام شرف للقسم هو وحكومته أمام المجلس الرئاسي في ١ مارس. ثم توقف الفيلم طويلًا عند عملية الاتفاق على خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية، والتي قادها المجلس الرئاسي المنتخب، وأخذت مناقشات ومفاوضات طويلة. عرض الفيلم كيفية الاتفاق على الملامح الرئيسية لخريطة الطريق، والذي استغرق شهرًا كاملًا من النقاش والتفاوض: رزمة الإجراءات السياسية العامة؛ كإلغاء قانون الطوارئ، وإقرار حق تشكيل الأحزاب السياسية وإصدار الصحف، وإنشاء هيئة مستقلة تضم قضاة وحقوقيين وضباطًا لإعادة بناء جهاز الشرطة، وتشكيل هيئة المحاسبة والمصالحة والاتفاق على ضوابط عملها، وإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، وضمانات حماية حياد واستقلال القوات المسلحة، وانتخاب جمعية تأسيسية في ديسمبر لوضع الدستور من مائة شخص يمثلون جميع فئات وطوائف الشعب، على أن تقوم بتنظيم جلسات استماع موسعة وتنتهي من عملها في غضون ثمانية عشر شهرًا، وتكوين مجلس استشاري يضم ممثلي القوى التي وقَّعت على هذا الاتفاق ويمتد عمله ثلاثة أعوام؛ أي حتى إجراء الانتخابات التشريعية في نهاية المرحلة الانتقالية، ووضع كل هذا في إعلان دستوري قصير إضافة لمواد أخرى تنظم الأمور العامة للدولة والاستفتاء عليه، وهو الأمر الذي تم في منتصف إبريل وحظي بموافقة ٧٠٪ من الأصوات، وبعدها مباشرة تم إعادة تكليف عصام شرف بتشكيل الحكومة لتنفيذ خريطة الطريق هذه.

عرض الفيلم للمشاكل والعقبات التي اعترضت تنفيذ هذه الخطة، وخصوصًا عدم التزام بعض الأطراف بالتنفيذ، ومطالبات البعض بمحاكمة الرئيس السابق وعائلته بدلًا مما تم الاتفاق عليه، والصراعات السياسية التي تخللت العام الأول من المرحلة الانتقالية، ثم اختتم الفيلم بمشاهد من اجتماع الجمعية التأسيسية الأول، الذي عُقد في ٢٣ يناير ٢٠١٢، والذي ضم كل ألوان الطيف المصري.

فتح عينيه ونظر مرة أخرى فرأى صورًا من مشادات الجلسة الأولى لمجلس الشعب الجديد. مسح جبينه من أثر النوم القلق وقام من على الكنبة نحو الباب.

العُرس الرئاسي

لم يعد لانتخابات الرئاسة لزوم؛ فقد قضى على معناها المجلس العسكري بسوء إدارته للعملية الانتقالية. وفقًا للخطة التي انفرد المجلس العسكري بوضعها وفرضها علينا، كان المفروض أن تكون هذه الانتخابات تتمة العملية الديمقراطية التي بمقتضاها يختار الشعب حاكمه الجديد، وننتقل أخيرًا من حالة الاحتجاج والثورة إلى إعادة البناء، وتدور العجلة ويمشي الحال. انظر حولك أخي المواطن وقل لي إن كنت ترى أن هذا هو ما يحدث، أم أننا على وشك الدخول في مرحلة جديدة من الصفقات والترتيبات وتلفيق الأمور والغموض والمراوغة والمماحكة والمماطلة، ثم الجري فجأة وبأقصى سرعة نحو انتخابات لم يستعد لها أحد (سوى ذلك القابع في الظلام ينتظر الإشارة). ولأننا نريد المشاركة على الرغم من الظروف والأخطاء، سنذهب ونقف في طوابير الانتخابات ساعات طويلة، وتأتي كاميرات التلفزيون لتصوير «العُرس الرئاسي»، ثم تخرج علينا النتائج وتكشف هوية العُرس الرئاسي الجديد.

لكن انتخابات الرئاسة لم تعد عُرسًا، بل مأتمًا.

أين قواعد النظام السياسي التي سيسير عليها الرئيس المنتخب؟ ماذا ستكون علاقة الأخ القائد بمجلس الشعب الجديد؟ وماذا ستكون علاقته بالقوات المسلحة وبالأجهزة الأمنية؟ هل سننتخب رئيسًا يتولى السلطات التي منحها المجلس العسكري لنفسه في الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري؟ إن كان هذا هو الحال، فإننا على وشك انتخاب رئيس قائد ملهم له كل السلطات التي يمكن تصورها لرئيس ديكتاتوري. هذا الأمر لا يتنافى وحسب مع الفكرة من الثورة والرغبة العارمة لدى الشعب وقواه

السياسية في المشاركة باتخاذ القرار، لكنه أيضًا أمر يتنافى والواقع السياسي؛ فلا يوجد رئيس يستطيع مواجهة الثلاثي غير المرح الذي يحكم السياسة المصرية اليوم: العسكر والإخوان والثوريون. واحد يفرض رأيه بقوة السلاح، والثاني بقوة الصناديق، والثالث بقوة الثورة. لا رئيس يستطيع أن ينتخب دون موافقتهم، ولا رئيس يستطيع أن يحكم دون موافقتهم، الثلاثة.

كيف وصلنا إلى هذا الوضع؟ بسوء إدارة المرحلة الانتقالية: أول الأخطاء هو استيلاء المجلس العسكري على صنع القرار واستبعاده بقية الشركاء السياسيين وتحويلهم لمستشارين يسمع رأيهم حين يشاء ويأخذ بما يشاء منه. ثاني هذه الأخطاء هو البدء بانتخابات برلمانية وليس بانتخاب جمعية تأسيسية تضع قواعد العملية السياسية وتصيغ الدستور (الجمعية التأسيسية تنتخب وفق نظام وقانون يكفل تمثيل كل فئات الشعب وطوائفه، وتحمي الأقليات ضد طغيان الأغلبية). ثالث هذه الأخطاء هو عدم توفير مناخ سياسي يسمح للأفكار والقوى التي أطلقت الثورة بأن تعبر عن نفسها، ويسمح للقوى القديمة بأن تفرز صفوفها وتراجع مواقفها وتطورها. هذه الأخطاء الثلاثة أفرزت الواقع التعيس الذي نراه: مجلس عسكري متمرس خلف سلاحه يحمل حق النقض، جماعة إخوان متمرسة خلف صناديق الانتخابات وتحمل حق النقض، وشباب غاضب مبعثر في الشوارع والميادين يزداد تطرفًا مع تزايد استبعاده، ويملك حق النقض.

وبالتالي لن ننتخب رئيسًا، بل ستتفاوض هذه القوى الثلاث ـ أو اثنتان منها ـ على هوية الرئيس الجديد. لن يُنتخب رئيس يعارضه الإخوان، ولن يُنتخب رئيس يعارضه المجلس العسكري، ولن يستقر الحكم لرئيس تعارضه قوى الثورة (لكن يمكن أن يُنتخب). أين الأغلبية الصامتة في هذا الأمر؟ صامتة.

في أفضل الأحوال: لو أكرم الله هذه القوى ببعض البصيرة، ستتفق على الرئيس الجديد، وفي هذه الحالة سيكون رئيسًا حياته صعبة، لا يستطيع اتخاذ قرار سوى بموافقتهم هم الثلاثة، ويموت كمدًا.

في أسوأ الأحوال: سيتفق الإخوان والعسكر على هوية الرئيس، وتظل قوى الثورة تطارده حتى تقضي عليه آجلًا أو عاجلًا.

وفي كل الأحوال: لن يكون هناك لزوم للانتخابات. ومن ثَمَّ فإن الأوفق أن نوفر على أنفسنا تكاليفها ووقفة الطابور، ونسأل الإخوان والعسكر أن يصدروا رسالة مشتركة يعلموننا فيها باختيارهم.

ثم ندعو محمد ثروت ليغني له «اخترناك». عُرس رئاسي كامل.

عودة لجنة السياسات

ربما لاحظتم عودة بعض أعضاء لجنة توريث جمال مبارك السُّلطة ـ المعروفة حركيًّا باسم لجنة السياسات ـ للظهور في وسائل الإعلام، هذا بالإضافة طبعًا لهؤلاء الذين ظلوا في أماكنهم طيلة العام الماضي متظاهرين بأن شيئًا لم يحدث. ما هو تفسير ذلك؟ مقابل هؤلاء، اختارت رموز كبيرة لهذه اللجنة التزام الصمت منذ قامت الثورة وتنحت عن العمل العام في هدوء. ولا يمكن لمنصف إلا أن يكبر هذا السلوك الأخير ويحترمه ـ أيًّا كان الموقف من اللجنة ومن مشروع التوريث. أما هؤلاء الذين استمروا في التربع على عرش المؤسسات التي سُلمت لهم، وهؤلاء الذين يعودون الآن ويطلون برأسهم علينا، ففيمَ يفكرون بالضبط؟

هل يفكرون، مثلًا، أننا فقدنا الذاكرة، وبالتالي نسينا وقفتهم المشرفة في خدمة الابن غير الشرعي لزواج السُّلطة والمال؟ ونسينا ما كتبوه وما قالوه وما فعلوه وما روَّجوا له؟ نسينا المصير الأسود الذي كانوا يشاركون في صنعه لبلد كانت على وشك أن تسلم لتحالف ثلاثي بين سياسيين بلا ضمير ورجال أعمال فسادهم لا يحده سوى جشعهم ورجال أمن مجرمين؟ هل يفكرون أننا نسينا هذا ومن ثَمَّ يمكنهم أن يطلوا علينا الآن باعتبارهم خبراء محايدين لهم آراء ورؤى لا يريدون أن يبخلوا بها علينا؟

أم أنهم يعتقدون أنهم كانوا على حق، وأن مشروع التوريث كان فكرة جيدة وإن شابتها بعض المساوئ، وأنها على أية حال أفضل من الحكم العسكري الذي يحوم شبحه حولنا، وأفضل من حكم الإسلاميين الذين يتأهبون لهرسنا، وأفضل بالتأكيد من الفوضى والتخبط والضعف، ومن ثَمَّ يطلون علينا من باب أنهم كانوا على حق، وأن الثورة كانت مؤامرة، أو على الأقل فكرة حالمة غير واقعية، وأن الخيارات الحقيقية هي بين حكم عسكري وحكم إسلامي وحكم التحالف الثلاثي؟

أم أنهم تصالحوا مع «المؤسسة»، فنقلوا ولاءهم إلى ذلك الشيء الغامض الذي يربط الممسكين بمقاليد الأمور في البلاد عبر عقود والمعروف حركيًّا باسم «الدولة»، فقالوا للقادة الجدد إنهم لم ينضموا للجنة السياسات إلا سعيًا منهم للإصلاح، ورغبة في تحسين أحوال الوطن في ظروف لم تكن تسمح بالتغيير إلا من داخل الحزب الوطني المنحل، وإن قصدهم كان شريفًا وليس جمالًا، فعفا عنهم الممسك بمقاليد الأمر، وثبَّت أقدامهم في كراسيهم بمؤسسات «الدولة»، وأدخل من كان قد خرج منهم مدخلًا حسنًا؟

في كل هذه الأحوال أقول لأعضاء لجنة توريث السُّلطة لجمال مبارك والمعروفة حركيًّا باسم «لجنة السياسات» إنكم أخطأتم في التقدير في الماضي، وتخطئون في التقدير هذه المرة أيضًا. من بين هؤلاء الأعضاء أصدقاء ومعارف وأساتذة قدامى وأناس أكن لهم الاحترام، وأعلم أن بعضهم عمل في هذه اللجنة المشؤومة من باب الرغبة في الإصلاح فعلًا وليس ادعاءً، وأدرك أن من بينهم أناسًا يستحقون المكانة التي احتلوها والمناصب التي أُسندت إليهم وأكثر، لكن الأمر لا يتعلق بأي من هذا، بل يتعلق بارتباطهم بمشروع سياسي ساقط أخلاقيًّا وسياسيًّا، وقام الشعب في قومة نادرة فأطاح به وبمن أنجبه. ألا يكفيكم هذا كمؤشر على فشل هذا المشروع؟ وإن كنتم تتفقون معي أن المشروع الذي ارتبطتم به قد فشل، ألا يعني ذلك أنكم قد فشلتم؟ أو على أقل التقدير أنكم أسأتم الحكم والتقدير بشكل قاطع؟ أوَلا يدعوكم ذلك للتنحي والصمت؟ ومتى يصمت السياسي أو المثقف إذن إن لم يصمت حين يتضح له سوء تقديره وحكمه وفشل مراهناته وتحليلاته؟!

في كل الدنيا ينسحب الحزب الخاسر في الانتخابات ويقبل بأن هزيمته تعني فشل برامجه ورؤاه وأطروحاته. هل نستسمحكم ـ أيا أعضاء لجنة سياسات التوريث ـ أن تعتبروا الثورة بمثابة خسارتكم في الانتخابات، وأن هذه الخسارة الفادحة تعني فشل أفكاركم، والرؤى التي تطرحونها، والتحليلات التي تستندوا إليها، وقدرتكم على الحكم على الأمور؟ ومن ثَمَّ هل نستسمحكم أن ترحمونا وتصمتوا؟ ممكن؟

من التحرير لتونس

منذ بدأت ثورة يناير قررت ألا أغادر القاهرة إلا للشديد القوي، وفعلًا لم أسافر على مدى العام الماضي سوى مرة واحدة في يوليو الماضي، ثم اليوم ـ إلى تونس. ميدان التحرير الذي تركته كان محتشدًا، وكوبري قصر النيل الذي وقفنا عليه ساعة حتى عبرناه يشهد. لكن احتشاد الميدان والمسيرات التي قادت عليه شهادة على اضطراب عملية انتقالية متعثرة، تثير من الغضب والإحباط أكثر ما تثير من البهجة والأمل، لدى قوى الثورة مثلما لدى المواطن العادي. تأخذني الرحلة إلى تونس من الاستغراق في تأمل هذا الإحباط وتحسس طرق الخروج منه، وتذكرني ـ وإياكم ـ بأن الربيع العربي عربيًّا وليس فقط ظاهرة مصرية.

وأسأل: لماذا ـ على الرغم من ادعائنا المستمر بريادتنا للعالم العربي ـ نسينا في غمار ثورتنا أن هناك عالمًا عربيًّا يغلي وينفجر معنا؟ هل فعلنا شيئًا لليبيا وهي تشتعل ثم تنفجر ثم تدك أم وقفنا نرقبها في صمت يكاد يصل حد عدم الاهتمام؟ هل ساعدنا اليمن أو حتى اهتممنا بتتبع ثورته التي رافقتنا خطوة بخطوة، وسقط فيها الشهداء والجرحى مع شهدائنا؟ وهل نفعل شيئًا ـ أي شيء ـ لسوريا التي تدمى؟ ما تفسير هذا التمحور الشديد على الذات لدينا، وكأننا وحدنا في هذا العالم، وكأن ثورتنا ليست جزءًا من تيارات أوسع وأعمق تعتمل العالم العربي بكل بلدانه؟

ومقابل سكوننا ـ نحن الرواد القادة أصحاب الدور المحوري ـ مَن الذي يتحرك ويحاول المساعدة في العالم العربي؟ لن تخطر الإجابة على بالك، وربما تحتج على إجابتي، ولكن تأمل جيدًا قبل الرفض: أليست الجامعة العربية هي التي تتحرك على الأرض في سوريا؟ هل من أحد آخر؟ الجامعة العربية، بعقمها الشهير، والحقيقي، وترهلها،

وخشونة أدواتها، وقلة حيلتها، وقيودها، هي الوحيدة التي تحاول ـ على الأرض ـ أن تجد حلًّا حقيقيًّا ومخرجًا للأزمة الطاحنة في سوريا.

أذكر هذا لأني ذاهب إلى تونس مع لجنة مستقلة يرأسها الأخضر الإبراهيمي، طلب منها الدكتور نبيل العربي أن تدرس كيفية إصلاح الجامعة العربية كي تُصبح جزءًا من عملية التغيير وأداة له بدلًا من أن يجرفها هذا التغيير في طريقه. أذهب مع بقية أعضاء اللجنة إلى تونس لنستمع لما لدى الأشقاء ـ بل أقول الروَّاد ـ التوانسة وفي المغرب العربي. وذلك بعدما استمعنا إلى أفكار ومقترحات كثيرة عبر الشهرين الماضيين، وسنواصل الاستماع خلال الأسابيع القادمة لمقترحات وأفكار حول تطوير الجامعة. يسألني المتشكك: هل من الممكن إنقاذ الجامعة العربية من براثن تقاليد العمل العربي العقيم التي ترسخت عبر أكثر من ستين عامًا؟ هل من الممكن لنفس النظم التي أنتجت هذا العقم كله أن تتغير فجأة وتأتي بشيء جديد؟

الإجابة البديهية هي: لا. ولكن ـ وهذا بيت القصيد ـ النُّظم العربية نفسها تتغير، وبسرعة. تسقط نظم في جميع أنحاء البلاد العربية وتقوم نظم جديدة. هناك مَن يقاوم بشراسة، وهناك مَن يقاوم بذكاء، لكن لا هذا ولا ذاك قادر على وقف موجة التغيير العارمة؛ لأنها ببساطة تعكس تغير المجتمعات العربية نفسها. ستتغير النظم في كل البلاد العربية، بشكل أو بآخر، وكلها ـ مثلنا في مصر ـ منكب على نفسه مشغول بمشاكله. وإذا تأملت الواقع، بعيدًا عن الأحكام المسبقة، ستجد أن المؤسسة الوحيدة التي تواكب هذه التغييرات من ليبيا وحتى سوريا، هي الجامعة العربية، بكل مشاكلها. هي الأداة التي لدينا، وهي الوحيدة التي تبذل جهدًا على الأرض لمواكبة هذا التغيير (مع كل التحفظات على هذا الجهد).

قد ترى ـ مثلي ـ أنها تحتاج إلى عملية هدم وإعادة بناء شاملة، وقد ترى مثل آخرين أنها تحتاج إلى إصلاح، لكننا كلنا في نهاية الأمر نحتاج إلى جامعة عربية حقيقية وفعَّالة، ومن هنا أهمية إصلاحها. ولنر ماذا سيقول التوانسة في ذلك.

تونس بعد الاستبداد

التقيت ـ مع زملائي ـ بالرئيس التونسي المنصف المرزوقي، ووجدته ومساعديه مصممين على العمل لأخذ تونس للأمام وإعادة بنائها، وفي الوقت نفسه مدركين لحجم الصعوبات التي تكتنف ذلك. قال المرزوقي إن تونس تخطت مرحلة هدم النظام القديم وبدأت مرحلة إعادة البناء، واكتشف التونسيون ـ طبعًا ـ أن إعادة البناء أشق وأصعب. «ستكون تكلفة إعادة البناء باهظة»، قال، مضيفًا في أسى، إن الاستبداد كلَّف العرب كثيرًا في وجوده، ويكلفهم تكلفة أخرى اليوم في سعيهم القضاء عليه. ثم أردف ـ لمن في نفسه شك ـ أنه مهما كانت هذه التكلفة باهظة فسوف ندفعها، في كل البلاد العربية؛ لأن المجتمعات العربية لم تعد تطيق الاستبداد ولن تتركه يستمر أو يعود.

انتهت تونس من معركة الاستبداد إذن: أطاحت بالحاكم المطلق وحاشيته، واتفقت على ملامح عامة لعملية انتقالية، محافظة ـ حتى الآن ـ على المبادئ العامة للعقد الاجتماعي التونسي، وبدأت عملية إعادة البناء. لم تقاوم أجهزة الدولة عملية الانتقال، بل على العكس ساعدتها، بما في ذلك الجيش والشرطة. أدركا، وبقية أجهزة الدولة، أن الانتقال صار حتميًّا، وأن الاستبداد ولَّت أيامه، وفهما أن مصلحة البلاد ومصلحة مؤسسات الدولة تكمن في إعادة بنائها وبسرعة وأن تصبح جزءًا من تونس الجديدة. هناك صعوبات ولا شك، وقضاء يثير المتاعب لعملية الانتقال بسبب تورطه مع النظام السابق، لكن مجمل مؤسسات الدولة تتعاون إيجابيًّا للتعامل مع هذه المشاكل.

تخطت تونس إذن مرحلة الاستبداد، وصارت الآن تواجه المعركتين الكبريين: ثورة المطالب الاقتصادية والاجتماعية، والصراع بين الإسلاميين والديمقراطيين.

الثورة التي قامت اندلعت شرارتها على خلفية المطالب الاقتصادية والاجتماعية؛ مثلما يذكرنا الاقتصادي البيروفي «هرناندو دوسوتو» فإن محمد بوعزيزي لم يشعل النار في نفسه إلا بسبب مصادرة مصدر رزقه الذي ظل يجاهد سنين من أجل بنائه، من أجل أن يجد لنفسه ولعائلته موطئ قدم في اقتصاد أغلقه أصحابه على أنفسهم وتركوا القطاع الأعرض من الشعب خارجه. ويدرك المسؤولون التوانسة الجدد، المنتخبون ديمقراطيًّا وبحرية أنهم لن يستطيعوا الاستجابة لتطلعات أغلبية الشعب الاقتصادية والاجتماعية سريعًا؛ لن تنتعش قطاعات الاقتصاد فجأة، ولن يقوم التعليم من عثرته في شهور ولا سنوات قليلة، ولن يقفز الناتج المحلي قفزات كبيرة، ولن يمكن توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة بين عشية وضحاها، وكل درهم ينفق على خدمة عامة أو لرفع الحد الأدنى للأجور أو لتحقيق مطلب اجتماعي لا بد أن يأتي من مكان ما، والأماكن التي تنتج دراهم محدودة. أما تصور إمكانية تمويل كل هذه الحلول بفلوس الفساد فهو تصور وهمي، لا يعرف الكثير عن حجم التمويل المطلوب لتحقيق هذه المطالب.

على الجانب الإيجابي هناك رغبة حقيقية وقوية لدى العالم الخارجي ـ غير العربي فيما يبدو ـ في إنجاح الثورة التونسية ومساعدتها على مواجهة التحديات الاقتصادية الآتية. هناك وعود، وجهود، لكن مَن عمل في هذا المضمار يعلم أن هذه الوعود لا تتحقق بالكامل، وأن جهود المساعدة تستغرق وقتًا، ولا تستجيب دائمًا لحاجة المتلقي، بل في أكثر الأحيان تستجيب لحاجة مقدم المساعدة نفسه، الذي يرغب في تصريف بضاعة لديه: تكنولوجيا أو معرفة ما أو حتى بضائع وسلع وخدمات. المساعدة مهمة، لكنها ليست حلًّا سحريًّا.

سيأخذ الأمر وقتًا إذن، وبالطبع لن يتفهم الكثيرون ذلك: لن يتفهمه هؤلاء المواطنون باديو الفقر، الذين رأيتهم على باب القصر الجمهوري في قرطاج والذين يريدون مقابلة الرئيس، ولن يتفهمه الموظفون الذين سيفقدون جزءًا من قدرتهم الشرائية، ولن يتفهمه هؤلاء الذين أشعلوا شرارة الثورة وما زالوا يبحثون عن موطئ قدم في الاقتصاد الرسمي ولا تسمح لهم اللوائح والقوانين والبيروقراطية والفساد الصغير بالدخول. ومن المؤكد أنهم سيُعبرون عن غضبهم، واحتجاجهم، والسؤال هو: إلى أي مدى؟ وبأي شكل؟

الموجة الثانية من الثورة التونسية

تخطت تونس إذن مرحلة الاستبداد، ودخلت في الموجة الثانية من ثورتها: إعادة البناء في سياق من الصراع بين الإسلاميين والديمقراطيين. الصراع بين الطرفين محكوم بملامح عامة اتفقا عليها واحترماها حتى الآن، لكنه ليس مكتومًا. قال لي صديق تونسي ناشط في أوساط الديمقراطيين إن هناك وجهتين نظر ـ على الأقل ـ في الجانب الديمقراطي: الأولى ترى أن فوز الإسلاميين مبالغ فيه؛ لأن المشاركة في الانتخابات لم تكن مرتفعة، وأن نظام الانتخابات وانقسام الأحزاب الديمقراطية وتشرذمها أهدر الكثير من الأصوات المؤيدة لها، التي ضاعت بين هذه الأحزاب المتنافسة. وترى وجهة النظر هذه ضرورة تنظيم القوى الديمقراطية لنفسها وطرح نفسها أمام المجتمع كبديل متميز ومختلف عن الإسلاميين في الانتخابات القادمة ـ بعد عام.

وجهة النظر الثانية تذهب للعكس تمامًا: وهو أن التأييد الكبير الذي حصل عليه الإسلاميون يعني بوضوح ودون مواربة أن الأغلبية تريد تأكيد الجانب الإسلامي من هويتها، وتريد اتصالًا بين الدولة وهذه الهوية، وليس فصلًا كاملًا بينهما على الطريقة الفرنسية. ومن ثَمَّ ترى وجهة النظر هذه أن يستمر الديمقراطيون في تحالفهم مع الإسلاميين بحيث يُعيدا معًا صياغة نموذج تونسي خاص للعلاقة بين الدولة والهوية.

هل يبدو لك هذا كله مألوفًا؟ قال لي دبلوماسي مصري مقيم بتونس منذ سنوات إنه يستطيع التنبؤ بما يجري في مصر قياسًا على تونس: أيام الثورة، كان الفارق بين ما يحدث في البلدين أسابيع قليلة ـ بما فيها تسلسل الخطابات الشهيرة للرئيسين ـ أما الآن فصار الفارق شهرين. لست متأكدًا من هذه المعادلة الحسابية، لكني متأكد من أن الصراع بين الإسلاميين والديمقراطيين آتٍ، وسيحتدم مع اتضاح هزيمة الاستبداد. وحين ننتهي في

مصر من خناقاتنا مع المجلس العسكري ويخرج من سدة الحكم، ستتضح ملامح هذا الصراع أكثر. هل سيحدث هذا بعد شهرين أو سنتين؟ لا أعلم، لكن علينا أن نتذكر أن هذا الصراع هو الموضوع الرئيسي للموجة الثانية للثورة.

في الحالة التونسية، ترى أغلبية القوى الديمقراطية أن خوض هذا الصراع ـ هذه الموجة الثانية من الثورة ـ إنما يتم بالعودة إلى العمل السياسي على الأرض من القاعدة للقمة، وليس من خلال الحركات الاحتجاجية. وسواء اختارت هذه القوى التحالف مع الإسلاميين أم لا، فهناك إدراك أن خلق كوادر ديمقراطية محلية، موجودة في أحيائها ووسط ناسها وليس على شاشات التلفزيون، من خلال العمل الأهلي ومن خلال طرح سياسات بديلة تحل مشاكل الناس، له الأولوية. هذا العمل على الأرض هو الذي سيمكن الديمقراطيين من خوض الصراع القادم مع الإسلاميين حول الحريات العامة والشخصية، وحول قبول التنوع في الهوية التونسية، والتعامل مع المرجعيات المختلفة للمواطن التونسي. تدرك القوى الديمقراطية التونسية إذن ـ والقوى الإسلامية طبعًا ـ أن الموجة الثانية من الثورة هي موجة سياسية في الأساس، يخوضها الجميع حول قلب وعقل المواطن التونسي من أجل الفوز بثقته، وتدور هذه الموجة حول صياغة مواد الدستور، ونظام الانتخابات، ومؤسسات النظام السياسي كالرئاسة والحكومة والبرلمان والعلاقة بينهم، وكذلك حول السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها النقابات واتحادها القوي ـ الاتحاد التونسي للشغل.

في هذا الصراع هناك نصيب للعمل الاحتجاجي في الشارع؛ لدفع أي محاولة للانقضاض على الحريات العامة أو إعادة الاستبداد أو التباطؤ في الانتقال، لكن العمل الاحتجاجي ليس هو العمل الرئيسي، دعك من أن يكون العمل الوحيد. الموجة الثانية من الثورة التونسية ليست احتجاجية بالأساس، بل سياسية. وإن صح كلام صديقي الدبلوماسي عن التسلسل في أحداث الثورتين فإن هذه ستكون أيضًا الموجة الثانية من الثورة المصرية.

أيـن أنتـم؟

هكذا سألني محدثي الدبلوماسي المقيم في تونس، قال: أليس غريبًا أن مصر وتونس ـ بثورتيهما ـ لا يعملان معًا، بل ولا يلتقيان؟ أليس غريبًا أن أحدًا من القيادة المصرية ـ بعد الثورة ـ لم يزر تونس؛ مهد الثورة؟ قلت مدافعًا إن تونس في القلب، وإن المسؤولين المصريين لا بد مشغولين بالمهام الصعبة للانتقال. نظر إليَّ مطولًا ثم قال إنه لا يتحدث عن العواطف ولا الزيارات المراسمية، فلا أحد لديه وقت لهذا الكلام الفارغ، لكنه يتحدث عن التحديات الكبرى التي يمكن أن تهزِمَ الديمقراطية أو تنجحها: الاقتصاد والأمن. قلت: أفصح، فقال: إن مصر وتونس اليوم يواجهان تحديات اقتصادية صعبة، وتوقعات اجتماعية عالية بتحسين الظروف المعيشية للمحرومين والمهمشين، والبَلدان يتلقيان عروضًا بالمساعدة من العالم الخارجي والمؤسسات الدولية؛ هي عروض سخية ومهمة لكنها لا تخلو من مخاطر، ومن ثَمَّ فإن المنطق أن تنسق تونس ومصر تعاملهما مع المؤسسات الدولية والجهات المانحة، أليس كذلك؟ هززت رأسي موافقًا، فعاجلني بأن البلدين لم ينسقا إطلاقًا هذا الأمر، حتى اليوم، وسألني عن تفسير ذلك. صمتُّ، فأضاف: أليس من الأفضل للبلدين أن يقيما ـ مثلًا ـ صندوقًا للتنمية في بلدان التحول الديمقراطي يكون قطبًا لجذب وإدارة المساعدات الأجنبية، بحيث يكون لمصر وتونس سيطرة على أولوياته واختياراته التنموية بدلًا من أن ينجرا لنموذج التنمية الذي تعمل وفقًا له مؤسسات التمويل الأجنبية؟ إذا اتفقت مصر وتونس، قال، وليبيا وربما اليمن، ألن يكون لهم قدرة أكبر على التفاوض مع العالم الخارجي؟ هل ستكرر الدول العربية الديمقراطية نفس نموذج التشرذم الذي أنشأته دول الاستبداد العربي؟

والأمن؟ سألت. قال: ليبيا، انهارت الدولة في ليبيا؛ لأن القذافي وأولاده أخذوا الدولة رهينة وخيَّروا الشعب الليبي بين استمرار استبدادهم أو الفوضى، فاختار الشعب الإطاحة بهم، والآن جاءت الفوضى. مَن الذي يسيطر على ترسانة الأسلحة الليبية؟ مَن الذي يحمي الحدود الليبية الطويلة مع مصر وتونس والجزائر وساحل الصحراء الإفريقي؟ هذه المنطقة تشكل اليوم بؤرة مفتوحة لكل من يريد مكانًا مفتوحًا ومصدرًا للسلاح، بما يجره ذلك من مخاطر جمة على أمن المصريين والتوانسة والجزائريين وبقية الجيران. أليس ذلك الخطر مبررًا كافيًا لمصر وتونس -على الأقل- كي يتعاونا مع ليبيا لمساعدتها على بسط سيادتها على أراضيها واحتواء هذه الأخطار؟ ثم أليس من مصلحة مصر وتونس التعاون مع ليبيا لإعادة بناء الدولة الليبية نفسها؟ هل يجب أن نترك إعادة بناء مؤسسات ليبيا لمؤسسات أجنبية ثم نشكو؟ أجبته بأن القائمين على الدولة المصرية مشغولون فضحك - لا أدري لمَ - وسألني عن المجتمع المدني، هل هو مشغول أيضًا؟ هل يصح ترك عملية تنظيم المجتمع المدني في ليبيا لـ«فريدم هاوس» وغيرها من المنظمات؟ أليس من واجب منظمات المجتمع المدني في مصر التعاون مع تلك التي في تونس والاهتمام بمثيلتها في ليبيا؟

ثم، وكأنما ليجهز عليَّ، سألني: أليس موضوع مياه النيل وتأمين منابعه ومجراه أهم قضايا الأمن القومي المصري في إفريقيا؟ أومأت، فاستطرد: وهل يمكن تأمين تلك المصالح بشكل منعزل عن الوضع في منطقة ساحل الصحراء الإفريقي كله؟ أليس هذا الحزام الإفريقي - من مالي وحتى غرب السودان - متصلًا بالأمر؟ ألا يشكل وحدة متكاملة من المخاطر والفرص؟ فكيف يمكن أن تكون مصر غائبة عن هذا الحزام؟ وكيف يمكن لمصر وتونس وليبيا - والجزائر طبعًا حين تلحق بهم - ألا يعملوا معًا لتدبر مصالحهم في هذا الأمر؟

سكتُّ ولم أرد؛ فأنا أعلم أنه محق. لكني أعلم أيضًا أن الضرب في الميت حرام، وألا فائدة من نصح القائمين على الأمر في مصر أو لفت نظرهم. قلت لمحدثي: لا تحزن، لننتظر حتى نأتي بحكومة حقيقية، وساعتها يكون لنا قول آخر.

أم الدنيا

في يومي الأخير بتونس حضرت مناقشة شارك فيها اثنا عشر من المثقفين المغاربة، من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. والحقيقة أن مستوى المناقشة قد بهرني وأسعدني، ودفعني مرة أخرى للتفكير والتأمل في تقوقعنا نحن المصريين حول أنفسنا ومثقفينا وانقطاعنا عن زملائنا العرب. كانت المناقشة حول مشكلات العمل العربي المشترك والجامعة العربية، وقد حضرت مناقشات حول نفس الموضوع في مصر، لكني لم أسمع هنا كثير كلام عن المؤامرة الأمريكية على الإرادة العربية، ولا عن الدور الإسرائيلي في إفشال الجامعة العربية، ولا أي من الترهات التي أصابت تفكيرنا وتغلغلت فيه.

لم يختلف المثقفون هنا في وصف الحال: عقود من فشل العمل العربي المشترك تقريبًا في كل مجالاته: من السياسي للاقتصادي للتعليمي للثقافي، لكنهم اختلفوا في منهجهم لتحليل أسباب هذا الفشل؛ فلم يلقوا باللوم إلا على المتسببين في الفشل أنفسهم. بحثوا عن الأسباب الهيكلية الكامنة خلف هذا الفشل، وطرحوا طرق الخروج منه إن أراد العرب النهوض بعملهم المشترك أو التصرف ككتلة أو كأمة. تحليل واقعي، يربط النتائج بأسبابها بمنطقية، يستند للواقع الذي يمكن لأي مستمع أن يتحقق من صدقه أو كذبه، دون خيالات ودون نظريات لا يمكن التحقق منها، ودون إلقاء للمسؤولية على غيرنا.

لم يفت الفارق في طريقة التفكير على أحد من المصريين الحاضرين. مال عليَّ زميل وهمس ضاحكًا: واضح أن التعليم يُحدث فرقًا في التفكير! مُحقٌّ زميلي؛ فعلًا التعليم في أقطار المغرب العربي أفضل من التعليم المصري بمراحل. ولذلك أثره على المستوى الثقافي العام ولا شك. لكن هذا الكلام يضايق عموم المصريين؛ فنحن معتدون بأنفسنا،

ونحب أن نعتقد أننا خير أمة أُخرجت للناس، وأن الطفل المصري أذكى طفل، وأن مصر أم الدنيا، ورائدة العالم العربي في كل المجالات، لكنها يا حرام تفتقر للموارد. نحب هذه الأغطية التي نداري بها تدهور حالنا.

آن الآوان أن نلقي جانبًا بكل هذه الأغطية الخرافية التي لا تغطي شيئًا، وأن نواجه أنفسنا وتدهور حالنا كما هو، وأن نتخلص من الغرور الذي يحول بيننا وبين التعلم من غيرنا وإصلاح أحوالنا. لا أخاطب هنا عواجيز الفرح، فلن يتغيروا ولن يُغيروا من طريقة تفكيرهم التي أودت بنا لما نحن فيه، وإنما أتحدث إلى الشباب ومَن على استعداد للتفكير بطريقة جديدة واقعية وعملية تركز على الإنجاز لا على الكلام الفارغ من المضمون. أخاطب هؤلاء الذين شاركوا في الثورة، بالعمل أو الكلمة أو التأييد، أن استكمال الثورة السياسية هو أن ننظر لأنفسنا في المرآة لا في عيوننا، نرى ما نحن فيه وما يجب أن نكون عليه دون خلط بينهما، كي نستطيع الانتقال من الأول للثاني.

آن الوقت لنا كمصريين أن نكف عن التعامل مع بقية العرب بمنطق القبائل المتناحرة، نفاخرهم ونتنافس معهم على زعامات صغيرة لا تُغني ولا تُسمن من جوع. نتقاتل على ناقة ضلَّت من واحد وأخذها الثاني، أو مسبة قالها واحد فأصابت الثاني.

آن لنا أن نخرج من منطق حرب البسوس التي دارت رحاها فيما يقال أربعين عامًا بسبب اثنين تنافسا: مَن يروي قطيعه قبل الآخر... أيُّ بؤس!

أقول للشباب ومَن ينحو نحوهم: لا تقيدوا أنفسكم بعالم المثقفين المصريين الضيق، فأمامكم فضاء واسع من المحيط إلى الخليج، مفكرون وأساتذة وأدباء عرب، يكتبون بلغتنا، ويطرحون رؤى لمشاكلنا لا يمكن إلا أن تغني خبرتنا وتفكيرنا. كل العرب لنا ومنا، فلنأخذ منهم ونتعلم دون حساسيات ونعرات الماضي. لنفتح أعيننا وصدورنا لهواء آخر، فكل الهواء لنا. وإن كان صحيحًا أن مصر أم الدنيا، فلا يجب أن ننشغل بالأم عن الدنيا نفسها.

النور والظلام

كل مَن قُتل في بورسعيد له أب وأم، رافقاه منذ كان صورة على شاشة السونار، وأرقام في تقرير معمل التحليل، وقياس مستوى السكر عند الأم، ونوع الدم لدى الوالدين، ومستشفى الولادة وموعدها، وإطعام الأم، ومصاريف كل ذلك وما سيأتي، شراء الأشياء الصغيرة: فراش للرضيع وملابس وحفاضات مقاس صفر حتى ثلاثة أشهر، وأول الرضاعة، وهل تلقف ثدي أمه أم لا؟ وهل سنستعمل حليبًا صناعيًّا؟ الرضيع الذي لا ينام، والذي ينام كثيرًا، القلق من أن يختنق في ملاءة السرير إن نام على وجهه، وأن يبتلع القَشط إن نام على ظهره، وأن يرتطم بحافة الفراش إن أنمته على جنبه. وتترقب، ابتسمَ، رفع رأسه لأول مرة وكأنه يتأهب للقيام، ضاقت الملابس، وانتظم الرضيع أكثر في مواعيد، وتشتري له ملابس مقاس ستة إلى تسعة أشهر، بدء الطعام مع الرضاعة، ورفضه الطعام وتحايلك عليه، يقوم، يضحك بصوت عالٍ، يبكي كثيرًا، نومه خفيف، ينام في النهار ويظل يقظًا طول الليل، حرارة، حساسية، أشياء أخرى تحتاجها. ماذا ستفعل الأم: هل تعود إلى العمل أم تجدد الإجازة؟ وماذا سيفعل الأب: هل يشارك أم يتهرب فتعاقبه نفسه وزوجته والرضيع؟ والمصاريف: هل نذهب به إلى حضانة أم أن الوقت مبكرٌ؟ وهل نأتي بأحد ليساعدك؟ هل تثقي بهذه المرأة؟ ألم تسمعي قصص الرعب عن المربيات؟ مدي الإجازة، وحياتي؟ والمصاريف؟ هل ستساعدك أمك، وبأي ثمن من أعصابك وأعصابها. عام كامل، سِنتان ظهرتا في فكه السفلي، لكن لعابه يسيل طول الوقت ويبلل صدره: هل هذا طبيعي أم نستشير الطبيب؟ أخشى أن يصاب بالبرد كالمرة السابقة، يقف وَحده، ويضحك منتصرًا، وأنت تنظر إليه وكأنه أتى بالمعجزة التي لم تشهدها من قبل، وقف، ومشى خطوة وسقط. ثم تقضي عامًا كاملًا تطارده لتحميه من السقوط وهو يفر منك كي يمشي، كي يجد نفسه.

ثم تستمر تلك المطاردة لعشرين عامًا. ليست الأحداث الكبرى هي المهمة، ليس أول يوم مشى وحده، ولا أول يوم في الحضانة وبكاؤه المستمر، ولا أول يوم أطعم نفسه وملابسه والكرسي، ولا أول كتاب أصبح له، ولا أول لعبة اهتم بها، ولا أول كلمة نطقها، ولا أول وعكة صحية أو تعافي. ليس الذهاب للمدرسة، ولا أول صديق له أو مشاجرة، ولا أول مباراة شاهدها، ولا اللحظة التي قرر فيها ـ لسبب لن تفهمه أبدًا ـ أنه أهلاوي وليس زملكاوي، ولا الملابس التي تشتريها، ولا تلك التي صغرت عليه دون أن يرتديها إلا مرات قليلة. ليست أول مرة أرسل لك قبلة أو طبعها على جبينك أو أهداك حضنًا. ليست أول مرة غضب، وأضرب عن الطعام، وانزوى في البيت. ليست أول مرة خرج فيها وحده، مع شخص تثق به، لكنك مع ذلك تخاف وتترقب عودته، ولا أول مرة خرج فيها مع أصدقاء لست متأكدًا منهم. ليست أول مرة تلحظ عليه علامات البلوغ، ولا الأسئلة التي تراوده ويتحرج من طرحها، ولا أول مرة فاجأك بها بسؤال أحرجك أنت. ليست أول مرة اكتشفت أن له أفكارًا وحياة خاصة به لا يشاركك إياها، وأنه ينظر إليك من الخارج، ويقيمك في ذهنه لكنه لا يُفصح، وأنه يسخر أحيانًا مع إخوة له أو أقرباء من هؤلاء الكبار. ليست أول مرة تكتشف أنك أنت صرت من الكبار، بسببه. ليست كل هذه المناسبات الشهيرة، بل كل الأوقات فيما بينها، كل اللحظات البسيطة الهادئة التي ترقب فيها ابنك وهو يكبر، بلا توقف. كل اللحظات غير المهمة، وغير المسجلة، تلك التي لا اسم لها غير أنها هي حياة ابنك وحياتك أنت معه.

ثم يأتي القاتل ويقصف هذه الحياة ببلطته. ظلمة كاملة!

يا مَن تجدون أنفسكم اليوم في الظلام: واجهوا الظلمات بالنور، لا بمزيد من الظلام.

إنت بتقول توافقي؟

شاء القدر، وتصاريف الخدمة الدبلوماسية، أن أقضي أكثر من عشر سنوات في العمل على ملف العلاقات العربية الإسرائيلية، قضيت منها خمس سنوات كاملة في إسرائيل، أرقب وأدرس وأحاول أن أفهم كيف يعمل هذا الكيان، عين العاصفة وفوهة البركان وقلب الصراع، هذا الكيان الصغير المعقد الذي يؤثر في هدوئه وعنفه على حياتنا كلها. وقد تعلَّمت بعض الأشياء خلال هذه السنوات، من ضمنها فهم بعض طرق الحصار والإرهاب الإعلامي والسياسي الذي تمارسه المؤسسة الإسرائيلية على مَن تغضب عليهم، وكيف تقوم ـ من خلال ذلك ـ بإخراس معظم منتقديها وإضفاء شرعية على ما لا شرعية له.

يحدث ذلك باستخدام آليات عديدة، أقلها تكلفة ما يمكن تسميته بـ«التخويف الإيهامي الجماعي». كيف؟ بنفس طريقة الزوج الذي تقول له زوجته «صباح الخير» فيتظاهر بالانزعاج الشديد وينفعل صارخًا فيها: «صباح الخير؟ إنتي بتقولي صباح الخير؟». تبدأ المسألة هكذا، ثم يحول الزوج هذا التخويف البسيط لموجة كاملة؛ فبعد أن يصرخ في زوجته يرفع سماعة التليفون ويتصل بعدد من أصدقائها وعائلتيهما ـ متواطئ معهم ـ ويقول لهم: «تصوروا، فلانة بتقولي صباح الخير». بعد قليل، يتصل المتواطئون بها ليسألوها: «هل قلت فعلًا صباح الخير لزوجك؟ طيب ليه؟ حد يعمل كده؟ ما انتي عارفة إنه حساس وبيمر بوقت صعب، لأ، لأ لازم تصالحيه». وهكذا يضيق الخناق على الزوجة المسكينة حتى لا تجد مفرًّا سوى أن تبدأ في «شرح موقفها» للزوج، وهو يتمنع، ويطلب توضيحات، وتأكيدات، وضمانات، ومصالحات، وتعويضات. وبعد ذلك كله، يصبح موقفه أقوى، ويسير نافخًا ريشه، ولا تستطيع أن تكلمه في المرة التالية التي يكون هناك فيها داع للكلام، ويصبح الخناق معه في المرة التالية أصعب.

هذا بالضبط ما تفعله المؤسسة الإسرائيلية حين تقرر الضغط على أحد منتقديها: يبحثون فيما قاله وكتبه الشخص المستهدف، وليكن أنا مثلًا، فيجدون هذا المقال. وتبدأ الحملة بمقال يقول إن دبلوماسيًّا مصريًّا سابقًا يتهم إسرائيل بإخراس منتقديها، ويعقب ذلك موجة من المقالات التي تكرر وتستنكر هذه «التهمة»، وتطورها إلى ما هو أبعد ـ مثل معاداة السامية والدعوة لكراهية اليهود والعمل على تدمير إسرائيل وما إلى ذلك ـ ثم تنهال على الكاتب طلبات المقابلات من أجل أن «يستوضحوا» ما إذا كان قد ادعى فعلًا أن إسرائيل تخرس منتقديها، فإن أنكر ما قاله صار كذابًا وأمثولة وقضي عليه، وإن أكده أصبح السؤال: لمَ يكره اليهود ويعاديهم؟ وما إذا كان ينادي بالقضاء على إسرائيل؟ وهكذا. نتيجة هذه الحملة تكون ليس فقط تشويه الكاتب والنيل من مصداقيته لدى الجمهور (الذي عادة لا يقرأ التفاصيل ويتأثر بالهمس والهمز الذي يسمعه)، وإنما أيضًا تخويف بقية الكتاب وردعهم عن التطرق لموضوع إسرائيل والإعلام، أو حتى عن التطرق لإسرائيل وأفعالها من بابه.

ما الذي ذكَّرني بذلك وقد تركته منذ سنوات؟ حالة الصراخ الجماعية ضد فكرة «الرئيس التوافقي». كان التوافق فكرة حسنة حين كان موضوعه صديق للعسكر والإخوان، أما حين دفع العقلاء باسم مرشح حقيقي قريب فعلًا من أفكار الثورة وطموحاتها، قامت آلة التخويف والإرهاب تصرخ: توافقي؟ تريدون التوافق؟ ثانية؟ الويل لكم؛ ألم يكفكم توافق؟ بل وصرَّح أحد مرشحي الرئاسة بأن «الرئيس التوافقي خطر وتآمر على مصر وتضييع لمكتسبات الثورة». هكذا! فجأة أصبح توافق فئات الشعب وقواه السياسية على شخصية تُقدم نفسها للشعب ليقرر ما إذا كان سينتخبها أم لا خطرًا وتآمرًا! التوافق بين الناس أصبح خطرًا وتآمرًا! والرئيس التونسي الذي كنا نتغزل في كونه جاء بالتوافق؟ وفكرة توافق مجلس الشعب على رئيس مدني؟ اختفى كل ذلك، وارتعشت الأقلام واعتذرت الأفواه خوفًا: «لا، لا، لم نقصد والعياذ بالله التوافق»، «التوافق فكرة تنتمي لعصر ما قبل الثورة»، وهكذا؛ كيلا يجسر أحد على طرح شخصية للتوافق بعد ذلك. والنتيجة الوحيدة لهذا الإرهاب ـ طبعًا ـ أن يتوافق العسكر والإخوان على شخصية المرشح في هدوء، بعيدًا عن أعين الشعب وقوى الثورة المشغولين بهز رؤوسهم استنكارًا لفكرة التوافق.

خسارة نبيل

خسرنا نبيل العربي مرشحًا يكاد يكون مثاليًّا لرئاسة مصر في انتقالها الصعب للديمقراطية، وربحت قوى الفوضى مزيدًا من الفوضى. بمجرد أن أصبح اسمه مطروحًا بشكل فعلي، انطلقت آلات التشهير ضده، فصبت عليه في ليلة واحدة شتى التهم، واستباحت الخوض في ذمته وولائه وأسرته وتاريخه. لا يحتاج التشهير إلى دليل، بل لأبواق، وهي كثيرة. ولا يحتاج التشهير إلى منطق؛ فيمكنك أن تتهم نفس الرجل بأنه عميل لدول الخليج ولسوريا وإيران وأمريكا في نفس الوقت. أي كلام يمشي، المهم أن يكون جارحًا وصادمًا ومكثفًا بحيث لا يمكن للمستهدف الرد عليه كله، وإن حاول قضى وقته كله في الرد بما يزيد من تكرار التهم نفسها، وإن لم يرد قيل إن صمته إثبات للتهم. نفس ما حدث من حملة تشهير بمحمد البرادعي.

نبيل العربي، لمن لا يعرفه، رجل دولة حقيقي، ومواطن بسيط في آنٍ واحد. تاريخه المهني ناصع النجاح والأخلاق. لم أعمل معه قطُّ، لكني في كل مكان ذهبت إليه سمعت مديحًا في أخلاق ونزاهة الرجل وقدراته المهنية. دبلوماسيو العالم الثالث يُجلُّونه لدفاعه الصلب عن قضايا وهموم دولهم، سواء في الأمم المتحدة أو في محكمة العدل الدولية التي كان قاضيًا فيها. ممثلو الدول الأوروبية يحترمون استقلاله، وفي نفس الوقت تعقله وبُعده عن المهاترات التي يقع فيها دعاة الاستقلال. أما الأمريكان فيلخص موقفهم ما قاله لي مساعد وزير الخارجية الأمريكي منذ سنوات؛ أنه كلما رأى نبيل العربي يتحدث في مجلس الأمن ندم على دعم بلاده لترشح مصر لعضوية المجلس!

عرفت نبيل العربي كمواطن حين التقيته بعد تنحي مبارك في عشاء مع وزير خارجية

أستراليا الزائر. ما سمعته منه مباشرة أكد لي ما سمعته عنه: مواطن مصري في الصميم، بسيط، وعقله وقلبه في المكان السليم، إيمانه حقيقي وراسخ بضرورة تمتع الشعب المصري بحقوق الإنسان المكفولة لكل البشر، وبضرورة رسم خريطة طريق للمرحلة الانتقالية تضمن بناء نظام سياسي ديمقراطي حقيقي وليس بشكل مظهري، بحيث يقطع خيط الاستبداد الطويل، وبضرورة مساعدة العالم الخارجي مصر وفقًا لأولوياتها ورؤيتها الخاصة.

نبيل العربي ليس من شباب الثورة، وليس من تيار الإسلام السياسي، وليس من المؤسسة العسكرية الأمنية، لكنه رجل دولة، ومواطن. يفهم جيدًا وبعمق حاجة مصر ـ مجتمعًا ودولة ـ للتغيير الشامل والعميق، ولتطهير خطايا الماضي وبناء المستقبل لكل أطياف مصر وفئاتها. ليس رجلًا تصادميًّا، لديه هدوء ومرونة من عملٍ بالدبلوماسية طيلة حياته، لكنه لا يخلط الحق بالباطل، ولديه وضوح رؤية وصلابة مَن كان رجل قانون طيلة حياته.

لسنا بلدًا ذا نظام ديمقراطي مستقر، تُجري أحزابه انتخابات أولية داخل جمهور الحزب كي تخرج بمرشح له الفرصة الأكبر في الفوز. لسنا بلدًا ديمقراطيًّا مستقرًّا تبلورت قواه السياسية واتضحت ولاءات الناس واستقرت أنماط التصويت. لسنا بلدًا ديمقراطيًّا مستقرًّا يبني فيه السياسيون اسمهم وتاريخهم في مسار مفتوح وعلني، بحيث يمكن للناس الحكم عليهم حين يترشحون. لسنا أيًّا من هذا، بل نحن بلد خارج من مئات السنين من الحكم الاستبدادي. إن كنا نسينا فلنتذكر: نحن بلد لم نختر رئيسنا إلا مرة واحدة منذ مائتي عام، والباقي فُرض علينا.

وشخص بهذه الصفات وهذا التاريخ، يكاد يكون مثاليًّا لرئاسة مصر الانتقالية، ومستحقًّا ـ في رأيي ـ لدعم كل القوى السياسية التي تريد لمصر انتقالًا نحو ديمقراطية مستقرة خلال السنوات الأربع القادمة، ولثقة الشعب الحائر الباحث عن شخص يستحق الثقة ولا يكون محسوبًا على تيار دون تيار.

لكن آلة الدمار دفعت بالعربي بعيدًا، وعدنا للفوضى الأثيرة لأهل الفوضى: مرشحون إسلاميون لا يريدهم الديمقراطيون ولا العسكر، ومرشحون عسكريون لا يريدهم الديمقراطيون ولا الإسلاميون، ومرشحون ديمقراطيون يثيرون ذعر

الإسلاميين والعسكر، ومرشحون فلول وبقايا نظام لا يريدهم أحد. ولن ينجح أحد من هؤلاء في الحصول على أغلبية تفوق الخمسين في المائة. هل مكتوب علينا أن يحكمنا رئيس لم تختاره أغلبية؟

خسارة أيها النبيل العربي. أو كما قال محمود درويش: «خسرنا، ولم يربح الحب شيئًا».

الـزار

بدأتُ فعلًا أتمنى أن تكون هناك ثورة مضادة؛ لأن الاحتمال الآخر، وهو أنه لا أحد يقود السفينة على الإطلاق، هو كارثة أكبر.

وزراء يجرون في مكانهم، بعضهم يحاول تجميل صورته، وبعضهم يحاول التماسك في مكانه، وبعضهم يحاول الاختباء، والبعض الآخر يمسك بكرسيه ويطيح فيما حوله مهشمًا دون قيد من ضمير أو من سلطة أخرى.

وبرلمان يجسد خيبة الأمل: تسلَّم سلطة التشريع فلم يُشرِّع، وتسلَّم تمثيل الأمة في وسط ثورة فلم يُمثلها، وبدلًا من الاضطلاع بعمله الأصلي وتحمل مسؤولياته قرر أن يتكلم بلا توقف، فترك الشهداء، وظروف وجدول تسليم السُّلطة لمدنيين منتخبين، وإنقاذ الاقتصاد المتهاوي، وحماية أمن المواطنين وتطهير أجهزة الأمن، وصيانة علاقاتنا الخارجية وتجنيدها لخدمة مصلحة الناس، وأخذ يتكلم. وحين قالوا له إن الكلام ليس مهمته ولا بد له من الفعل، كوَّن لجانًا لتقصي حقائق، وأتى بالوزراء ليتشاجر معهم، وبحث عن زياد العليمي وما قاله خارج المجلس ليحاسبه عليه، وصوَّت على صيغة اعتذاره، وناقش ما إذا كانت تشكل اعتذارًا.

ومجلس عسكري يراوح بين الملل وفقدان الأعصاب، يركز ما بقي لديه من طاقة واهتمام على الموضوعات الأهم له، والباقي سُدى.

ورجال عينوا أنفسهم متحدثين باسم الدين، طاحوا في الخلق فُتيا وترويعًا.

ومرشحون رئاسيون غير محتملين يزدادون عدم احتمال.

وقوى سياسية، يُفترض فيها العقل والمسؤولية، تقود البلاد في مغامرات خاسرة حتى لو نجحت.

وصراخ في المجال العام، واتهامات بالخيانة والعِمالة والقتل والنهب والكفر والتآمر.

زار، بلا كوديا.

وفي وسط هذا الزار، يستمر القتل والترهيب، ويستمر نهب المال العام، ويستمر الاستبداد بصنع القرار، ويستمر التضليل، ويستمر الفقر والظلم الفادح، ويستمر إظلام العقول وسد منافذ النور، ونغوص في الوحل أكثر، ويصبح الخروج منه أصعب وأكثر تكلفة، ونتعب.

لو كان الزار مقصودًا به إنهاكنا، وبعد أن نسقط على الأرض سيدخل فريق يقظ ويقود السفينة لكان ذلك خدعة مشينة، لكنه سيكون أمرًا مطمئنًا، فلن نرتطم بشيء ونغرق، وبعد أن يتموا مؤامرتهم سيفيق الناس من الإغماء ويقتصوا منهم.

أما الكارثة الكبرى فهي ألا يكون الزار مقصودًا، وأن يكون الأمر قد خرج فعلًا عن سيطرة الجميع، حتى الثورة المضادة، وتكون قمرة القيادة خالية، والكل مشغول بالدوران حول نفسه والهتاف «الله حي». ثم نسقط جميعًا، واحدًا تلو الآخر، وتظل السفينة سائرة في الظلام بالدفع الذاتي مسافة حتى ترتطم بشيء ما.

طبعًا هناك حل. طبعًا لو أفاق المجلس العسكري والإخوان المسلمون وتعاونوا مع القوى الديمقراطية المدنية، وتعاملوا كشركاء في الوطن وليس كغرماء، لأنقذوا البلد وأنفسهم، وقادوا السفينة نحو آفاق أرحب. لكنهم في أغلب الظن لن يفعلوا؛ لأنهم هكذا، ولو كانوا غير هذا لما وصلنا هنا. إذن علينا نحن ـ الذين نحاول البقاء يقظين وسط هذا الزار ـ أن نتحرك على أساس أن القوتين السياسيتين الكبيرتين اللتين تقتسمان السُّلطة، تشريعًا وتنفيذًا، مفقود الأمل فيهما.

وماذا نفعل؟ نبقى أحياء، يقظين، لا نشارك في الزار، بل نركز جهدنا على تنظيم صفوفنا، وتدريب أنفسنا على التدخل، وإنقاذ السفينة حين يقودها هؤلاء إلى الغرق.

كيف نفعل هذا؟ ثلاث خطوات: ننظم أنفسنا في كيان سياسي، ونعمل مع الناس حول قضاياها دون عراك أيديولوجي، ونبلور سياسات بديلة للجمهورية القادمة.

طوق النجاة

إن كانت الأجهزة الأمنية والعسكرية ترى الثورة على أنها مخطط إخواني لإسقاط الدولة، فإن النتيجة المنطقية لذلك هي أن تكون خطوات التحول الديمقراطي الجارية مجرد مناورة تمهد لانقضاض هذه الأجهزة على الإخوان المسلمين واستعادة السيطرة على الحكم، وسألت إن كان يمكن لهذه الخطة الافتراضية النجاح. وبينما كنت أكتب ذلك، وفر عليَّ الأستاذ إبراهيم عيسى خطوتين، وكتب في عموده اليومي أمس يصف عملية إعادة صياغة القوات المسلحة التي يمكن للإخوان القيام بها بعد تسلمهم مقاليد السُّلطة التنفيذية. وأنا أتفق مع خلاصة ما ذهب إليه في مقاله، فأي خطة لاحتواء الإخوان والانقلاب على نجاحهم الانتخابي مصيرها في رأيي الفشل. بل وأزيد على ذلك فأقول إن أي محاولة انقلابية من هذا النوع ستؤدي لتسريع عملية إعادة صياغة المؤسسات الأمنية والعسكرية من قبل الإخوان على النحو الذي ذكره الأستاذ إبراهيم عيسى في مقاله، أو على النحو الذي قامت به حركة حماس في غزة.

فما الحل إذن؟ هل مكتوب علينا كمصريين الوقوع بين سلطوية الأمن وسلطوية الإخوان؟ هل اختياراتنا الوحيدة هي بين مصر مبارك وغزة حماس؟ أقول لا. هذا الخيار المر ليس مكتوبًا علينا، وهناك طريق ثالث ينجينا من كلا المصيرين التعيسين. الطريق الثالث يتطلب من أجهزة الدولة ـ ولنسمِّها العسكر اختصارًا ـ ومن الإخوان أن يقبلا بوجود القوة الثالثة التي يتجاهلاها، وهي قوى الثورة الديمقراطية، وأن يفسحا لها مكانًا بينهما كشريك ثالث، بدلًا من محاولات احتوائها وتجنيدها وتشتيتها والقضاء عليها. وأن يدركا أن إفساح المجال لهذه القوة الثالثة هو طوق النجاة لكل منهما؛ لأن هذه القوة الثالثة هي التي ستُعيد التوازن لمعادلة القوة بين العسكر وبين والإخوان، بحيث ينتقلا من

معادلة صفرية، يشكل فيها مكسب كل طرف خسارة للطرف الآخر، إلى شراكة بين قوى ثلاث، تعمل مع بعضها وتنافس بعضها، تتعاون أحيانًا وتتصارع أحيانًا، ولكن وفق قواعد يتفق عليها الثلاث. هذه القواعد تحمي مؤسسات الدولة من العبث، ومن الوقوع فريسة للصراعات السياسية، ولكن أيضًا تحمي القوى السياسية من توحش هذه المؤسسات وتحولها لجهة حاكمة. وهذه القواعد تحمي أيضًا القوى السياسية ضد تقلبات الزمن، وضد المحاولات الانقلابية بما تحمله من فرص للاضطهاد والإقصاء.

ولم يقبل أيٌّ من العملاقين الحاليين تقييد نفسه؟ لأن تكلفة الصراع بينهما ستكون باهظة على كليهما أيًّا كان المنتصر الفوري، ولأن انتصار طرف لن يؤدي لاختفاء الطرف الآخر تمامًا، بل سيواصل عرقلة وإيذاء الطرف الثاني، ولأن هناك عملاقًا ثالثًا اسمه قوى الثورة الديمقراطية، ما زال غير متبلور وأشعث ومفكك ويجري حول نفسه، لكنه سيقوم ولو بعد حين، وإن لم يجد له مكانًا سيفسح لنفسه مكانًا بالعافية. الاختيار إذن بين سِلم أهلي (له ثمن) وبين الدخول في حالة طويلة الأمد من الصراع الداخلي الذي لا يمكن لأحد أن ينتصر فيه انتصارًا حاسمًا ومستقرًّا.

تفادي هذا الصراع المستمر، وبناء حالة مستقرة سياسيًّا تسمح للجميع بالتنافس السلمي، يتطلب عقدًا سياسيًّا بين أطراف المعادلة السياسية المصرية الجدد: العسكر (بالمعنى الواسع الذي يشمل هؤلاء الممسكين بتلابيب الدولة وأجهزتها)، والإسلاميون، وقوى الثورة الديمقراطية. هذا العقد يحمي أجهزة الدولة، وينظِّم عملية إصلاحها، بحيث يُخرجها من دائرة الصراع السياسي، ويحمي استقلالها ومهنيتها وثوابتها الوطنية، وينظِّم قواعد العمل السياسي، بحيث يُطمئن كل فصيل على مستقبل حقوقه وقدرته على الدعوة والنشاط والمنافسة على الحكم، ويخلق آلية للتحكيم ومعالجة الأزمات حين يحدث خلاف بين هذه القوى.

هناكِ طوق للنجاة، دومًا، لكن ـ غير الصدف ـ لا تنجو الناس من تلقاء أنفسها، بل من خلال العمل العاقل. والعقلاء كثيرون، أو هكذا أظن.

وصفة بلدي

يرى الكثيرون من مدعي العقل في هذا البلد، وأنا منهم، أن إنقاذ مصر من المهالك التي تقاد إليها يكمن في توافق قواها السياسية الثلاث على قواعد للنظام السياسي الجديد، بحيث لا يكون الأمر صراعًا بين المؤسسات الأمنية الحاكمة والإخوان الحاكمين، مع لعب القوى الديمقراطية المدنية دور الوقود الذي يشعله كلاهما لمصلحته، بل تكون شراكة ثلاثية تراعي مصالحهم الأساسية. وكلما قلت هذا الكلام سأل أحد الحاكمين في تحسر: فكرة ممتازة، ولكن كيف؟ وأظن أن السؤال بلاغي، لا يبحث به السائل عن إجابة حقيقية. تمامًا مثلما ظل الرئيس مبارك يسأل حين يُطلب منه تعيين نائب له: «بس مين؟»، ومثلما نسأل كل مرة نطالب فيها بتغيير مسؤول أو سياسة: «وما البديل؟».

لكني سأجيب، مرة أخيرة من باب تسجيل الوصفة، حتى إذا سألني أحد بعد ذلك أستطيع إحالته للمقال اختصارًا. الوصفة يا سادة سهلة جدًّا ومجربة، وهي عبارة عن اتفاق بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين والمعسكر الديمقراطي المفكك (ينوب عنه ممثلون من الكتلة المصرية والثورة مستمرة، وخمسة ستة يختارهم شباب الثورة بائتلافاته ومبادراته)، ويشمل عشر نقاط:

١ ـ الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين.

٢ ـ وقف الحملات الإعلامية ضد شباب الثورة ومناصريها، وتشكيل مجلس أعلى للإعلام تُمثل فيه القوى السياسية الثلاث، ويتولى سلطات وزير الإعلام، ويبدأ عملية إعادة هيكلة الإعلام بغرض تحقيق استقلاله.

٣ ـ التحفظ على رموز النظام القديم وعزلهم عن الحياة السياسية.

٤ ـ خطة إصلاح الأجهزة الأمنية وحمايتها وفصلها عن السياسة.

٥ ـ برنامج المحاسبة عن جرائم الماضي، ودرجات المحاسبة والعفو، والمصالحة.

٦ ـ كيفية الإشراف المشترك على انتخابات الرئاسة، وقانون الانتخاب، وموعده.

٧ ـ تشكيل لجنة صياغة الدستور من خارج البرلمان ـ لتفادي الإقصاء وقصص دستورية البرلمان ـ وبشكل يعكس تمثيلًا متساويًا للقوى السياسية الثلاث ولجميع فئات الشعب (بما في ذلك المسيحيون والنساء وكل من استبعدته الانتخابات).

٨ ـ حزمة إجراءات اقتصادية لتفادي الانهيار المالي والاقتصادي.

٩ ـ قواعد وضوابط الاحتجاج، من التظاهر وحتى العصيان المدني.

١٠ ـ تشكيل حكومة إنقاذ وطني والتغييرات الرئيسية الفورية في المناصب العامة.

هذه هي الوصفة، قد يختلف الناس على صياغة بعض بنودها، لكني لا أظن أن هناك خلافًا على استحسان اتجاهها العام. وأعلم ألا جديد في هذه النقاط، وأنها طُرحت من قبل. وأظن أن الجهتين الحاكمتين، الأجهزة الأمنية والإخوان، لن يعيروها اهتمامًا، ومثلما يسأل معظم المدخنين عن وصفة الإقلاع عن التدخين كي يوهموا أنفسهم والآخرين أنهم عازمون على ذلك، ومثلما يسأل البعض عن وصفات التخسيس تعويضًا عن شعورهم بالبدانة، يسأل الحاكمان عن كيفية الخروج من عناقهما الدامي الذي سيُغرقنا معهم دون نية الاستماع للنصيحة، لأن كلًّا منهما لا يرغب في التقاسم، لا مع الآخر، ولا مع القوى الديمقراطية التي يراها مفككة وهزيلة وعلى وشك الاحتراق.

ومن ثَمَّ فإني أتوقع أن يهز الحاكمان رأسيهما أسفًا، ويؤكدان أنهما كانا يودان اتباع هذه الوصفة، لكن ذلك مستحيل بسبب معارضة الطرف الآخر، وبسبب تفكك قوى الثورة. ثم يمضي كلٌّ منهما في طريقه الذي رسمه لنفسه، لأنه يعتقد أنه أقوى وأذكى من الأطراف الأخرى، ويظن أنه سينتصر عليهم ولن يمكنهم. لكن الحقيقة الحسابية البسيطة تقول إنه من المستحيل أن ينتصر الجميع، ومن ثَمَّ فأحدهما على

الأقل مخطئ في حساباته. لكن من الممكن أن يخطئ الطرفان، ومن الممكن أن يخسر الجميع، ونحن معهم.

والعمل؟ أن تقوم القوى التي تريد لأهداف الثورة أن تتحقق فعلًا بتوحيد جهودها ـ وليس بالضرورة كياناتها ـ وأن تحمي نفسها وتنأى بها عن الفخاخ المنصوبة لها، وتضع خططها لإعادة بناء بلدنا التي يدفعها الآخرون نحو التهلكة.

ليمونة للرئيس القادم

ماذا سنفعل في انتخابات الرئاسة الوشيكة؟ نعم، قلت من قبل إن هذه الانتخابات فقدت معناها ولم تعد انتخابات تنافسية مفتوحة بسبب إفساد الإطار السياسي العام الذي تتم فيه. وحين أعلن البرادعي أنه لن يترشح في هذا الإطار استصوبت قراره وأيدته. لكن هذا كله لا ينفي أن هناك انتخابات رئاسية ستُجرى في مصر، سيترشح لها أشخاص، ويتم التصويت، ويعلن فيها فائز. فماذا سنفعل؟ هل سنقاطع الانتخابات برمتها؟ لا أعتقد أن هناك نية جدية لدى أحد لفعل هذا. وما دمنا سنشارك، فلمن سنعطي صوتنا؟

هذا المقال إذن ليس موجهًا لمن لديه مرشح رئاسي يعرف أنه سيصوت له، بل لبقية القراء، سواء مَن كان لديهم مرشح وفقدوه لأي سبب، أو مَن لا يستطيعون الاختيار بين كل الأسماء التي طرحت نفسها حتى الآن. وأقترح أن ندع الأسماء جانبًا ولا نحاول المفاضلة بين المرشحين وشخصياتهم ومؤهلاتهم وخلفياتهم، فلا أحد منهم يفتح النِّفس. وبدلًا من مقارنة الأشخاص أقترح أن نعطي كل المرشحين (باستثناء رموز النظام السابق، ومَن لا رجاء فيهم) قائمة بالمطالب التي نرى أنها تشكل أولوياتنا في السنوات الأربع القادمة، ونرى إن كان يمكنه تبني هذه المطالب ووضعها في صدارة برنامجه، وتوفير ضمانات لالتزامه بتنفيذها إن صار رئيسًا.

ولا شك أن كل قارئ يستطيع أن يكتب الآن وفورًا قائمة بمطالبه وأولوياته، وأظن أننا لو وضعنا كلنا أولوياتنا ومطالبنا جنب بعضها لما اختلفت كثيرًا. على العموم قائمتي تضم خمسة مطالب رئيسية، مستعد لانتخاب المرشح الذي يلتزم بها علنًا، ويجعل تنفيذه لها معيار الحكم عليه أمام الشعب والتاريخ خلال السنوات القادمة.

أول هذه المطالب هو الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، وخصوصًا المدنيين الذين صدرت بحقهم أحكام من القضاء العسكري، ووقف جميع حملات التشويه والتخوين والمطاردة والمضايقة والترهيب ضد شباب ورموز ومناصري ونشطاء الثورة، سواء من قبل أجهزة الأمن أو القضاء أو الإعلام ـ أو من سلاح البلطجية ـ ومحاسبة كل مَن يتهم مواطنًا في ذمته أو شرفه أو وطنيته ما لم يكن اتهامه في صورة بلاغ إلى النائب العام مشفوعًا بأدلة ذات مصداقية.

وثاني هذه المطالب هو عزل رموز النظام القديم عن الحياة السياسية، وحماية المجتمع من مؤامراتهم، وتطهير مؤسسات الدولة من فلولهم، وبدء برنامج لتحقيق استقلال الإعلام وفصله عن السُّلطة التنفيذية خلال المدة الرئاسية القادمة، وكذلك برنامج لتحقيق استقلال القضاء عن وزارة العدل وبقية أذرع السُّلطة التنفيذية، وبرنامج إصلاح إداري يُعيد الكرامة للموظف العام ويضمن استقلال الوظيفة العامة عن تقلبات السياسة والحكم.

وثالث هذه المطالب هو تبني خطة لإصلاح الشرطة والأجهزة الأمنية تشرف على تنفيذها لجنة وطنية تضم قضاة مستقلين وممثلين للجمعيات الحقوقية ولأسر الشهداء.

ورابع هذه المطالب هو تبني برنامج للمصالحة الوطنية يتضمن المحاسبة عن والمصالحة مع جرائم وتجاوزات الماضي، بحيث يتم تنفيذه تحت إشراف لجنة وطنية تضم قضاة مستقلين وممثلين للمجتمع المدني.

وخامس هذه المطالب هو تعهد المرشح الرئاسي بألا يعتمد أو يوقع على أي ورقة رسمية ـ دستورًا كان أو قانونًا أو مرسومًا أو قرارًا أو حتى أمرًا إداريًا ـ يتعارض بأي شكل من الأشكال مع مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بدون مماحكات ووجع قلب.

هذه مطالب محددة، والإطار الزمني لتنفيذها لا يمكن أن يتجاوز الفترة الرئاسية التي سينتخب لها المرشح، وأعتقد أن عددًا قليلًا جدًّا من المرشحين الجادين يمكنهم ـ بأي قدر من المصداقية ـ تبني هذه المطالب. شخصيًّا أنا مستعد للتصويت لأي مرشح يتبناها ويضعها في صدارة برنامجه، وإن كان هناك أكثر من مرشح مستعد لفعل ذلك فليحدثونا عن ضمانات التنفيذ، وإن تساووا فيما سبق، سأختار منهم من هو أكثر فرصًا في حشد التأييد من بقية فئات المجتمع وأعطيه صوتي، وأعصر على روحي أكبر ليمونة أجدها في الثلاجة.

علامات الطريـق

كتبت لي صديقة مصرية عاشت حياتها داخل مؤسسات الدولة وتقيم بالخارج منذ سنوات قليلة ـ وهي بذلك تجمع بين عين بنت البلد وما يراه الغريب ـ كتبت تقييمها للوضع في مصر بعد زيارتها في الشهر الأخير تقول:

أولًا: تقييم: لم يعد لديَّ أي شك في مسؤولية المجلس العسكري عن الانفلات الأمني، فضلًا عن تبني خطة ممنهجة لتشويه كل مَن شارك في الثورة أو ما زال يدفع لتنفيذ كل مطالبها بشهادة شهود في موقع المسؤولية على وقائع محددة. خبرة المجلس السياسية معدومة، وحجم الأموال التي لا تخضع لأي رقابة برلمانية لا يمكن تخيله. الإخوان لن يواجهوا المجلس العسكري بأي شكل حتى يتم تسليم السُّلطة للرئيس المنتخب. على الرغم من تصريحات الإخوان عن الحريات الشخصية وحقوق المرأة لكنهم سيدفعون نحو تطبيق رؤيتهم هم لها ولكن بشكل تدريجي.

ثانيًا: تساؤلات: ما هي طبيعة الصفقة بين المجلس والإخوان؟ وإلى أي مدى سيتم احترامها من الطرفين؟ والتشبيه الذي سمعته هو أنهما طرفان متعانقان ولكن كل منهما يحمل خنجرًا وراء ظهره. هل سيتم تسليم السُّلطة لرئيس لا يأمن المجلس جانبه سواء بالنسبة للسلامة الشخصية لأعضائه أو بالنسبة لامتيازات الجيش واستقلالية قراراته؟ ماذا سيحدث لو فشل مجلس الشعب في انتخاب الجمعية التأسيسية أو فشلت الأخيرة في الانتهاء من الدستور قبل الموعد الذي سيتم تحديده للانتخابات الرئاسية؟ هل سيُلقي المجلس باللائمة على «المدنيين» ويؤجل الانتخابات؟ وما هو وقع هذا القرار على الشارع؟ على الرغم من الإنهاك والتخوين والتنكيل الذي طال القوى التي فجَّرت الثورة، هل استكانت الأخيرة أم تستعد

لمعركة أخرى إذا فشل المجلسان في تحقيق الانتقال السلمي للسلطة؟ كيف ستتصرف الأغلبية الصامتة الباحثة عن الاستقرار ولقمة العيش إذا لم يحدث تقدم ملموس في كليهما في المدى القريب، خصوصًا أن الأوضاع الاقتصادية تزداد سوءًا والأوضاع الأمنية تخرج رويدًا عن نطاق السيطرة؟

وختمت الصديقة تقييمها بأنه لا شك لديها في أن البلاد تتجه نحو «عاصفة كاملة»، ثم ـ تعقيبًا على مقالاتي الأخيرة ـ أرسلت تسألني عما إذا كنت أعتقد أن تلك العاصفة المتوقعة ستأتي على الأخضر واليابس.

وهو سؤالنا جميعًا أيها الصديقة. لا يزعم أحد منا أن لديه إجابة يقينية عنه. وأزيد على ذلك بأنه لا إجابة أصلًا عن هذا السؤال، بعد. ستنشأ الإجابة من خلال الممارسة ومن خلال إبحارنا في العاصفة التي لا شك لديَّ أنها آتية، بصور ودرجات مختلفة. مثل كل العواصف لن تكون الموجة الثانية من الثورة نتيجة عمل ـ أو خطة ـ جهة واحدة، بل ستكون نتيجة تضافر وتصارع عوامل عديدة ومشروعات وخطط وأخطاء جهات عديدة. ما يمكن للمجلس العسكري وللإخوان فعله لتأمين البلاد خلال العاصفة هو نفسه الذي يمكنهم الآن فعله لتجنبها. ولا يوجد مؤشر واحد على استعداد أي منهما لفعل شيء منه، كل ما لديهما لنا هو التعبير عن حُسن النوايا وطيب الأماني. السؤال هو: هل ستفعل القوة الثالثة، الديمقراطية، الثوري منها والإصلاحي، اليساري منها والليبرالي والوسط، شيئًا مختلفًا كي تستطيع قيادة نفسها ومَن يريد الانضواء تحت لوائها خلال هذه العاصفة أم لا؟

ليس المطلوب من هذه القوى بناء سفينة نوح لتنقذ فيها شعبها وتترك البقية للغرق، بل المطلوب منها فقط أن تجد طريقًا مقنعًا وواضحًا للنجاة وتشير به على الجموع كي يتبعوه. وإن كان غياب القيادة هو أحد عناصر نجاح ثورة يناير، وأحسبه كذلك، فإن غياب القيادة في الموجة الثانية قد يكون قاتلًا. ماذا يفعل المواطن الذي سينفجر من الغيظ؟ هل يجد طريقًا يسير فيه ويحول غضبه العارم لطاقة إيجابية تدفعه ـ وتدفع مصر كلها ـ للأمام؟ أم يجد الطرقات مسدودة وعلامات الطريق متضاربة وباهتة فينفجر في مكانه؟ أين الإجابة عن هذا السؤال لدى أهل الطريق المنوط بهم وضع العلامات للناس كي يهتدوا.

إنقاذ عبده

الذي يشغل بالي هو عبده، الكنباوي القراري (لست متأكدًا أن هذه كلمة صحيحة، لكن ما علينا). أولًا: لأن عبده هو المواطن، الإنسان، الذي يهدف أي فكر وفعل إصلاحي أو ثوري إلى تحسين حاله وضمان احترام حقوقه. ثانيًا: لأنه لا صوت له، هو الذي يدفع ثمن الاستبداد وثمن الثورة، ليس له مَن يدافع عنه، وأعتقد أن مسؤولية الكاتب هي الدفاع عمن لا صوت له. ثالثًا: لأنه يُشكل أغلبية الناس، وهذا في حد ذاته يستحق الاهتمام. رابعًا: لأنه طيب ومطالبه معقولة، ومن الظلم البين تجاهلها. وأخيرًا: لأني أتعاطف معه، وأشعر بأني أكاد أكونه، بل أني ربما هو مضافًا إليه القدرة على الكتابة - أو ما أظنه كتابة. لكل هذا فإني أعتقد أن إنقاذ عبده خلال العاصفة الآتية هي المهمة الأولى بالرعاية.

كيف ننقذ عبده حين تهب العاصفة الكاملة التي تتجمع نذرها في الأفق؟ لا نستطيع إنقاذه رغمًا عنه؛ لأنه قراري وحويط. ومن ثَمَّ يجب أن يقتنع ليس فقط باحتياجه للإنقاذ، فهذا أمر يعرفه، لكن بأن الطريق الذي نشير عليه به هو فعلًا طريق النجاة وليس هلاكًا جديدًا. رد الفعل المبدئي لدى عبده هو التحصن ببيته ومحاولة حماية حاله من عصف الريح وعواصف المطر. إن قام صراع بين القوى السياسية وبعضها، أو بينها وبين النظام القديم، فلن يتدخل بأكثر من مصمصة الشفاه، مركزًا جهده كله على حماية بيته، وأهله، ومصدر رزقه، والقليل الذي يملكه، وسيترك الديناصورات تلتهم بعضها البعض - محاولًا الفرار منها حين تبدأ في التهامه. وله كل الحق في ذلك، ولا يحق لأي ثوري أو منفعل أن يوجه له اللوم، أو أن يقول له إنه يستحق الالتهام، بل لا يحق لأي سياسي أن ييأس أو ينسحب متذرعًا بسلبية عبده؛ فعبده يفعل الشيء الصواب الذي يفعله كل عبده في

كل مجتمع، فليس من واجبه هو حماية المسار السياسي للثورة، هذه هو واجب القوى السياسية، أما واجب عبده الأول فهو حماية عبده، ومصالحه القريبة.

عبده ليس عبيطًا ولا سلبيًّا، هو فقط حويط ولا يتهور. وإذا أردت له أن يتبعك فعليك أن تريه طريقًا بديلًا أفضل من المتاح أمامه. هذه هي مسؤولية من تطوع للعمل السياسي، وهذه هي القيادة. بالعربي الفصيح: المطلوب الآن بلورة بديل سياسي يستطيع عبده أن يراه ويفهمه ويطمئن إليه. هذا البديل يتكون من عنصرين لا مفاجأة في أيهما: بشر يراهم ويثق بنزاهتهم وقدرتهم على قيادة الأمور، وبرامج وسياسات محددة تطمئنه على مصالحه بشكل عملي. هذا هو ما يبحث عنه عبده، وفقًا لما ذكره لي: هو لا يريد أن يسمع المزيد عن الثورة وجمالها، ولا عن الشريرين الذين يحيكون المؤامرات، ولا الطيبين الذي يتعرضون للتشويه. عبده زهق من هذا الكلام، وقرر بينه وبين نفسه مَن الطيب ومَن الشرير. لكن عبده، لأنه قراري وحويط، لا يهمه أن يحكمه طيب أو شرير بقدر ما يهمه أن يحكمه شخص حويط يحميه هو ومصالحه ولا يعرضه للغرق. بمعنى آخر: عبده يُفضِّل أن يحكمه حرامي شاطر يوفر له الحماية ويحمي مصالحه الأساسية عن أن يحكمه قِديس فاشل يقوده إلى الهلاك.

لا يعني ذلك أن عبده لا يريد حريته، أو احترام حقوقه، بل أحسبه مصممًا على الحصول عليها وحمايتها. لكن إن أردته أن يتبعك فعليك إقناعه بأنك ستحمي حقوقه فعلًا، ولن ينتهي الأمر بكلام تقوله ثم يدخل هو في الحائط. ويحتاج أن تقنعه بأن حريته ليست هي الشيء الوحيد الذي ستحققه له. كيف تفعل ذلك؟ لا بالخطابة، ولا بالنزول إلى الميدان والجري في الشوارع. عبده أيَّد الثورة وخلَّص هذه المرحلة ويريد الآن أن يرى قيادة بديلة، وأن يسمع سياسات مُقنِعة يُصدقها.

الفصل الرابع

تجفيف المستنقعات

مفاجأة النحل

في حين تنغمس القوى والرموز السياسية في صراعها حول الحكم، وتتطاحن مع بعضها في طرحها لرؤى الدستور القادم، وتخطط لدفع مرشحها لسدة الرئاسة، ننسى أن هناك حفرة عميقة تنتظرنا جميعًا بعد منحنى انتخابات الرئاسة والدستور: اسمها مؤسسات الدولة الضامرة. انتظر؛ تحمَّل معي قليلًا، ولا تستبعد المسألة باعتبارها أمرًا ستتم معالجته فور تولي قوة سياسية صالحة لمقاليد الحكم. لا تفعل ذلك، بل فكر قليلًا. ماذا سيفعل الحاكم القادم، حتى لو كان قويًّا، حتى لو كان بصيرًا، وحتى لو ساندته أغلبية برلمانية، في أجهزة الدولة التي ضمرت وتحجَّرت عبر السنين؟

يؤثر تكلس أجهزة الدولة على أدائها بمثل ما تؤثر إصابة المرء بالشلل على حركته. هل يستطيع المشلول علاج نفسه وتخليصها من الشلل؟ وهل تستطيع أنت إن أعطيتك رجلًا مشلولًا أن تجعله يقوم ويسعى؟ أجهزة الدولة ـ الوزارات والهيئات وخلافه ـ هي أيدي وأذرع الدولة في كل المجالات. وكلنا نلوم الدولة على سوء أدائها، في الصحة وفي التعليم وفي الري وغيره، ولكننا بقدرة قادر ننسب هذا الفشل لقادة الدولة، وكأن مبارك ووزراءه هم وحدهم منتجو هذا الفشل. وكأنك لو جئت بشخصية شريفة قادرة ووضعتها على رأس أي من هذه الوزارات فسينصلح حال الوزارة وتقوم بعملها ويتحسن أداؤها. دعني أؤكد لك أن هذه فكرة وهمية، وأنك لو جئت بمن تريد ووضعته على رأس أي من هذه الوزارات التعيسة فسيظل أداؤها تعيسًا مزريًا لسنوات طويلة قادمة. لماذا؟ لأن الوزارة نفسها ـ كل وزارة ـ متحجرة، مشلولة، ضمرت أصابعها وسقطت وأصبحت بالكاد تتحرك، وإن تحركت جاءت حركتها غليظة، غشيمة، تفسد بقدر ما تأتي من المصلحة، وتكلفك أضعاف ما تحقق من عائد.

هل هذا ذنب الوزارة أو الهيئة؟ لا، ذنب الذي تركها تترهل، وتفسد وتتحجر عبر عقود طويلة من الفشل الوظيفي. ذنب الذي استخدم هذه الهيئات والوزارات كجراج يتخلص فيه من الشباب فور تخرجهم كي يُسكتهم ويربطهم براتب شهري ومواعيد، وأغرقهم في نظم سقيمة أفرغتهم من القدرة على الإبداع ثم من القدرة على العمل. ذنب الذي ترك رواتب الموظفين الحقيقية تتراجع بحيث أصبح من المستحيل على أي موظف، كبر أو صغر، أن يعيش على راتبه، ومن ثَمَّ أصبح عليه أن يجد لنفسه مسلكًا، داخل الوزارة أو خارجها، ليحصل على ما يسد حاجته. هكذا صارت الرشوة والإكراميات جزءًا من العمل، وأصبح كل موظف يبحث عن «سبُّوبة» داخل مؤسسته، يبحث عن مكافأة، تحت أي مسمى، بما في ذلك الالتحاق بدورات تدريب لا يتدرب فيها على شيء يفيد عمله، أو الدخول في مشروع للتطوير لا يؤمن به أحد ولا ينتوي أحد تطبيقه، أو تنظيم نشاط ما هو في معظمه غطاء لحلب نقطة لبن أو اثنتين من ضرع ضامر لبقرة عجفاء، بغض النظر عن الهدف الأصلي لهذا النشاط. هكذا تحول كل شيء في أداء الوزارات والهيئات إلى شيء آخر يشبهه، تحولت كل وظيفة أو مهمة يُفترض في الوزارة القيام بها إلى فرصة لتوليد بعض الجنيهات للعاملين في هذه المهمة، بحيث يكملون مرتباتهم الرمزية المزرية علَّها تسد حاجاتهم الأساسية.

جاع النحل حتى تحور وأصبح يأكل العسل الذي ينتجه، وصارت المناحل عقيمة لا تنتج شيئًا. وسواء انتقلت إدارة المنحل لهذا أو لذاك، فستواجه ملايين النحل الجائعة، المستعدة لالتهام أي شيء يلقى به داخل المنحل دون أن تُخرج عسلًا، والمستعدة لِلَسع مديري المنحل إن اقتضى الأمر. ليس الذنب ذنب النحل، بل ذنب مَن جوَّعه. لكن تغيير المدير وحده لن يفيد. وعلى المدير الجديد، وأصحاب المنحل، أن يدركوا أن أمامهم طريقًا شاقًّا ومكلفًا حتى يعيدوا تأهيل هذا النحل أو يستبدلوه، وأن الأمر سيستغرق وقتًا طويلًا حتى يتم، لكنهم كلما أجلوا معالجة الأمر تفاقمَ.

ومبارك عليكم الحكم.

تجفيف المستنقعات

حاولت أن أعرف عدد العاملين في مؤسسات وهيئات الدولة ولم أصل لرقم واحد؛ فالسادة الذين كانوا مسؤولين عن هذا الأمر اختلفوا في تقدير العدد، من ٥ ملايين موظف إلى ٧ ملايين وأحيانًا أكثر، وهذا في حد ذاته يعطيك فكرة عن سوء الوضع. ما يتفق عليه الجميع أن نصف هذا العدد على الأقل لا لزوم له، ولا عمل له، وكل دوره هو إثقال المؤسسات وإعاقتها عن أداء وظيفتها وكل المشاكل المعروفة المترتبة على ذلك. هل هناك حل؟

تجربة الوزراء في الحكومات السابقة مضحكة مبكية؛ فالوزراء الذين أرادوا تطوير العمل بوزاراتهم لم يجدوا في الجهاز الإداري للوزارة سندًا، بل معوقًا وعقبة ـ كمماليك محمد علي. بعضهم حاول تدريب الجند الانكشارية على فنون القتال الحديث، وفشلوا مثلما فشل محمد علي. حاول البعض القضاء عليهم، لكن المماليك الجدد تعلموا الدرس: ذهبوا للعشاء في القلعة، لكنهم انقضُّوا على الوالي وقتلوه وعادوا للجلوس على كراسي الوظيفة الصغيرة وهم يضحكون على الوزير الضحية. الوزراء الناصحون، الذين رأوا رؤوس زملائهم الطائرة، توصلوا لحل عبقري، وهو إرسال الجهاز الإداري لوزاراتهم «يشتري طابع بوسطة». فقاموا بإلهاء بيروقراطية وزاراتهم في حكايات وروايات لا أول لها ولا آخر، ولا هدف منها سوى إبقائهم منشغلين كي يبعدوا عنهم ويتركوهم يعملون. في نفس الوقت، خلقوا أجهزة موازية كُفئًا وصغيرة، تحت مسمى مكتب الوزير، أو المكتب الاستشاري، أو المكتب الفني، أو وحدة دعم القرار.. إلى آخر هذه المسميات الغامضة. وأتوا بتمويل لهذه الأجهزة الموازية كي يدفعوا مرتبات حقيقية لأناس لديهم خبرات حقيقية، وتم تعيينهم خارج قيود الجهاز الإداري العقيمة، وتركوا البيروقراطية تغرق في بؤسها.

لم يهدف هؤلاء الوزراء دائمًا للفساد مثلما يدعي كهنة البيروقراطية، بل كان معظمهم يحاول إنجاز العمل والتجديد في ظل أجهزة إدارية متهالكة ومهترئة وفاشلة، ولم يجدوا غير هذا الإجراء الالتفافي. هل هذا حل؟ لا طبعًا، بل هو جزء من الداء، وهو شهادة وفاة للجهاز الإداري للدولة. لكن لا يمكن لوزير وحده أن يعالج مسألة تتعلق بالملايين الخمسة أو الستة أو العشرة العاملين في جهاز الدولة ككل. حل المشكلة يتطلب علاجًا يفوق سلطة أي وزير.

هناك حلول، وهي حلول لم أخترعها أنا أو أحلم بها، بل نفذتها دول عديدة، وكلها تهدف إلى إعادة جهاز الدولة لوظيفته الحقيقية بدلًا من أن يكون مصرَفًا تتجمع فيه مشاكل المجتمع. تتضمن هذه الحلول على اختلافها: إعادة هيكلة جهاز الدولة، تقليص عدد العاملين به من خلال تشجيع مَن لا عمل له على البحث عن نشاط آخر خارج الجهاز ومساعدتهم على ذلك، تغيير نظم التعيين والتقييم والتدريب والترقي، رفع مرتبات العاملين بحيث تصل لمستوى يضمن لهم الحياة الكريمة ويُغنيهم عن البحث عن مصادر أخرى للدخل، توفير إعانة بطالة، وغير ذلك من الإجراءات الصعبة والتي لا يكتمل تنفيذها إلا عبر سنوات طويلة من التصميم والجلد.

لا أحد مهتم بهذا الموضوع الآن؛ فالجميع مشغول بالانتخابات، ومَن سيحظى بالأغلبية في البرلمان، وبالدستور، وكم مرة سيُشير إلى الشريعة الإسلامية، وبانتخابات الرئاسة وحكم العسكر وأمريكا. وأقول لكم، وتذكروا هذه الكلمات بعد أن تستقر أمور الحكم: كل هذا يهون مقارنة بما ينتظرنا في مستنقعات الجهاز الإداري للدولة، فلن تتحقق أهداف الثورة وتنهض مصر دون تجفيف مستنقعات الجهاز الإداري للدولة القادر على ابتلاعنا جميعًا. لن تنهض مصر دون إصلاح حال الموظف وحال الوظيفة العامة والنظم الإدارية التي يعمل من خلالها، من أصغر وحدة سجل مدني وحتى ديوان رئيس الجمهورية. ومن الأفضل لنا جميعًا أن نبدأ في تجفيف هذه المستنقعات من الآن؛ لأن ذلك أمر سيطول، وكل تأخير يُفاقم المشاكل ويُصعِّب الإصلاح ويُطيل المدة المطلوبة لتحقيقه. فاستيقظوا يرحمكم الله.

الموظف والسياسي

الموظف هو حارس الدولة ورمزها، والسياسي يُديرها. هذه هي معادلة العلاقة الشائكة بين الطرفين. دعك من التشوهات التي أضعفت صورة الموظف ومسحت بكرامته الأرض؛ فالموظف ليس فقط الباشكاتب المحني الظهر، الراكض خلف الأتوبيس حاملًا جريدة وكيسًا أصفر به برتقال. الموظف هو أيضًا اللواء، ووكيل أول الوزارة، والسفير، ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية، وأحيانًا يصير وزيرًا. ودعك من التشوهات التي قلَّصت عدد السياسيين وأبهتت صورتهم ومحت علاقتهم بالشعب؛ فالسياسي يُمثل الشعب ـ حتى لو جاء بانقلاب أو وراثة. وهو يحكم ويُصدر القرارات ويسود باسم الشعب ـ حقًّا أو زورًا. دعك إذن من التشوهات التي تغلوش على معادلة العلاقة بين الجانبين لكنها لا تُغيرها؛ ففي كل الأحوال لدينا سياسي يُدير الدولة ممثلًا لسلطة الشعب، سواء جاء بانتخاب أو بانقلاب، ولدينا موظف ينفذ السياسة سواء كان لقبه مديرًا أو وزيرًا.

السياسي أمره مفهوم؛ فهو يأتي برؤية أو برنامج أو توجُّه أو حتى مزاج ما. إن كان منتخبًا اعتبرنا أن هذه الرؤية تعكس إرادة أغلبية الشعب، وإن كان منقلبًا أو وارثًا قلنا هو النصيب، رحمة من الله أو كفارة عن ذنوبنا. أما الموظف فأمره غامض: ما دوره بالضبط؟ أين يقف؟ كيف يظل السفير سفيرًا لبلاده حين يتغير النظام؟ كيف يظل قائد الشرطة والعسكر والمخابرات في مكانه على الرغم من تغير النظام؟ هل يتغير كل هؤلاء حين تضع الانتخابات المعارضة في سدة الحكم؟ هل يعمل هؤلاء الموظفون في خدمة الحاكم أم في خدمة الدولة نفسها؟ وهل هناك فارق فعلًا أم هي تبريرات يسوقها هؤلاء الموظفون للاحتفاظ بكراسيهم ومزاياهم وحياتهم المترفة على حساب الشعب الغلبان؟

لهذه الأسئلة إجابات مفهومة في البلدان التي استقرت على الانتقال السلمي والدوري

للسلطة، مثل الهند أو أمريكا. الموظفون، كبارًا كانوا أم حفظة في الأرشيف، يؤدون مهامهم وفقًا لقواعد، ويُفترض فيهم الحياد إزاء التيارات السياسية كلها. ومن ثَمَّ يظلون في أماكنهم ـ أو يتحركون وفقًا للقواعد المنظمة لعملهم ـ سواء شكَّل اليسار الحكومة أو اليمين. طبعًا هناك تجاوزات، وعلاقات غير رسمية، ومناصب وظيفية عليا تتداخل مع السياسة وتتأثر بها، لكن القاعدة هي حماية الموظف وجهاز الدولة من التغيير السياسي، بل وقيام الموظف بحماية الدولة ومؤسساتها من السياسيين الذين يتولون قيادة وزارات لا يعرفون عنها شيئًا، ويحملون خططًا وأحلامًا لهذه الوزارات يتولى الموظفون مهمة تحطيمها وإحباطها وإبقاء كل شيء على ما هو عليه. ومن ثَمَّ تقوم السُّلطة الجديدة في هذه البلاد بتغييرات محدودة في الوظائف العليا للجهاز الإداري والأمني والعسكري للدولة حين تتولى الحكم. لا تحتاج إلى «تطهير»؛ لأن الموظفين لا يتبعون السُّلطة السياسية الخاسرة، بل يشكلون عصب جهاز الدولة نفسه.

أما في البلاد التي لا تشهد تغييرًا في سلطتها الحاكمة لفترات طويلة، مثل العزيزة مصر، فإن الحابل يختلط بالنابل. ونتيجة تراجع دور السياسيين ـ عدا السياسي الأكبر الذي يجلس على عرش النظام ـ فإن الناس تخلط بين كبار الموظفين والساسة، وأحيانًا يقع الموظفون أنفسهم في هذا الخلط. وحين يتكلس النظام، ويظل كلٌّ في مكانه دون حِراك لفترات طويلة، وتمتد خدمة الموظف بعد سن المعاش، ويصبح بقاؤه رهنًا برضا السياسي، وكلاهما متشبث بكرسيه لا يغادره إلا موتًا، تتداخل الأدوار وتميع الفواصل، ويسأل الناس أنفسهم إن كان كبار الموظفين يخدمون الدولة فعلًا كما يُفترض أم يخدمون النظام الذي يوزع عليهم العطايا. لكن طالما ظل النظام قائمًا فإن هذه الأسئلة تظل بلا أهمية، يسألها الناس وهم يتندرون على سوء الحال، دون أن يكون للإجابات أثرٌ.

ثم تقوم ثورة، وتريد الثورة إسقاط النظام، وفجأة تصبح الإجابة عن هذه الأسئلة ضرورية: مَن هو النظام؟ أين يبدأ النظام وأين ينتهي؟ وهل كان كبار الموظفين هؤلاء جزءًا من النظام أم قيدًا عليه؟

الصامتون

الموظفون، كبروا أو صغروا، أنواع. وأكثرهم شيوعًا هو النوع الصامت. الصامتون كثيرون، وبينهم فروق: فهناك الذي يربط الحمار مكان ما يريد صاحبه، دون تعليق ودون مشاكسة، يفهم سريعًا ما يريده السياسي ويسير طوعًا في نفس الاتجاه، تمامًا كما يتبع الحمار صاحبه. إن سألته عما يفعل رد في صوت خفيض أن هذه هي التوجهات. لا يسأل نفسه ولا أحدًا عن هذه التوجهات أو حكمتها، ولا يستمع لو حاولت مناقشته في ذلك. ينتظر صامتًا حتى تزول أنت من طريقه ثم يكمل ما بدأ، وإن أطلت في حديثك استأذن في أدب وذهب هو، وتحاشاك فيما بعد.

الصامتون أحيانًا يوجهون الانتقاد إلى «التوجهات»، لكنهم يفعلون ذلك في صمت. يهزون أكتافهم أو يشيرون بأيديهم ألا حيلة لهم وأن هذه هي التوجهات. وقد يقولونها صراحة، فيما بينهم، لكنهم حين ينتهون من القول ويبدأون الفعل، ينفذون «التوجهات» بإخلاص ودون مناكفة.

الصامتون أحيانًا ما يوخزهم ضميرهم، مثل كل الناس. عندما لا تُعجبهم التوجهات لدرجة تتعارض بشدة مع معتقداتهم، عندئذ يأخذون جانبًا للبعد أكبر مسافة ممكنة عما لا يُعجبهم. يطلبون النقل لإدارة أخرى، أو يبحثون عن موقع لا يتعرضون منه للمسألة التي لا تروق لهم، ويظلون كامنين فيه. يعارضون ما يعارضون ولكن في صمت؛ أقصى ما يفعلون أن يأخذوا أنفسهم خارج مجرى الأمور التي يعارضون.

وآخر صنوف الصامتين من يجرؤ على الكلام، لكن لمرة واحدة. يقول رأيه في التوجهات، عادة بلغة هي للصمت أقرب، لكنه يقولها، ربما ليُسجل موقفه أمام ضميره

أو أمام التاريخ لو جاء التاريخ وفتش في الدفاتر، ويصمت بعدها مرتاحًا لأنه أدى واجبه إزاء ضميره وإزاء وظيفته وقال كلمة الحق، ثم يعود لصمت مطبق أصبح مبررًا وشرعيًّا بعد أن قال كلمة الحق مرة.

هؤلاء الصامتون هم عماد كتلة الموظفين وعمودها الفقري. قد نتندر على سلبيتهم وجبنهم من مواقعنا الآمنة، لكنهم في حقيقة الأمر أقل إضرارًا بالمصلحة العامة من غيرهم. وحين تتغير «التوجهات» فإن سلبيتهم هذه لا تقف عقبة في طريق التغيير، بل تساعد عليه. فهؤلاء الذين كانوا ينفذون السياسة القديمة هم هم الذين سينفذون السياسة الجديدة، دون حماس وحتى دون إيمان بجدوى التغيير، ولكنهم سينفذونها، وسيحاولون الالتزام بالتعليمات وتطبيقها بحذافيرها. هذه الكتلة هي التي تستطيع أي إدارة سياسية جديدة الاعتماد عليها في تنفيذ التغييرات التي تريد إدخالها. قد لا يعجبك سلوك هذا الصنف من الموظفين، وهذا من حقك. قد لا تحب أن تكون واحدًا منهم، أو لا تحب لأبنائك أن يكونوا مثلهم. وجه أبناءك لعمل آخر، لكن هذه الكتلة من الموظفين كانت دائمًا تشكل أغلبية الموظفين، وستظل دائمًا تشكل هذه الأغلبية، ووجودها رحمة من الله ونعمة.

فكر في إصلاح وإعادة هيكلة وزارة الداخلية. على مَن ستعتمد داخل الوزارة إن أردت تنفيذ سياسة أمنية جديدة؟ على هؤلاء الضباط والمديرين الذين لا مشكلة لديهم في تغيير التوجهات وتغيير السياسة طالما أعطيتهم الأمان والأدوات اللازمة للتنفيذ. لن تقود هذه الكتلة عملية التغيير، ولن تأتي برؤية للتغيير، لكنها هي التي ستنفذ الغالبية العظمى من المهام اللازمة لتطبيق التغييرات المطلوبة.

هذه الكتلة من الصامتين في كل المؤسسات والهيئات والوزارات المصرية يجب حمايتها، وطمأنتها، وعدم المساس بها في أي تطهير قادم؛ لأنها كتلة بيروقراطية، لا شخصية لها، ولا تؤثر توجهاتها الذاتية على عملها كثيرًا. لها هموم خاصة تتعلق بظروف عملها والمزايا التي تحصل عليها، لكن غير ذلك لا مصلحة لها سوى تنفيذ التعليمات.

ربما لا تريد دعوة الصامتين للعشاء في منزلك، لكن من مصلحتك إبقاؤهم في أماكنهم في مؤسسات الدولة بعد أن يتغير النظام.

المتواطئون

النوع الآخر من الموظفين هو النوع المتواطئ مع السُّلطة السياسية. هذا النوع، لا سامحه الله، يتعلل بالواجب الوظيفي كي يحلل لنفسه بيعها. المتواطئ درجات: أولها أقرب للصامتين الذين يتحاشون الخطأ دون أن يحاولوا منعه. لكن المتواطئ لا يحاول حتى تحاشي الخطأ، بل يغمض عينيه عن مخالفة القانون وعن الظلم ويمضي في طريقه حتى لو كان هذا الطريق يساعد في الظلم وفي مخالفة القانون. إن كان حارسًا في السجن الذي يتم به التعذيب استغفر الله في سره وواصل عمله في هدوء كحارس للتعذيب.

الدرجة الثانية من التواطؤ أن يقوم الموظف نفسه بتنفيذ المخالفات، سواء كان ذلك الموظف هو طبيب السجن الذي يُبقي المعذبين أحياءً كي يواصل السجان تعذيبهم أو كان الضابط الذي يُعذِّب الناس تنفيذًا لتعليمات رؤسائه. هو أيضًا الجندي الذي يقتل الأسير بدم بارد تنفيذًا لتعليمات قائده، وهو وكيل الوزارة الذي يشارك في تسهيل الصفقة الفاسدة سواء أخذ نصيبًا من العمولة أو تعفف عنها، وهو السفير الذي يشارك في تمرير صفقة سياسية تقايض المصلحة العامة لصالح مصلحة السياسي الشخصية. في كل هذه الحالات يصبح الموظف أداة السياسي في مخالفة القانون وخيانة الأمانة التي حمَّله إياها المجتمع حين منحه وظيفته تلك.

المتواطئ من الدرجة الثالثة هو الذي يزين للسياسي مخالفة القانون والمصلحة العامة، ويجد له الوسيلة الإدارية والقانونية للالتفاف حول الحق. قد يكون هذا المتواطئ موظفًا صغيرًا في الحسابات، يحور بنود الميزانية بحيث تخدم أغراض السياسي على غير وجه حق ولكن بالقانون، وقد يكون فقيهًا دستوريًّا يلوي أطراف الحق ليًّا حتى يخلق مادة في الدستور تفتح بابًا قانونيًّا للمتآمرين كي يستولوا على السُّلطة الشرعية باسم وقوة الدستور.

هذا الموظف المُزين، المُحلل للحرام والمُحرم للحلال على هوى السلطان، في الدرك الأسفل من التواطؤ.

معه في الدرك الأسفل نجد المتحمس، النشط، الذي لا يكتفي بتزيين الباطل للسياسي، بل يتصدى لترويج الباطل، ولمطاردة وإيذاء زملائه من الصامتين والمعارضين.

المتواطئ من الدرجة الرابعة إما شخص بلا ضمير يظن أن العالم تحكمه القوة دون وازع أو رادع، ومن ثَمَّ يقبل بيع نفسه للأقوى بغض النظر عن الحق والباطل (ويطارد ويقمع هؤلاء الذين يتشبثون بأطراف الحق). وإما شخص يقنع نفسه بأنه يعمل للمصلحة العامة وأن الآخرين موتورون سذج أو مأجورون خونة يتلقون تمويلًا من الخارج. المتواطئ المتحمس هذا لم يجبره أحد، ولم يلوِ ذراعه أحد، بل انبرى هو وتبرع للدفاع عن السياسي المستبد وتوطيد أركان حكمه خرقًا للقوانين ولقواعد العدالة الإنسانية. هو الذي عين نفسه مدافعًا عن الظلم، وجعل عقله ولسانه ومعرفته مطية لهذا الظلم. وسواء برر ذلك لنفسه بمصلحة عامة يتوهمها أو بأن الظلم غالب، فقد حقت عليه اللعنة بما اقترفت يداه طوعًا.

عمليات الانتقال في البلدان الأخرى تُعلمنا أن تطهير مؤسسات الدولة يبدأ بالتخلص من ومعاقبة المتواطئين أصحاب الدرك الأسفل، أينما كانوا في الهيكل الوظيفي للمؤسسة، وأيًّا كانت درجاتهم. بعد ذلك تأتي محاسبة المتواطئين من الدرجتين الأولى والثانية، بحيث يزاح المشاركون في المخالفات الكبرى، ويجازى المشاركون في المخالفات الأصغر بدرجة تتناسب مع ما اقترفوه دون القضاء على مستقبلهم الوظيفي.

عمليات التطهير الناجحة تعتمد على تعريف محدد للمخالفات، بحيث لا تصير بابًا للظلم والانتقام السياسي والشخصي. وعادة ما يكون معيار التعريف هو مخالفة قواعد القانون؛ فالتعذيب مخالف لقواعد القانون، والسرقة ونهب المال العام مخالف لقواعد القانون، وتغيير الدستور والقانون على نحو يخالف روح ومقاصد القانون والدستور مخالف لقواعد القانون، والكذب على الرأي العام وتضليله مخالف لقواعد القانون، وبيع أصول الدولة للأقارب والمحاسيب مخالف لقواعد القانون. ومكان الموظفين المتواطئين، خصوصًا أصحاب الدرك الأسفل منه، هو ذلك المكان الذي حدده القانون لمن خالفوا قواعده.

الإصلاحيون

وسط الصامتين والمتواطئين تجد نوعًا ثالثًا من الموظفين، وهم الإصلاحيون؛ هؤلاء هم أكثر شخصيات الوظيفة العامة درامية، يسعون في معظم الوقت ضد التيار، مدفوعين بإحساسهم بالواجب، ويسقطون في النهاية - مثل أبطال التراجيديا اليونانية - نتيجة إصرارهم على القيام بواجبهم في ظروف غير مواتية.

الإصلاحيون هم الرومانسيون الذين يلتحقون بمؤسسات الدولة مدفوعين برغبتهم في خدمة الوطن والإسهام في نهضته (نعم، هناك أناس يفعلون ذلك، وفي كل مؤسسات الدولة). هم عادة طلبة متفوقون، مجتهدون، يختارون الوظيفة العامة سواء كان أجرها أكبر أو أصغر من الوظائف المتاحة في القطاع الخاص؛ لأنهم يريدون الخدمة العامة. يبدأون عملهم في مؤسسات الدولة وهم متحمسون، ويصطدمون بواقع هذه المؤسسات سريعًا - بروتينيتها وعبثيتها وكفاءتها المحدودة - وبزملائهم الصامتين الذين لا هَمَّ لهم سوى حماية أنفسهم، وبانتهازية المتواطئين. مع كل صدمة ينسحب بعضهم، إما إلى خارج المؤسسات الحكومية وإما إلى الاكتئاب. لكن البعض يبقى، ويحاول أن يصنع من فسيخ هذه المؤسسات شربات.

هؤلاء الإصلاحيون يسعون للتمركز في المواقع التي يمكن أن تؤثر على صنع القرار، في حين يبحث الصامتون والانتهازيون عن المواقع التي تدر عليهم دخولًا أعلى وأعمالًا أقل ومنافع شخصية أكبر. الإصلاحيون هم الذين يتحملون دومًا المهام الصعبة القائمة على الإيثار والتضحية؛ لأن قادة المؤسسات والسياسيين يعلمون أن الإصلاحيين رومانسيون، ويشتغلونهم باسم المصلحة العامة. ومعظم الإصلاحيين يعلمون ذلك، ويقبلون أن يتم اشتغالهم لأنهم فعلًا يهتمون بالمصلحة العامة.

يظل الإصلاحيون يحاولون تغيير المؤسسات من داخلها، وهو عمل لو تعلمون عظيم.

معادلة الإصلاحي بسيطة وواضحة: المؤسسات قائمة، وتتخذ قرارات تؤثر على حياة الملايين، يقودها سياسيون فاسدون وبطانتهم المتواطئة. قد تقوم ثورة، بعد يوم أو بعد سنة أو بعد تسعين سنة، لكن في انتظار قيام الثورة، هل نحاول إصلاح هذه المؤسسات القاتلة أم نتركها للمتواطئين والصامتين وساستهم القتلة؟ إجابة الإصلاحي واضحة، لكنَّ ثمنها غالٍ، ويدفعه الإصلاحيون لا غيرهم. هم الذين يضحون بحياتهم الخاصة وبأعصابهم من أجل إنجاح هذه المعادلة الصعبة. هم الذين يسيرون على الحبل الرفيع: يشاكسون السُّلطة السياسية ويحافظون على ثقتها في آن واحد. ينتقدونها في وجهها ولكن بطريقة تسمح لهم بدفعها لتغيير أو تعديل مواقفها، يبتلعون غصتهم كل يوم ـ وأحيانًا كل ساعة ـ وهم يرون الفشل والإخفاق والغباء والانتهازية والفساد. يجرح كل ذلك عيونهم وضميرهم وروحهم، هم الرومانسيون القدامى، لكنهم يبتلعون الغصة ويواصلون وسط هذا العفن حماية أكبر قدر من المصلحة العامة، يحاولون ـ مثل سيزيف اليوناني ـ وسط بحر الأخطاء تمرير سياسة سليمة أو قانون منصف أو موقف محترم.

هؤلاء الإصلاحيون هم الأبطال الحقيقيون لمأساة المؤسسات العامة في نظام مستبد. هم الواقفون وسط العفن، نظاف القلب متسخي اليدين من محاولة احتوائه.

ثم تقوم الثورة، بعد تسعين عامًا من الخنوع. ويأتي ثوري جاهل فيتهم الإصلاحي بأنه كان جزءًا من النظام القديم. ولأن نجاح الإصلاحيين في إقناع المستبد بفعل بعض الصواب كان يعتمد على فعل ذلك في صمت، فإن العارفين بدورهم الحقيقي قليلون ـ ليس من بينهم الثوريون الآتون من خارج المؤسسات. أما داخل المؤسسات، فإن الصامتين لا يحبونهم؛ لأنهم يُشعرونهم بضآلتهم. أما المتواطئون فيلتصقون بهم للطفو معهم فيسيؤون لسُمعتهم أكثر. ثم يأتي المتسلقون الجدد، الفاشلون وظيفيًّا، الذين لم يفعلوا في حياتهم شيئًا مفيدًا لأهلهم ولمؤسساتهم، بل وارتكبوا مخالفات تمس الشرف، يأتي هؤلاء ويتهمون الإصلاحيين بأنهم استفادوا من قربهم من مراكز صنع القرار. وفي خضم الأصوات العالية واختلاط الحابل بالنابل، وترَفُّع الإصلاحي الحقيقي عن المزايدة والادعاء، يتكاتف الجميع ـ ثوريون وصامتون ومتواطئون وانتهازيون جدد ـ على الإصلاحيين. هكذا يسقط الإصلاحيون ضحية محاولاتهم المستميتة في الماضي للقيام بواجبهم. هكذا تنتهي التراجيديا دائمًا.

ماذا؟ مَن قال إن الحياة عادلة؟

إصلاح الأمن

ممكن وضروري، فلم تنجح أي عملية انتقالية دون إصلاح للأمن. وأول عناصر الإصلاح هو الجهة الإشرافية عليه؛ فلا يمكن لوزارة الداخلية أن تصلح نفسها بنفسها، لم يحدث ذلك في أي مكان في العالم كله، ولن يحدث عندنا.

الخطوة الأولى لأي إصلاح حقيقي هي تعيين وزير داخلية من خارج جهاز الشرطة: لديه القدرة على القيادة، والحس العملي، ويستطيع أن يشمر عن ساعديه ويلقي بنفسه في أقسام الشرطة بطول البلاد وعرضها، يُحسن الاستماع، ولكنه حازم في نفس الوقت. قد يكون هذا الشخص قاضيًا أو سياسيًّا لديه خبرة التعامل مع الواقع المصري. لن يقوم الوزير الجديد بالإصلاح وحده، بل مع لجنة تضم الخبرات الأساسية المطلوبة: القانون والعمل الأمني والحقوقي. هكذا فعلت دول العالم التي نجحت في إصلاح شُرطتها، وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أننا عجبة، أو أننا أقل من الآخرين الذين نجحوا.

لا يتم الإصلاح الأمني من خلال السعي إلى الانتقام والتشفي، بل من خلال السعي إلى معالجة الأخطاء وتصميم طريقة جديدة للعمل، تُبنى على دروس الماضي، وتتلافى أخطاءه. لا يتم الإصلاح الأمني بالتمني، أو بتكرار أهداف وقيم عامة نتمناها جميعًا، مثل أن تكون الشرطة شريفة، وتحظى بثقة الناس، وتحترم المواطن. هذه قائمة بالأهداف والأماني، لكن الإصلاح يبدأ بتشخيص طريقة للعمل تضمن التحرك نحو تحقيق هذه الأهداف. ومرة أخرى ذلك ممكن؛ لأن تحقيق هذه الأهداف لا يتنافى والوظيفة الأمنية، بل يمكن الجمع بينهم إن توفرت للشرطة أدوات العمل التي تُمكنها من أداء وظائفها بالطريقة السليمة.

في نفس الوقت، لا يمكن إصلاح الأمن دون رجال الداخلية؛ فهم المعنيون الأساسيون بعملية الإصلاح، وهم الذين سيُنفذونها، ولا بد أن يقتنعوا بفائدته وبإمكانية تنفيذه كي يتم، ولا بد أن يروا لأنفسهم مصلحة في تنفيذه كي يتم. ولن تقوم الشرطة الجديدة بعملها المطلوب منها إلا إذا أخذت طريقة العمل الجديدة الشرطي نفسه ـ أفرادًا وضباطًا ـ في اعتبارها، وجعلته هو محور عملية الإصلاح؛ لا يعني ذلك التدريب فحسب، وإنما الرواتب، وساعات العمل، والإجازات، والتأهيل النفسي للتعامل مع المصائب التي تفرضها طبيعة العمل، وظروف العمل ومكانه، والترقي، وتعليم أولاده، وأسر العاملين، وتيسير تكيفهم مع الطبيعة الخاصة لعمل الشرطي وتنقله المستمر، وفوق كل ذلك وقبله، حماية الشرطي وحياته وعمله، سواء من إجرام المجرمين أو سطوة أصحاب النفوذ.

المشكلة الفورية التي سيتعين على أي محاولة إصلاح التعامل معها هي المحاسبة والقصاص. وهي شرط أساسي للإصلاح؛ لأننا لن نستعيد ثقة الشعب في الشرطة من دونها، ولأن جهاز الشرطة نفسه لن يستقر ويهدأ حتى يشعر كل ضابط وأمين وفرد أنه آمن من الملاحقة في المستقبل. المحاسبة والقصاص ستريح الجميع إذن، وتسمح لعملية الإصلاح بالبدء. فهل هذا ممكن؟

طبعًا ممكن، وليس الأمر بالصعوبة التي يصورها أعداء الإصلاح وأنصار التغطية على المشاكل ودفنها تحت الكنبة (والتي ما تلبث أن تثور وتقضي على الجالسين فوق الكنبة).

أولًا: العقوبات تتفاوت، فهناك فارق بين مَن تآمر وخطط وقاد عمليات القتل والتعذيب، وبين مَن نفذ الأوامر في حدها الأدنى. وهناك فرق بين مَن قَتل دفاعًا عن القسم الذي كان يعمل به، وبين مَن وقف فوق سطح المباني ليقتنص رؤوس وعيون المتظاهرين. وهناك فرق بين مَن قتل ومَن ضرب ومَن أساء المعاملة، وهكذا.

ثانيًا: سيقتضي أي إصلاح حقيقي للشرطة خروج الصف الأول والثاني من الخدمة، مع الشكر والتحية الواجبين، وترقية العقداء الحاليين وتوليتهم القيادة، مع إعادة النظر في هيكل الدرجات كله بحيث يعود لتوازنه.

ومن يحفظ الأمن في هذه الأثناء؟ في البلاد التي نجحت في إصلاح شرطتها، عادة ما تبدأ بإنشاء جهاز أمني مشترك ـ من الجيش والشرطة ـ للانتشار السريع ومواجهة

المخاطر الكبرى، وإنشاء شرطة محلية في الأحياء والقرى تتولى التعامل مع القضايا الأمنية الصغيرة.

الخلاصة أن الإصلاح الأمني ممكن، وسيحدث فرقًا ملموسًا فور أن يبدأ، وسيشعر الناس بالفرق في النية والجدية، بشرط عدم دفن المشاكل تحت الكنبة، فلم يعد تحتها متسعًا.

وزارات الداخلية

لإصلاح الأمن جانب آخر يتعلق بمؤسسات وزارة الداخلية نفسها، والتي هي في الوضع الحالي تجمع عددًا من الهيئات تحت سلطتها دون مبرر حقيقي لذلك، اللهم إلا حب المركزية الشديدة.

أول هذه الهيئات هي مصلحة السجون، والتي لا تنتمي إلى جهاز الشرطة، ولا مبرر لبقائها جزءًا من وزارة الداخلية، وإنما يجب أن تنتقل كلها - بسجونها - إلى وزارة العدل.

وثاني هذه الهيئات هي المطافي، والتي لا علاقة لها بعمل الشرطة. يوجب أن تكون جزءًا من وزارة الداخلية، وإنما - مثلما هو الحال في الدول الكبيرة - تخضع لإشراف المحافظات الواقعة في نطاقها.

وثالث هذه الهيئات هي الأحوال المدنية، التي تشمل السجلات المدنية وشؤون الجنسية وبطاقات الهوية وجوازات السفر وما شابه، والتي عادة ما تُشكل وزارة مستقلة هي وزارة الأحوال المدنية أو تتبع وزارة العدل أو تشكل هيئة مستقلة تتبع رئيس الوزراء.

ورابع هذه الهيئات هي المرور، والتي - مثلها مثل المطافي - تتبع المحافظة الواقعة فيها.

هذا الكلام يفاجئ الكثيرين منا؛ لأننا اعتدنا أن هذه الهيئات تتبع الشرطة والداخلية، ولأننا اعتدنا التداخل بين الشرطة والداخلية، ولأننا اعتدنا المركزية الشديدة، فيصدمنا أن نكتشف مثلًا أن الشرطة نفسها في بلاد كثيرة تنقسم إلى مستويات مختلفة، من المحلي إلى القومي، ولا يرأس بعضها بعضًا، بل تعمل بالتوازي. وأن هناك بلادًا أخرى - مثل أمريكا - لا توجد بها شرطة قومية أصلًا (الإف بي آي هو المقابل الموضوعي للأمن

القومي عندنا، لا الشرطة). ويسأل البعض مستغربًا: أليس إصدار بطاقات الهوية مرتبطًا بالشرطة؟ أليس المرور مرتبطًا بالشرطة؟ والإجابة هي: نعم، كل شيء مرتبط بالشرطة، مثلما أن عمل الشرطة مرتبط بكل شيء، لأن هذا هو حال أعمال الدولة، كلها مرتبط ببعضها. لكن هل يعني هذا أن نلغي كل الوزارات ونجعلها كلها وزارة واحدة؟

أليس إصدار التأشيرات مرتبطًا بالأمن؛ فلمَ نجعل السفارات تُصدره؟ ولمَ لا نفتح فروعًا للداخلية في الخارج فتصبح وزارة داخلية وخارجية معًا؟ والجمارك: لمَ لا نجعلها جزءًا من الداخلية أيضًا؛ ألا تقوم بضبط الممنوعات والمهربات الداخلة والخارجة؟ والمخابرات ومكافحة التجسس: لمَ لا نضمها هي أيضًا إلى الداخلية؟ ولمَ لا نلغي النيابة العامة ونجعلها جزءًا من الداخلية؛ أليس التحقيق في الجرائم وإعداد القضايا مرتبطًا بعمل الشرطة؟ ثم أليس التقاضي نفسه جزءًا من مكافحة الجريمة وتطبيق القانون؟ هل يعني هذا أن نجعل المحاكم جزءًا من الداخلية؟

الإجابة عن كل هذه الأسئلة هي: لا. كل مؤسسات الدولة يرتبط عملها ببعضه، ولكننا لا ندمج كل المؤسسات في وزارة واحدة، بل نوزعها في وزارات مختلفة تتعاون معًا حين يجب التعاون، وتراقب عمل بعضها حين يكون ذلك من اختصاصها، وتوازن بعضها بعضًا، وهي، معًا، تشكل منظومة الدولة. الفصل بين مؤسسات الأمن والسلامة العامة له أكثر من حكمة: أولها التخصص؛ فكل جانب من جوانب عملها يحتاج إلى مجموعة من التخصصات الدقيقة، ولا يمكن لجهاز واحد أيًا كانت عبقرية القائمين عليه أن يتقن كل هذه التخصصات. الحكمة الثانية للفصل هي المرونة؛ فكلما تخصصت هذه الأجهزة زادت مرونة الدولة ككل في التعامل مع المهام الملقاة على عاتقها. الحكمة الثالثة هي الرقابة؛ فتعدد أجهزة الدولة يساعد في خلق رقابة داخلية بين هذه الأجهزة، بحيث إن قصَّر أحدها في أداء وظائفه أو تجاوز انكشف هذا التقصير قبل أن يستفحل. وإن ضعفت أو فشلت إحدى المؤسسات ـ أو اختفت ـ لا ينهار الأمن كله بمروره وسجونه ومطافيه.

وأخيرًا، فإن تخصص الأجهزة العاملة في مجالات الأمن والسلامة العامة يحول دون تراكم السلطات الداخلية كلها في يد واحدة مثلما هو الحال الآن، والذي يضع في يد وزير وزارات الداخلية سلطات تفوق تلك التي لرئيس الوزراء.

عمل الشرطة الأساسي هو فرض القانون ومطاردة وضبط مَن يخالفه، ومن المصلحة العامة أن يركز جهاز الشرطة الجديد على أداء هذه الوظيفة الحيوية، والتي لا يقوم مجتمع من دونها. أما بقية الوظائف المرتبطة بالقانون فليست من اختصاصها، ومن الظلم لها وللمجتمع أن نطلب منها أداءها.

فساد الأنظمة

سيأتي رئيس. بعد المواجهات والمناوشات والصراعات والاتفاقات والخدع، سيأتي رئيس. لن نكون سعداء به تمامًا، ولن يكون توليه نهاية المشكلات المتعلِّقة بالانتقال السياسي، بل مجرد حلقة في سلسلة بالكاد بدأت. وستستمر المواجهات والصراعات لفترة قد تطول، حتى نطرد أشباح الماضي ويدخل الضوء داخل البيت ونُعيد ترتيب الأثاث ونتفق على قواعد للنظام السياسي الجديد. وسيأخذ كل هذا وقتًا ومعاناة ومخاطر وخسائر وتضحيات. لكن للأسف كل هذا، وهو كثير، هو مجرد جزء من المشكلة الأكبر التي تواجهنا، وهي فساد النظم التي تحكم حياتنا كمجتمع.

بعد ثورة يناير، أدرك الجميع شيئًا فشيئًا أن النظام السياسي يقطر فسادًا من أوله إلى آخره. هؤلاء الذين كانوا يعتقدون أن المشكلة في استبداد رئيس، أفاقوا بعد رحيل الرئيس حين رأوا أن النظام لا يزال عطلانًا أو يعمل بطريقة فاسدة مفرزًا نتائج غير تلك التي يفترض به إتيانها. مع الوقت بدأنا نفهم أن الفساد متمكن من النظام نفسه، من مفاصله وطريقة عمله، بل وتصميمه نفسه، ومن هنا تجيء ضرورة إعادة صياغة النظام السياسي نفسه، بقواعد وتصميم ومبادئ جديدة. وهذا ما نحن سائرون باتجاهه، بكل التعثر والتخبط الذي نستطيعه، لكننا كلما أمسكنا قطعة من حطام النظام وحاولنا استعمالها تفتَّتت في أيدينا، وشيئًا فشيئًا نفهم ونتعلم ونخطو خطوة أخرى نحو ما ليس منه بُد، وهو إعادة صياغة النظام السياسي بأكمله.

يؤسفني أيها السيدات والسادة إبلاغكم أن بقية الأنظمة أيضًا فاسدة، كلها. من الاقتصاد، للإدارة، للتعليم، للحرف والمهن، بل وللأسرة. وفساد هذه الأنظمة مزدوج: فهي فاسدة بمعنى العطل، أي أنها أنظمة لا تؤدي مهامها. وأيضًا بمعنى الفساد، كونها أنظمة مختطفة لحساب من يديرونها ويسيطرون عليها.

النظام الاقتصادي فاسد بمعنى العطل، فلا يعقل أن ٨٥ مليون إنسان، ودولة ذات موارد متنوعة مثل مصر، يكون ناتجها القومي الإجمالي بهذه الضآلة حتى لو كان سكانها كلهم من تنابلة السلطان. يستحيل تحقيق كل هذا الفشل دون أن تكون الماكينة الاقتصادية التي تحول الموارد والقدرات لمخرجات ماكينة مضروبة في أصلها، معطوبة، تهدر الموارد والطاقات بدلًا من استخدامها. إن أردت مثالًا بسيطًا جدًّا على هدر الإمكانية انزل وسط البلد ليلًا وانظر إلى الباعة الجائلين: مَن هؤلاء؟ وكيف يمكن أن تكون كل هذه الطاقة الجبارة مهدرة هكذا، تطاردها السلطات بالإتاوات والمصادرات بدلًا من الاستفادة منها؟ أما عن الفساد الآخر فأنتم أدرى به: ابتداء من الموظف الذي لا بد من تضبيطه كي ينضبط، وحتى الفساد المؤسسي الذي يقاس بالمليارات من رشاوى وعمولات ونهب مباشر لثروات الأمة، مرورًا بأبواب الفساد التي يتعين على كل صاحب مشروع أن يمر منها قبل أن يرى مشروعه النور. النظام الاقتصادي، العطلان معظمه، يعمل القدر القليل المتبقي منه بالفساد.

بقية النظم الاجتماعية أيضًا فاسدة: كيف يُصبح المرء طبيبًا أو محاميًا أو مهندسًا أو صحفيًّا أو مغنيًا أو ممثلًا في هذا البلد؟ هل يجتهد في التعليم وينبغ حتى يبهر نبوغه المختصين فيعينونه على ما نبغ فيه، أم أن عليه ـ أو عليها، وبالذات هي ـ المرور من مفرمة الفساد المتعددة الطبقات والسكاكين أولًا؟ ثم الدخول في خلاط الفساد الذي لا فرار من براثنه؟

فساد الحال ليس بسبب رئيس مستبد فحسب، بل إن استبداد الرئيس جزء من فساد أكبر وأشمل وأعمق. والثورة؛ السعي إلى تحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ستتحول لشعارات فاضية إن لم يواجه هذا الفساد المستشري. إحدى وظائف الاستبداد هي لصق هذه النظم المفتتة المنهارة ببعضها بالقوة وإعطاء الانطباع بأنها تعمل. فسدت النظم وسقط الاستبداد، وليس هناك مفر أمامنا من التعامل مع فساد الأنظمة هذه، كلها، وفي وقت واحد. ولا تنسوا تهنئة الرئيس الجديد بالوظيفة.

إصلاح الأنظمة

إصلاح فساد الأنظمة يحتاج فهمًا شاملًا وعميقًا للفساد، وسيأخذ وقتًا طويلًا حتى يتم، وذلك حين يكون لدينا حكومة وتُقرر أن تبدأ فعلًا في الإصلاح.

يتصور البعض أن الإطاحة بالصف الأول والثاني من قيادات مؤسسات الدولة سيطيح بالفساد أو على الأقل برأسه، ويمهد الطريق لحياة سعيدة نظيفة. ويزيد البعض بأن صفين مش كفاية، وأن الإطاحة يجب أن تشمل الصفوف الأربعة الأولى من كل وزارة ومؤسسة. ويؤسفني إبلاغ القارئ المهتم بحال البلاد أن كل هذا غير صحيح، وأنك لو أطحت بكل الصفوف وليس فقط بأربعة، وعيَّنت مكانهم آخرين (لا أدري من أين ستأتي بهم) فإن الفساد سيظل هو هو بلا تغيير يُذكر.

فساد الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة ليس فساد الأشخاص الذين يديرونها، وإنما هو فساد هذه الأنظمة نفسها: الموظف في إدارة المرور الذي يأخذ منك عشرين جنيهًا لتخليص الورقة، والطبيب الذي يُعطيك شهادة مرضية دون أن يفحص شيئًا أكثر من الخمسين جنيهًا التي تقاضاها، ومهندس الحي الذي يتقاضى عدة آلاف قبل أن يُوقِّع على ترخيص المبنى، وسكرتير المحكمة الذي يحتاج حافزًا لوضع القضية في الدور، ووكيل الوزارة الذي يتفق مع صاحب الشركة على عمولة مقابل شراء احتياجات الوزارة منه، وأصحاب الشركتين الأخريين اللذان يعطيانه عطاءات وهمية كي يكتمل النِّصاب القانوني لمناقصات الحكومة، والوزير الذي يتوسط لمعارفه وأهله في وزارته ووزارات أصدقائه، كل هؤلاء، لو ذهبوا غدًا وحل محلهم آخرون لفعلوا تقريبًا نفس الشيء. لماذا؟ لأن الأنظمة نفسها فاسدة، لأن الأنظمة نفسها تُنتج معظم هذا الفساد، بل ولا يمكن أن تعمل بدون الفساد، حتى لو أدارتها ملائكة بأجنحة.

محاربة الفساد تقتضي تجفيف منابعه، لا مطاردة المستفيدين منه فحسب. ويعني ذلك تغيير الظروف التي يعمل فيها الناس، والطريقة التي تُدار بها المؤسسات، وأسلوب ممارستها لمهامها، والقواعد الحاكمة لعملها. ويتطلب ذلك أمرين أساسيين:

الأول هو ضرورة إعادة صياغة هيكل الأجور من أول وجديد، متبعين في ذلك قاعدة بسيطة جدًّا، وهي قاعدة «حط نفسك مكانه»؛ يعني إن كنت ستوظف شخصًا فعليك التكفل باحتياجاته. إن كان مفتش الصحة يتقاضى راتبًا لا يكفي حاجاته الضرورية، من سكن ومواصلات ومأكل وملبس وتعليم أسرته، فلا بد أنه سيكمل عليه من مصدر آخرِ. مهما فعلت، مهما وعظت الرجل أو ناشدته مراعاة مصلحة الناس ومصلحة مصر، بل لو قامت مصر نفسها من الخريطة وكلمته هي شخصيًّا فلن يُغير ذلك من الأمر كثيرًا. الرجل عليه أن يأكل ويشرب ويسكن ويُعلِّم أولاده ويصرف على بيته، وسيحصل على الدخل المطلوب لتحقيق ذلك من وظيفته، سواء من الصراف أو من الزبائن والجمهور.

ضع نفسك مكان أمين الشرطة، أو الطبيب أو مهندس الحي وغيره من السادة الذين يستفيدون من الفساد، وقل لي كيف ستعيش في المستوى اللائق بك بالمرتب الذي تتقاضاه؟ إن كنت مهندسًا أو ضابط شرطة، باشا ومحترمًا، ويطلب منكَ المجتمع أن تتصرف كباشا ومحترم، فكيف ستعيش بالمرتب المُضحك الذي تعطيه لك جهة عملك الموقرة؟

طبعًا هناك رافضون ومقاومون للفساد حتى في مثل هذه الظروف، ولكن تلك ليست القاعدة، كما أن بعض هؤلاء الشرفاء متورطون في فساد «قانوني»، حين تعمل ساعات أقل، أو تستكمل مرتبك ببدلات ولجان ومكافآت وغير ذلك من العطايا والهبات التي يمنحها الحاكم ووكلاؤه في هذه المؤسسات الضائعة. هذا هو واقع مؤسساتنا، فلا داعي لأن نخدع أنفسنا: أي كلام عن القضاء على الفساد دون إصلاح جذري لهياكل الأجور هو تضييع للوقت، وأي تحجج بعدد الموظفين وعدم إمكانية تعديل هيكل الأجور هو تفسير - لا تغيير - لأوضاع فاسدة خلقها القائمون على أمر الدولة تدفع الناس دفعًا إلى الفساد. حاسبهم الله على ما فعلوا.

الأمر الثاني نتحدث فيه غدًا.

ما المعيار؟

الأمر الثاني الضروري لإصلاح الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلادنا هو خلق معايير موضوعية لتقييم العمل، وهو أمر يكاد يكون غائبًا في الأنظمة القائمة حاليًّا. هل يُدهشك هذا؟ هل نعرف مَن هو الموظف أو العامل أو المهني أو حتى الفنان الممتاز من الجيد من المقبول من غير المقبول؟ هل لدينا معايير متفق عليها، أو حتى شبه متفق عليها، لتقييم عمل وجودة أي شخص في هذا البلد: ضابط الشرطة، أستاذ الجامعة، الدبلوماسي، الصحفي، السَّباك، المهندس، أو أي مهنة أخرى؟ لا أقول إن الطيب كالرديء، طبعًا هناك أشخاص ممتازون وناجحون في عملهم وهناك فاشلون. لكن هل لدينا معايير، قواعد، نستطيع وفقًا لها أن نحدد لِمَ نعين هذا أو ذاك، ومَن يستحق ماذا أكثر من الآخر؟ هل لدينا معايير لتقييم عمل الناس، نستطيع وفقًا لها أن نحدد ترقيهم والفرص التي يحصلون عليها وحجم المسؤوليات التي نلقيها على عاتقهم؟ الإجابة: لا، ليس لدينا أي من هذا.

كيف؟ لأن هذه النظم كلها تعمل وفقًا لقاعدة أخرى غير قاعدة التميز والإنجاز، لا أعرف ما اسمها بالضبط، لكنها مزيج من الاستبداد والحماية من جانب الرؤساء، والولاء والتملق من جانب المرؤوسين، مع تسيير الأمور أو التظاهر بذلك وتجنب وقوع الكوارث. في ظل غياب معايير موضوعية ومتعارف عليها بين الجميع تُحدِّد مؤهلات كل عمل وكيفية الترقي فيه، تسود معايير أخرى، شخصية، تقوم على رابطة الولاء والحماية. الولاء من جانب المرؤوس والحماية من جانب الرئيس، مع مراعاة القيام بحد أدنى من مهام العمل. هذه القاعدة سائدة في كل المؤسسات تقريبًا، سواء كانت مؤسسات عامة أو خاصة، حكومية أو غير حكومية، إدارية أو رياضية أو ثقافية.

سقطت قاعدة الولاء والحماية مع الثورة، وستواصل السقوط؛ لأن الناس تجرأت وأصبحت تسأل لِمَ تم تعيين هذا وليس ذاك، ولِمَ تحظى هذه بتلك الفرصة بدلًا من تلك. وهذا تحول كبير؛ لأنه يعني ببساطة أن الناس لم تعد راضية عن هذا الفساد المتأصل في أنظمة مجتمعنا. وأصبح الكل يسأل: ما هي معايير تعيين هؤلاء الناس أو ترقيتهم أو إعطائهم هذه المنحة أو تلك الفرصة. الكل يسأل ولا أحد يجيب؛ لأنه في الحقيقة لا أحد يعرف الإجابة؛ لأن حقيقة الأمر أننا لسنا لدينا معايير.

وهذه هي المشكلة. مع استمرار سقوط النظام سيستمر سقوط منهج الولاء والحماية القديم الذي كان الاستبداد السياسي والاجتماعي يشكل عموده الفقري ويبقيه متماسكًا ويفرض احترامه. لكن كي يقوم منهج جديد غير فاسد فإن الأمر يتطلب التوافق بين الناس على معايير موضوعية للجودة والقدرة على الإنجاز، وما هو مطلوب إنجازه أصلًا، وغير ذلك من المعايير التفصيلية التي يقوم عليها كل نظام. وهذا الأمر أشق من مجرد تحدي النظام القديم، ويستغرق وقتًا أكبر، ولا نعرف له بعد طريقًا. وهذا في رأيي خطر داهم.

هذه المعايير تنشأ عادة عبر عقود طويلة من الممارسة، وتعكس البيئة التي تنشأ فيها؛ فمعيار الولاء والحماية نشأ وتقوى عبر عقود من الاستبداد كان فيها الوالِي، أو الملك، أو الرئيس، مركزًا للعطايا والمنْح والمنع، ومَن حوله يدينون له بالولاء ويأخذون منه العطايا والحماية، ثم يوزعونها بدورهم على مَن يدينون لهم بالولاء، وهكذا، من أكبر رأس حتى أصغرها. شبكة متكاملة ومترابطة من الولاء والحماية، والفساد. سقطت الرأس الكبيرة، وستأتي رأس جديدة عما قريب، فهل سنُركب الرأس الجديدة على الجسد الفاسد وبالتالي نستعيد دورة الفساد الكاملة، أم ستبدأ بقية أجزاء الجسد الفاسد في السقوط هي الأخرى؟ وإن بدأت في السقوط، فكيف يعمل الجسم؟ هل نُوجِد له سريعًا طريقة جديدة للعمل؟ أم سيتفتت الجسد ويتوقف عن العمل تدريجيًّا ونحتاج أعضاء صناعية؟

اختراع الأصول

حين قلت إن مكافحة الفساد تتطلب بناء معايير موضوعية لتمييز العمل الجيد من الرديء، تحل محل شبكة الولاء والحماية التي تقوم عليها الأنظمة الحالية، وإصلاح هياكل الأجور وهياكل الوظيفة العامة بشكل عام، ذكَّرني بعض القراء بالفساد الكبير؛ أي نهب موارد البلاد وأموال العباد بمئات الآلاف والملايين. وطبعًا المواطن الذي يغوص قلبه بين أضلعه وهو يسمع عن أرقام الفساد الكبير يُركز كل تفكيره عليه، ويريد قوانين وعقوبات مغلظة ضد السرقة والنهب. وهذا ضروري، وأُكمل عليه ضرورة وجود نظم مالية ورقابية تُقلل من قدرة الناهبين على النهب. ولكن هذا جانب واحد من الفساد، وموجود في كل البلاد وكل الأنظمة، والقضاء عليه أو مكافحته عملية مستمرة، لكنها لن تقضي على الجوانب الأخرى ـ والأخطر ـ لفساد الأنظمة المصرية؛ وهي فشلها وعدم قدرتها على القيام بمهامها، وقيامها على معايير فاسدة مرتبطة بالولاء من جانب المرؤوس والحماية من جانب الرئيس، أكثر مما هي مرتبطة بإنجاز أو جودة في الأداء.

وهذان الجانبان لا يمكن إصلاحهما بقوانين وعقوبات، بل الأمر أعقد وأصعب من ذلك بكثير؛ فحين تنهار الأصول التي يتبعها الناس، كيف تخلق لهم أصولًا جديدة وتدفعهم إلى الالتزام بها؟ كيف تخلق معايير موضوعية للجودة والأداء يمكن للناس الرجوع إليها في المجالات المختلفة بدلًا من معايير الولاء والشللية والقبلية والحظوة والاستلطاف والدلال وبقية القائمة المشينة؟ كيف نخلق «أصولًا» لكل مهنة ونشاط في المجتمع: في الطب والهندسة والصحافة والسياسة والفنون والحِرف اليدوية؟

عادة تنشأ هذه الأصول عبر الزمن، مع الممارسة وتطور المجتمع، لكن الأصول التي نشأت عندنا وتجذَّرت فاسدة، فكيف نخلق أصولًا أخرى صالحة وهذه الأشياء

لا تنشأ بقرار أو قانون؟ هناك طريقتان لا أرى ثالثة لهما: الأولى هي النقل عن غيرنا ممن لديهم نُظمًا تُنجز مهامها بنجاح، والثانية هي فتح أبواب المنافسة في كل المجالات وبأكبر قدر ممكن.

نقل معايير حسن الأداء والإنجاز والتميز من غيرنا لا يعني طبعًا إغفال ظروفنا الخاصة، ولا الانقياد الأعمى للغير، ولكن أصبح من الضروري فعلًا أن نصارح أنفسنا بحقيقة الفساد والعطب المستشري في مؤسساتنا. لم يعد من المقبول أن نواصل الطبطبة على أنفسنا، وتكرار أننا لسنا دولة فاشلة، وأننا علَّمنا الأمم، وأن لدينا خبراء في كل المجالات، إلى آخر هذه القائمة السقيمة. نعم، لدينا عقول وخبرات عظيمة، لكن للأسف لدينا مؤسسات فاشلة، وإن لم نُحدث نوعًا من القطيعة مع فشلها ونقف منها موقفًا نقديًّا صارمًا، فإننا سنهدر المستقبل لصالح كبرياء زائفة لا تخدع غيرنا. البيت متهدم يا سادة، والمطلوب بناء بيت جديد بأسس جديدة. نعم، بعض الأثاث القديم يصلح، وبعضه له قيمة رمزية: الكرسي الذي كان يجلس عليه الجد، وصورة العائلة، وكُتبنا القديمة، وملابسنا. يجب أن نحمل كل هذا إلى بيتنا الجديد، لا التراب ومواسير المياه الصدئة وشبكة الصرف المتهالكة. نحتاج شبكات جديدة وجدران وسقفًا وتصميمًا جُدد.

ونحتاج فتح باب المنافسة من أجل تشجيع الإنجاز وخنق الشللية وأخواتها. ويعني ذلك عمليًّا إغلاق المحميات التي لا يمكن الدخول فيها إلا بإذن القائم عليها، سواء كانت محميات الدولة أو احتكارات خاصة: مؤسسات الدولة التي لا تُعطيك فرصة إلا لو كنت حسيبًا لمديرها يجب حلها، وإخراج النشاط الذي تحتكره إلى المنافسة المفتوحة وتحويل الإنفاق العام على هذه المؤسسات لدعم المبادرات الخاصة في ذات المجال. الاحتكارات الخاصة يجب تحطيمها: سواء بالقانون أو بتمويل مبادرات منافسة في نفس مجالاتها. فتح باب المنافسة سيضعف الشللية والمحسوبية وبقية صور فساد المعايير. ومع فتح أبواب المنافسة في كل المجالات وتشجيع نقل معايير الإنجاز وجودة الأداء من غيرنا، ومع الوقت، والمساءلة والمشاكسة من قبل الناس، سنبني معايير ومؤسسات أفضل.

عبده يكتشف المؤامرة

انزعج عبده جدًّا عندما شاهد خبيرًا أمنيًّا يعرض على القناة الأولى تقريرًا من على الإنترنت للـ«سي آي إيه» (مكتوب على غلافه بالإنجليزية: وكالة الاستخبارات الكندية ـ خطة حرق مصر) يتناول تفاصيل المؤامرة الخارجية على مصر التي تهدف إلى حرقها وتقسيمها وهي محروقة، والتي ينفذها عملاء داخليون يتلقون السلاح والتمويل من الخارج. وعرض الخبير اعترافات ضابط مخابرات إسرائيلي منشق بأن الموساد يُعلِّم كوادره اللغة العربية وكيفية الصلاة، ثم عرض فيلمًا تسجيليًّا لأناس يصلون في مسجد، ومكتوب على الشاشة حاجات بالعبري. وإزاء هذه الأخبار المريعة قرر عبده الدخول بنفسه إلى الإنترنت ـ أُس الفساد ـ للبحث عن خيوط المؤامرة.

وبمساعدة صديق، وجد عبده اعترافات كتبها شخص اسمه «جورج أورويل»، وترجمها إلى العربية شخص اسمه خبير أمني. يقول أمني إن أورويل ضابط استخبارات بريطاني اسمه الحقيقي «إيريك بلير»، وُلِد في الهند كنوع من التخفي، وشارك في مؤامرة إسقاط الدولة في إسبانيا وقائدها الشرعي اللواء «فرانكو»، وهي مؤامرة قام بتنفيذها الإسبان الأناركيون المدعومون بالأجانب، خصوصًا من الأحزاب الشيوعية الأوروبية، وكتائب «بانديتا». ثم أوضح أمني أن أورويل انشق على المخابرات بعد أن شاهد فظائع إسقاط الدولة الإسبانية، واعتنق الإسلام وتطوع للعمل في الهلال الأحمر الباكستاني، وكتب اعترافاته الكاملة في جزأين، بطريقة مشفرة (يفسرها المترجم أمني بين الأقواس)، وأتى فيها ما يلي حول لحظات كشف المؤامرة:

«وعند حلول الليل جمع سكويلر (المقصود: مندوب أجهزة الأمن) الحيوانات... وأعلن وهو ينتفض بعصبية نبأً خطيرًا بأن سنوبول (المقصود: البرادعي) قد باع نفسه

لفريدريك صاحب مزرعة بنشفيلد (المقصود: أمريكا)! وهما الآن يتآمران تمهيدًا للهجوم على المزرعة واحتلالها (...).

وفي وقفة عسكرية انتصب نابليون (المقصود: نابليون) وهو يتفحص الوجوه، ثم صاح بصوت مبحوح تقدمت بعده الكلاب (...).

وفي الحال توالت اعترافات الخنازير (المقصود: شباب الثورة) بأنها كانت دائمًا على اتصال مباشر بسنوبول منذ أن طُرد من المزرعة، وأنها ساعدته على تحطيم الطاحونة، وأنها كانت تخطط معه لتسليم المزرعة للسيد فردريك، كما أضافت هذه الخنازير أن سنوبول سبق أن حدَّثها بأنه كان عميلًا سريًّا للسيد جونز (المقصود: الرئيس السابق أو ابنه - غير واضح) منذ أعوام ماضية وقبل الانقلاب (يقصد: الثورة). وحينما انتهت الخنازير من اعترافاتها الصريحة انقضَّت عليها الكلاب في الحال ومزَّقت أعناقها، وصاح نابليون بصوته الرهيب: هل لدى الحيوانات أي اعترافات أخرى؟ فتقدمت ثلاث دجاجات سوداء (المقصود: الأغلبية الصامتة) وهي التي سبق لها أن تزعَّمت حركة العصيان عند تسليم البيض، وقررت أن سنوبول قد زارها في الأحلام وحرَّضها على عصيانِ أوامر الزعيم نابليون! وفي الحال تم تنفيذ حكم الإعدام فيها، ثم تقدمت إوزة (ما زالت هوية الوزة غير معروفة) وأقرت بأنها سبق لها أن أخفت ست سنابل من القمح من محصول الموسم السابق وأكلتها ليلًا، وكذلك اعترفت نعجة (المقصود: أطفال الشوارع) في نفسها بأنها بالت في مياه البركة التي يُشرب منها، يدفعها إلى ذلك تحريض سنوبول لها، وكذلك اعترفت نعجتان بأنهما نفذتا جريمة قتل في كبش عجوز كان شديد الولاء لنابليون؛ بأن طاردتاه حول موقد نار في فناء المزرعة وهو مريض بالسعال؛ فازداد مرضه سوءًا ومات! وقد نُفذت على الخونة جميعًا أحكام الإعدام في الحال!

وتوالت الاعترافات، وتوالت أحكام الإعدام حتى تكوَّمت جثث الضحايا تحت أقدام نابليون، وفاحت رائحة الدماء التي كانت الحيوانات قد نسيتها منذ نهاية عهد جونز! وحينما انتهى الأمر زحفت الحيوانات بعيدًا وهي يائسة ترتعد، لا تعلم أي الأمرين أشد هولًا؟ أخيانة الحيوانات التي تآمرت هي وسنوبول؟ أم منظر أحكام الإعدام الرهيبة؟

نعم، إنها كانت تشاهد مجازر دموية في عهد جونز البائد، ولكنَّ هذه المذبحة التي

شاهدتها اليوم كانت أشد هولًا على نفوسها؛ لأن جلاديها الجدد، إنما هم من أبناء جلدتها؛ فمنذ رحيل جونز لم يفتك حيوان من المزرعة بآخر وإن كان فأرًا. عادت الخنازير والكلاب إلى منزلها، وزحفت الحيوانات إلى الربوة القريبة من الطاحونة، ودون أن تفكر نامت جميعًا على جنوبها قريبة بعضها من بعض وكأنها تلتمس دفئًا افتقدته نفوسها».

تمتم عبده في قلق: «يا نهار إسود يا أورويل؛ أما مؤامرة دنيئة بصحيح!»

المؤامرة تتعقد

لم يستطع عبده النوم فقرر أن يقضي ليلته في قراءة بقية اعترافات الضابط المنشق أورويل ـ هو الذي لم يقرأ كتابًا في حياته حتى نهايته. وكلما قرأ تعقدت الأمور أمامه أكثر. كان قد فهم أن سنوبول (البرادعي وفقًا للمترجم) أطلق الثورة وساعده نابليون الذي أصبح القائد العسكري للمزرعة، لكن نابليون اتهمه بعد ذلك بأنه عميل لفريدريك صاحب مزرعة بنشفيلد (أي أمريكا وفقًا للمترجم)، وأنه يتآمر أيضًا مع جونز الذي أطاحت به الثورة. وقام نابليون بفضح هذه المؤامرة الدنيئة أمام الحيوانات (يقصد لا مؤاخذة الشعب). لكن بعد عدة فصول، وقرب نهاية الاعترافات، فوجئ عبده بالأحداث التالية:

«بعد يومين من الانتهاء من تشييد الطاحونة دعيت جميع الحيوانات للقاء خاص في الحظيرة، وبين ذهولها الشديد أعلن نابليون عليها نبأ بيع صفقة الخشب لفريدريك صاحب مزرعة بنشفيلد، وأن عربات فريدريك ستحضر في صباح اليوم التالي لتحويل الأخشاب، كما أعلن أنه (...) كان على وفاق سري كامل مع السيد فريدريك (...). وأصدر نابليون تعليماته بتجنب الإساءة إلى مزرعة بنشفيلد، وقال إن أخبار المعارك المزعومة التي يدبرها فريدريك لا أساس لها من الصحة (...)، وأن مثل هذه الشائعات قد أطلقها سنوبول وعملاؤه، وأنه لا صحة لما تردد من وجود سنوبول بمزرعة بنشفيلد، بل إنه يتقلب في أسباب الأبهة والترف بمزرعة فوكس وود (يقصد الاتحاد الأوروبي وربما فيينا).

بعدها بثلاثة أيام (...) استدعى نابليون جميع الحيوانات (...) وأنذرها أنه يتوقع المبادرة بالعدوان في أية لحظة من جانب فريدريك (...)، ولذلك فإن نابليون قد أمر بإقامة حراسة كاملة على جميع مداخل المزرعة (...). وفي صبيحة اليوم التالي لاحت بوادر المعركة (...) وتحركت الحيوانات بشجاعة لمقابلة الزحف، ولكنها في هذه المرة

لم تحظَ بالنصر السريع الذي سبق لها أن أحرزته في معركتها السابقة (التي قادها سنوبول قبل إبعاده من المزرعة). ولم تستطع الحيوانات مقابلة الرصاص المنهمر... وانسحبت إلى الخلف وقد أصيب عدد منها بجروح، ثم تحصنت بمباني المزرعة، وأطلت بحذر من خلال النوافذ الضيقة وثقوب الأبواب وقد وقعت مراعي المزرعة والطاحونة في أيدي أعدائها!

(...) وعند هذا المنظر الرهيب نسيت الحيوانات يأسها وخوفها، ودبت في صدورها نار الغضب والثورة، وانطلقت (...) صفًّا واحدًا متماسكًا دون انتظار للأوامر، وأطبقت على أعدائها غير عابئة برصاصهم المنهمر! ثم تلاحمت في معركة رهيبة (...).

وحين اقتربت الحيوانات من مباني المزرعة خرج عليها سكويلر (المتحدث الرسمي) وهو يهز ذيله ووجهه يطفح بالبِشر، لقد كان قابعًا في مكانه حينما كانت تحارب، وها هو ذا يعد لها استقبال المنتصرين، وسُمعت رصاصة تدوي وسأل معها بوكسر عن سبب إطلاق الرصاصة فصاح سكويلر: «احتفالًا بالنصر». وتساءل بوكسر: «أي نصر؟» (...) وعندئذ صاح سكويلر ببوكسر: «تتساءل عن النصر! ألم نطرد نحن أعداءنا من أرضنا، أرض الحيوانات المقدسة؟» فقال بوكسر: «ولكنهم حطموا الطاحونة التي اجتهدنا في بنائها عامين!» وصاح سكويلر: «سنبني إذا ما شئنا ست طواحين! ألا تتصورون أيها الرفاق مدى الإنجاز الضخم الذي حققناه؟ ألم يكن أعداؤنا قد احتلوا أرضنا التي نقف عليها الآن ثم استعدناها نحن قطعة قطعة بفضل زعامة الرفيق نابليون الرشيدة؟» وهنا قاطعه بوكسر متسائلًا من جديد: «أي نصر؟ كل ما في الأمر أننا قد استعدنا ثانيًا ما كان لنا من قبل!» فأجابه سكويلر: «إن ذلك لهو النصر المبين!»

وواصلت الحيوانات المسيرة وبوكسر يعرج وقد أدثت به كرات الرش التي استقرت تحت جلده ألمًا شديدًا، وكان في ذلك الوقت يفكر في العبء الجسيم الذي ألقت به المعركة على أكتافهم».

ظل عبده يحدق في الصفحات وهو يسأل نفسه: «مَن الذي يتآمر مع مَن ضد مَن في هذه الليلة؟ هل نابليون مع أمريكا أم ضد أمريكا؟ وسنوبول؟ ومَن المقصود ببوكسر؟ هل المؤامرة معقدة فعلًا أم أني أنا الذي لا أفهم؟»

عبده يصل لأصل المؤامرة

بين الهلع والأسى على مصيره، استمر عبده في قراءة اعترافات العميل «جورج أورويل» المترجمة من قبل خبير أمني. عبده محتار: يلوم سنوبول (الذي يقول المترجم إنه يرمز للبرادعي) على عمالته لفريدريك صاحب مزرعة بنشفيلد (والتي يقول المترجم إنها ترمز لأمريكا)، لكنه مفزوع من رائحة الدم التي يشيعها نابليون وكلابه الشرسة، وعندما أعلن نابليون تحالفه مع فريدريك اختلط الأمر على عبده، ثم تاه تمامًا عندما وقعت مواجهة حقيقية بين فريدريك ونابليون أسفرت عن احتلال جزء من المزرعة وكادت أن تودي بالثورة كلها ـ لولا أن انتفضت الحيوانات (التي ترمز ولا مؤاخذة للشعب) وطردت قوات فريدريك. ماذا يعني كل هذا؟ مَن يقف مع مَن ضد مَن؟ سأل عبده نفسه، وواصل القراءة وكان الفجر على وشك الطلوع عندما وصل لقرب خاتمة الاعترافات، فوجد ما يلي:

«لم يعد يدهش الحيوانات أن ترى الخنازير (وهي القيادة الجديدة للمزرعة بعد الثورة) وهي ترتدي ثياب السيد جونز (صاحب المزرعة المخلوع) وقد تأنق نابليون نفسه في معطفه الأسود... وفي المساء انبعثت من المنزل ضحكات عالية وأغانٍ صاخبة، ومس الحيوانات شعور فياض بالفضول...

وقف السيد بلكنجتون صاحب مزرعة فوكس وود (التي قال نابليون من قبل إن سنوبول مختبئ بها ـ وهي الاتحاد الأوروبي وفقًا للمترجم أمني)... وقال... إن من دواعي سعادته الغامرة... أن تنتهي فترة الشك وسوء الفهم التي سادت طويلًا العلاقات بينهم وبين سادة المزرعة الجدد... فقد كان من المعتقد أن وجود مزرعة تملكها وتديرها الخنازير مخالفة لنواميس الحياة؛ مما يهدد جيرانهم بعدم الاستقرار! أما الآن فقد زالت نهائيًا مثل هذه الشكوك... وإنه ليقرر عن يقين أن أحوال الحيوانات الدنيا في مزرعة الحيوانات

إذا ما قورنت أحوالها بالحيوانات المثيلة في جميع بقاع إنجلترا (يقصد العالم طبعًا) فهي لا شك أكثرها عملًا وأقلها تغذية، وأن الكثير من الأساليب المتبعة في معاملتها كانت أولى بالتطبيق في المزارع الأخرى! ثم أعاد تهنئته للخنازير على ما بلغته ساعات عمل حيواناتها مع خفض وجباتها في الوقت نفسه؛ كما هنأها على سياستها الصارمة إزاءها...

وحينما هدأ التصفيق ظل نابليون واقفًا (...) وابتدر كلامه قائلًا إنه سعيد بنهاية فترة الشك ما بينه وبين جيرانه، فإن أعداءه قد أطلقوا شائعات خبيثة عن أنه وزملاءه ثوريون ذوو أهداف هدامة؛ كما نسبوا إليه محاولات مزعومة لإثارة العصيان والشغب بين حيوانات المزارع الأخرى المجاورة. وكذَّب نابليون مثل هذه الإشاعات المغرضة قائلًا إنه الآن كما كان في الماضي لا ينشد إلا السلام وأن تسود بينه وبين جيرانه علاقات الود والتعاون...

زحفت الحيوانات بعيدًا في صمت... وفي الخارج كانت المخلوقات التعسة تنتقل بأبصارها من الخنزير إلى الرجل، ومن الرجل إلى الخنزير، ومن الخنزير إلى الرجل مرة أخرى، وقد اختلط عليها الأمر، فما عادت تميز بين هؤلاء وهؤلاء!»

هكذا تنتهي اعترافات العميل «جورج أورويل» والتي وضعها في كتاب باسم «مزرعة الحيوانات». شعر عبده بغصة عميقة: أهكذا تنتهي المسألة إذن؟ بوكسر، الحصان الطيب الذي آمن بالثورة وقدَّم حياته تضحية من أجلها وأجل تحرير حيوانات المزرعة كلها ينتهي به الأمر أن يبيعه نابليون للجزار حين يمرض؟ وسنوبول الذي أطلق الثورة يُتهم بالعمالة، تارة لبنشفيلد وتارة لفوكس وود، ثم ينتهي الأمر بأن نكتشف أن نابليون نفسه، القائد القومي الغيور، هو الذي يتعاون مع كل من بنشفيلد وفوكس وود؟ ونحن، معشر الحيوانات، ينتهي أمرنا على الرغم من التضحيات والدماء بأن نعمل أكثر ونعيش في ظروف أسوأ؟

تمتم عبده لنفسه: دي مؤامرة دنيئة بصحيح! ثم سمع صوته وهو يسأله: طيب، وما العمل يا عبده في هذه المؤامرة؟

عبده يجد الحل

دون كثير تفكير أو تردد، قرر عبده أنه لن يذهب ضحية المؤامرة الدنيئة، ولن يكون مثل الحصان بوكسر الذي بذل حياته من أجل المزرعة ثم اكتشف في النهاية أن القائد نابليون كان يخدعه طول الوقت، وينتهي به الأمر مباعًا للجزار. سأل صديقه الذي أعانه على دخول الإنترنت: «كيف نعرف مَن هو المتآمر مع أمريكا فعلًا، إن كان الحاكم والمعارضة يتهمان بعضهما بذلك؟ بل كيف نعرف إن كانت هناك مؤامرة أمريكية من عدمه؟» امتعض صديقه من السؤال ورد فورًا: «وانت مالك ومال أمريكا؟ خليك مع القائد. إن كان مع أمريكا ويتلقى منها أموالًا وعتادًا فهي حلال حلال، وإن قال عنها إنها شيطانة وطارد مَن يتعامل معها فهو محق. طول ما انت مع الحاكم القائد فأنت في أمان». نظر عبده إلى صديقه في غير تصديق وتمتم: «أما صحيح إنك فلول!» جمع خلجاته وترك بيت صديقه وخرج.

الصبح شقشق وعبده يسير في الشارع يفكر فيما يجب عليه فعله إزاء المؤامرة الدنيئة التي اكتشفها منذ قليل: هل يجب عليه أن يثق بسنوبول المتهم بالعمالة لأمريكا؟ أم مقاومة نابليون الذي اتهم الجميع بالعمالة لأمريكا ثم اتضح أنه هو العميل؟ وهل هناك مؤامرة أمريكية فعلًا أم أن نابليون يخترع تلك المؤامرة لتخويفه وإجباره على الانصياع له بقية حياته كما كان الحال في الماضي؟

عبده من حزب الكنبة؛ حذِر بطبيعته، لا يحب المبالغات، ولا مدعي البطولة، ولا عدم الاستقرار واللخبطة، لكنه لا يريد أن يُضرب على قفاه، ولا أن يخدعه أحد أو يستغله، وطبعًا لا يريد أن يُباع للجزار مثلما حدث لبوكسر. يحب الكنبة جدًّا؛ لأنها مريحة وآمنة: منها يشاهد التلفزيون ويتفرج على العالم كله: على المتظاهرين ومَن يقتلون المتظاهرين، على ممثلي الثورة وأعدائها. كل الناس تأتيه لتعرض نفسها وأفكارها عليه وهو جالس

مرتاح يشرب شايًا ويمد رجليه ويمصمص شفاهه وينام ويصحو. ماذا يريد أكثر من ذلك؟ ثم إن الثورة مستمرة، به أو بدونه، وسيجني ثمارها إن نجحت دون أن يفقد عينه. عبده مستعد للانتظار، وإعطاء الفرصة تلو الفرصة، لكن هذا لا يعني البتة أنه يقبل بعودة الاستبداد والاستهبال. يتوجس من دعوات التظاهر والإضراب والعصيان، لكن في نفس الوقت لا يقبل عودة الاستبداد والضرب على القفا ـ أو البيع للجزار. عبده حزب كنبة مخلص، لكنه ليس فلول.

فماذا يفعل عبده الكنباوي مع المؤامرة؟ فكر وفكر، وبعد ساعتين، وفي أثناء التهامه لحبة الفول الأخيرة في الطبق الصغير على العربة الصغيرة في شارعه الصغير، وجد عبده الحل. أكل الفولة الأخيرة وهو يصرخ في داخله: وجدتها!

الحل الذي وجده عبده بسيط، وهو تجاهل الحديث عن المؤامرة، وعن نوايا أي طرف أو أي شخص، والتفكير فقط فيما يقترحه من إجراء ملموس. هو مثلًا يرفض القتل وإزهاق الأرواح، ومن ثَمَّ إن دعا أحد لقتل مواطن سيعارضه، سواء كان القتل بحجة أنه متآمر أو أنه عدو الثورة. كذلك سيعارض تقييد حرية الناس في التعبير عن رأيهم، سواء كان ذلك التقييد بحجة أنهم عملاء أمريكا أو بحجة أنهم أعداء الثورة. تقييد الحرية غير مقبول وهذا هو الأمر الملموس وهذا هو الأمر المهم. أما النيات والمؤامرات فلا يعلم حقيقتها إلا الله. وعبده يعرف حدوده جيدًا، ومن ثَمَّ قرر ألا يضيع وقته في التفتيش في النوايا أو محاولة اكتشاف حقيقة المؤامرات الخفية، وألا ينشغل بكل هذا الدخان الذي يشوش على تفكيره ورؤيته، وأن ينتظر ليسمع طبيعة الإجراء الذي يقترحه المقترحون: إن كان كلامًا طيبًا قبله، وإن كان استهبالًا رفضه أيًا كانت مبرراته.

أنهى عبده طبق الفول وهو يشعر بالاطمئنان لأول مرة منذ فترة طويلة. قرر العودة فورًا إلى البيت، وكتابة قائمة بالأشياء التي لا يقبلها أيًا كانت الدعاوى التي تُساق لتبريرها، والاحتفاظ بهذه القائمة بجوار الكنبة لينظر لها كلما خرج عليه وجه في التلفزيون يدعوه لأمر ما.

قائمة عبده

قرر عبده ألا يثق بأحد إطلاقًا، وأن يفترض سوء النية في الجميع. وبدلًا من محاولة معرفة المخلص من الكذَّاب من السياسيين أو السعي لكشف نواياهم الحقيقية، كتب عبده قائمة بالأشياء التي يؤيدها أيًا كان الداعي لها، والأشياء التي يعارضها أيًا كانت تبريراتها. وقرر الاحتفاظ بهذه القائمة بجوار الكنبة لينظر لها كلما خرج عليه وجه في التلفزيون يدعو لأمر أو يحذر من أمر آخر. بدأ عبده يكتب قائمته:

- أعارض قتل الناس.

- أؤيد استتباب الأمن، والقضاء على البلطجة، ومكافحة الجريمة، وإنهاء مظاهر الفوضى في الشوارع.

- أؤيد عودة السياح، وفتح المصانع المغلقة، وفتح مصانع جديدة، وتنشيط السوق، وإعطاء الباعة الجائلين مكانًا يشتغلون منه بشكل رسمي، ومساعدة الغلابة عمومًا، وفتح باب الرزق أمام مَن يشاء ويقدر، وزيادة فرص العمل، ومساعدة المحتاج.

- أؤيد وضع حد أدنى للأجور، وأي إجراءات تعطينا علامة على بدء تحسين المستشفيات والمواصلات والتعليم والإسكان.

- أؤيد اختيار الناس لمناصبهم بالانتخاب، على كل المستويات، وأن تتم انتخابات أي منصب لم ينتخب أصحابه في أسرع وقت.

- أعارض فرض الرأي بالقوة، وأؤيد حسم الخلافات بالتصويت، ورأي الأغلبية يمشي مع حماية الأقلية من طغيان الأغلبية.

- أؤيد أن يقوم كل واحد بعمل ما يفهم فيه: الصانع في مصنعه، والفلاح في حقله، والعسكري في وحدته، والمُعلِّم في مدرسته، وهكذا.

- أؤيد وضع ضمانات لمنع الفساد والسرقة واستغلال المناصب.

- أؤيد وضع ضمانات لمنع سوء معاملة الشرطة وبقية أجهزة الدولة للمواطن.

- أؤيد محاسبة المفسدين، والنهابين، والقتلة، وكل من ارتكبوا جرائم في حق الناس.

- أؤيد احترام كل الناس، رجال ونساء وأطفال، من كل الأحزاب والملل، وحماية حقوقهم.

- أؤيد تعبير الناس عن آرائها، وأعارض أن يقاطع الناس بعضهم بعضًا، فلا نسمع ولا نفهم ما يقولونه.

- أعارض المساس بحرية الناس، أو بحقها في أنها تتظاهر أو تُضرب أو تعتصم أو تنظم نفسها.

- أعارض القبض على أي شخص بسب رأيه أو وجهة نظره.

- أعارض تكسير أي ممتلكات، سواء كانت ملكًا للدولة أو للناس، سواء بسبب الغيظ أو لأي سبب.

- أعارض سد الطرقات، وقطع السكك الحديد، ومنع الناس من دخول المصالح الحكومية أو الخروج منها. وأعارض احتلال المباني العامة، وإشعال الحرائق، وإتلاف الأرشيف والملفات.

- أعارض اتهام الناس إلا لدى النيابة أو بدليل يصلح للتقديم لمحكمة. وأعارض اتهام الناس في نياتها، أو في وطنيتها، أو في شرفها، وأريد تطبيق حد رمي المحصنات بغير دليل على مَن يفعل ذلك.

- أؤيد فرض القانون، ولكن على الجميع دون أي استثناء.

- أعارض القوانين الظالمة، وأؤيد مراجعة ترسانة القوانين لتنقيتها والتأكد أنها في خدمة المصلحة العامة وليست في خدمة مجموعة أو فئة أو حاكم.

- أؤيد حُسن العلاقات بكل الدول، على أساس الاحترام والمنفعة المتبادلة والمعاملة بالمثل.

- أؤيد مصادقة مَن يصادقني ومعاداة مَن يعاديني. وأعارض البدء بالعدوان أو حتى جر الشَّكَل، وأؤيد الصبر على جار السوء حتى يرحل أو تأتي مصيبة وتخلصنا منه.

- أؤيد حماية المصري واحترامه في كل الدنيا، وأن تكون الدولة سندًا له وهو خارج بلده.

- أؤيد إصلاح مؤسسات الدولة كلها، وأريد علامة على البدء في ذلك، من الشرطة للقضاء للإعلام للتعليم للري، كلها.

- أؤيد الصبر حين نبدأ في العمل والتغيير، وأعارض تأجيل العمل باسم الصبر.

- وأريد مكانًا أو جهة أعرف أتعامل معها بسهولة، وتجيب لي حقي إن تعرضت للظلم.

- أؤيد الألتراس، وأعارض مَن يضايقهم.

تعب عبده من الكتابة، وخلصت الورقة وهو لا يزال يفكر أن هناك أشياء أخرى كثيرة لم يكتبها بعد. فاجأه ذلك، فلم يكن يعرف أن مطالبه ومحاذيره كثيرة هكذا. طول عمره يظن أنه غلبان ومطالبه محدودة. والله وطلعت قراري يا عبده!

الكنباوي

من مزايا السفر أنه يسمح لك بأن تُخرج رأسك من الهواء الذي تستنشقه كل يوم فلا تشم رائحته وإن طغت، ولا يزعجك تلوثه وإن اشتد. بضعة أيام خارج هوائك اليومي تسمح لك بأن تراه من بعيد، ومن جديد. أخرجت رأسي من الهواء أربعة أيام، فلم أقرأ صحيفة مصرية، ولا شاهدت برامج الكلام، ولا استمعت لمناقشة ثورية أو إخوانية أو عسكرية. نظرت لما يحدث في مصر من زاوية المتفرج، من على الكنبة المنفصلة عن المشاركة. انقطعت عن حوارات الثورة وأصدقائها وأعدائها، وصرت «كنباويًّا» عدة أيام، فرأيت ما أظن أن الكنباوي يراه، وهالني ما أرى.

رأيت فيما يرى الكنباوي ثلاثة عمالقة، ضِخام الجثة، صِغار العقول، متيبسي الحركة: الأول صلب البنيان حاد الطعنات وأرعن، طُعن بالسكين في رأسه وبدأ ينزف، أوجعه رأسه والنزيف حتى كاد الوجع أن يقتله، فأمسك بالسكين وحز رأسه بيده كي يتخلص من الألم. لم يدرك وقتها أن عينيه ومخه سيذهبان مع الرأس الطائرة. واقف يترنح، رأسه في يده، ودمه ينزف ويشعر بدنو أجله فيزيده الخوف اهتياجًا.

الثاني عملاق رخو الجسم مرن، لكنه صلب الإرادة، كأنه حية؛ ساعات ينتفض وتبرز له عضلات لا تدري من أين أتت ولا كيف تكونت، يطبق على خصمه ويلتف حول عنقه حتى يُزهق روحه في لحظات، وساعات ينبسط جسمه ويرتاح حتى تحسبه ميتًا. هو الذي أطاح برأس الأول، لكنه يراه واقفًا على الرغم من الرأس المقطوعة، فيهيج من جديد ظنًّا أن الرأس لا تزال في مكانها. ويهجم على العملاق الجريح مرة بعد مرة كي يقتله. يلتحم العملاقان؛ صلب البنيان الحاد الطعنات، ومرن الجسم صلب الإرادة: يقطع الأول حنايا الثاني وينهكه، ويخنق الثاني ما تبقى في الأول من أنفاس.

العملاق الثالث مفتول العضلات، متناسق الجسم، مبتسم وواثق من النصر. واقف يرقب العملاق الجريح وينظر في ساعته، منتظرًا. كلما أتى العملاق الجريح حركة هوجاء ابتعد عنه خطوة كي يحمي نفسه. وإذا اشتكى العملاق المرن من بقاء العملاق الصلب واقفًا وافقه الشكوى وأيده في مسعاه. وإذا اشتبكا راقبهما دون تدخل حتى يكاد أحدهما أن يفتك بالآخر فيتدخل لمساعدة المهدد على تفادي السقوط. وفي تدخله وفي نأيه يحافظ على نفسه أولًا، وينتظر. لكنه ما يلبث أن يلفت إليه أنظار العملاقين الآخرين، فيبدآن بدورهما في تصويب ضرباتهما إليه.

لا يدخر العمالقة الثلاثة شيئًا في صراعهم الدامي؛ يحطمون الأثاث قطعة خلف أخرى، يقذفون بعضهم به، ويدوسون على بعضه الآخر، يرتطمون بجدران البيت فيهدمون أجزاءً منها، يكسرون النوافذ وأنابيب الماء والغاز إن اعترضت طريق قتالهم، ويقتلعون أسلاك الكهرباء من الحوائط كي يلفونها على أعناق بعضهم، حتى بلاط الأرض اقتلعوه كي يضربوا به بعضهم بعضًا.

والكنباوي؟ جالس يرقب كل هذا في جزع. في البداية شعر بالرعب، فهو يذكر من حكايات جده قصصًا عن اقتتال قديم وخيم العاقبة، لكنه حين سقطت رأس العملاق الصلب البنية حاد الطعنات استبشر خيرًا وقال لعل وعسى. ثم صار يبتسم كثيرًا وكأنه يُغري الحظ بالبقاء. لكن قلقه تزايد حين استعر القتال بين العمالقة العميان، ولم تفلح برامج الكلام في طمأنته وهو يرى تحطم قطع الأثاث وتهدم الجدران. لم يعد الكنباوي يفهم فيمَ القتال والبيت كله على وشك الخراب. يلم أولاده بعيدًا عن القتال قدر استطاعته، لكن القتال يصيبه حتى على كنبته، ومن حين إلى آخر يدخل عليه عملاق فيُلقي به من على الكنبة ويأخذها ويمضي كي يضرب بها عدوه.

والله لو لم يكن الكنباوي كنباويًا لقام من قعدته هذه وأطاح بالطبقة السياسية كلها في الهواء.

الفصل الخامس

الثـورة العميقـة

أسوار القداسة

من أهم ملامح الثورة المصرية التي اندلعت في ٢٥ يناير عملية تغيير ثقافي عميقة لا نتحدث عنها كثيرًا، ويمكن تسميتها بنزع القداسة عن الأفكار والأشخاص والمؤسسات التي يحيطها المجتمع بأسوار من الترهيب والمنع والحماية والتبجيل. هذه «المحميات» أو «المقدسات» ليست دينية بالضرورة، بل تشمل كل ما يضعه المجتمع فوق مستوى المناقشة. في مصر مثلًا، كانت أسوار القداسة تحيط بشخصية ومركز الرئيس، وبالقيادات عمومًا داخل مؤسساتهم، سواء كانت هذه المؤسسات رسمية مثل الوزارات والهيئات والشركات والأحزاب أو غير رسمية مثل العائلة. هذه الحماية أو القداسة امتدت للكبار عمومًا، في محيط الأسرة أو العمل أو حتى الكبار المجهولين الذين نقابلهم في الشارع. أسوار القداسة أحاطت ـ حتى هذا العام ـ بالجيش وما يسمى بالأجهزة السيادية ـ عدا الشرطة. وطبعًا أسوار القداسة تحيط بكل ما هو ديني، سواء الأفكار أو التفسيرات أو المؤسسات الدينية أو رموزها.

نزع القداسة هو سقوط أسوار الترهيب والمنع والحماية والتبجيل المحيطة بهذه الأفكار والأشخاص والمؤسسات، وبدء الناس في مناقشة تلك المحميات التي كانت خارج إطار المناقشة، ثم منازعتها سلطانها على الأفراد وعلى الحياة، والدعوة للتعامل معها بندية دون منحها وضعًا خاصًّا، وينتهي الأمر بالخلاف معها ورفضها ووضعها على الرف أو تحطيمها. نزع القداسة هذا لا يحدث مرة واحدة، وإنما تدريجيًّا. تضعف الأسوار الخارجية، ويبدأ البعض ـ عادة الشباب ـ بتسلقها. ومن علٍ، يشيرون لآخرين، ويراهم الناس جالسين فوق الأسوار دون أن يصيبهم مكروه، فتضعف الرهبة التي تغلف هذه الأسوار. يصعد المزيد فوق الأسوار، ويهبط من كان فوق ثم يعود، ثم تغامر ثلة بتسلق

السور الذي يلي الأول، وهكذا، شيئًا فشيئًا تُستباح هذه المحميات وتصبح موضوعًا عاديًّا للدخول والخروج، للنقاش والمراجعة والتقييم. وهذا هو قلب الثورة الثقافية والاجتماعية. وهذا في زعمي ما يجري في مصر.

انظر حولك أخي المواطن وقل لي ما هي المقدسات التي لا يطالها النقاش العام اليوم؟ على سبيل المثال، هل يخضع الرئيس، السابق أو اللاحق، بأي نوع من أنواع الحماية التقديسية التي كانت له منذ عشرين عامًا؟ لو لم تضعف أسوار القداسة الترهيبية والمانعة والحامية والتبجيلية لشخص الرئيس لما وقف الملايين من الناس يهتفون: «ارحل يعني امشِ يا اللي ما بتفهمشي»، ولما أطلقوا النِّكات التي ملأت سماء ميادين مصر في يناير، ولما رفعوا النعال في الهواء ردًّا على خطاباته. ليس المهم الآن مَن الذي تسبَّب في ماذا، هل الثورة الثقافية الجارية هي التي جعلت من الممكن للشعب أن يثور على «قائده» و«زعيمه» و«كبير العائلة» و«بطل الحرب والسلام»، وتحويل تلك الأوصاف لأدوات للسخرية، أم هو الرئيس الذي حمَّل الناس أكثر من طاقتهم فانفجروا. ربما الأمران معًا، لا يهم. النتيجة هي الأهم، وهي سقوط أسوار القداسة، كلها، عن منصب الرئيس. وسترون غدًا كيف يُعامل الشعب رئيسه الجديد.

نفس الشيء ينطبق على القيادات كلها، من رئيس أصغر وحدة محلية وحتى الوزير. كيف أصبح من عاديات الأمور أن يقتحم الموظفون والعمال مكاتب رؤوسائهم ويُخرجوهم منها، وأن يقفوا أمامهم ويسألوهم عما يعتقدون أنه حقهم (بغض النظر عن صحة اعتقادهم هذا)؟ هؤلاء هم أنفسهم الموظفون والعمال الخانعون الذين كانوا ينظرون في الأرض حين يحدثون رئيسهم، والذين كانوا يتلعثمون أمامه، ويشكرونه بين كل جملتين، ويضعون «سيادتك» و«أفندم» و«حضرتك» قبل وبعد اسمه المصون. الذين يتحدثون عن هيبة الدولة كثيرًا ما يقصدون بها هيبة ممثلي الدولة، هيبة سلطة المدير والقائد والرئيس، هيبة السُّلطة وقداستها. وأقول لهم أن ينسوا كل هذا ويُعوِّدوا أنفسهم على النظام الجديد، فقد ولت أيام التقديس ولن تعود.

بابا مات

وكما يستهويني القول إن القوات المسلحة فردت أجنحتها على كل هذه المجموعة، شبابها وإخوانها، فأمنتهم.. فأمنت الثورة على نفسها.. فنجحت.. وبهذا الحجم أصبحت ثورة شعبية، فنستطيع القول إن الأخوين ـ الشباب وإخوانهم الكبار في الإخوان المسلمين ـ وأباهم في القوات المسلحة، عندما تكاتف أفراد البيت تغير نظامه وحدث ما حدث.

هذا ما قاله الفريق أحمد شفيق رئيس وزراء مصر الأسبق في حوار مع جريدة الشرق الأوسط ونشرته أيضًا بوابة الأهرام. وليس غرضي هنا التعليق على الحديث نفسه وما احتواه، ولا دقة وصفه لعناصر الثورة ومسارها، وإنما أريد التركيز على فكرة واحدة، وهي فكرة الأب والأبناء.

النظرة إلى السلطة الحاكمة على أنها الأب نظرة قديمة، ويرى الكثيرون أنها مترسخة في الثقافة المصرية، منذ الفرعون الإله وحتى أحاديث آخر رئيسين لمصر، مبارك والسادات، اللذين حرصا على مخاطبة شعبهم بـ«أبنائي». هذه النظرة ليست اعتباطية، وإنما تشكل جزءًا من رؤية شاملة للفرد ولعلاقته بالدولة. وفقًا لهذه الرؤية، يلعب الفرد أدوارًا عديدة، من الطفل الذي يستحق الرعاية ولا رأي له، إلى الابن المراهق الجامح الذي لا يفهم لا الدنيا ولا تبعة أفعاله، ولكنه مسكون بطاقة تدفعه إلى التمرد ـ وعلى الدولة احتواؤه حرصًا على مصلحته حتى يكبر ويفهم ـ إلى الابن العاق ـ الملقب أيضًا بضعيف الانتماء ـ الذي تتحمله الدولة في صبر وكرم عسى أن يستعيد انتماءه ويستقيم سلوكه، إلى الابن السافل المجرم الذي يستحق العقاب والعزل، بل والتنكيل على مرأى من بقية إخوته كي يكون عبرة لمن يعتبر، إلى الابن البار الطيب المعطاء الذي يستحق التكريم. كل الأفراد أبناء هذا الوطن، والوطن هو الدولة، والدولة هي السُّلطة الحاكمة.

عاشت العائلة المصرية في هذه الحياة السعيدة حتى يناير ٢٠١١، حين قام الأبناء وشتموا الأب ومسحوا بسُلطته أرض ميدان التحرير وميادين الجمهورية كلها ثم طردوه من البيت وظلوا يلاحقونه حتى أودعوه القفص.

«كبار العائلة»، أي هؤلاء الذين يرون في أنفسهم سدنة الأب ـ الدولة، تدخلوا لإبعاد الرئيس السابق من المشهد والحفاظ على هيبة مركز الأب نفسه، حتى يتم اختيار أب جديد. الأمر الذي فاتهم، ولا زال يفوتهم كما يتضح من حديث الفريق شفيق، هو أن الأب مات. الذين ثاروا في يناير الماضي لم يكونوا يلفظون مبارك كشخص وإنما يلفظون فكرة الأب نفسها. الذي سقط يوم ١١ فبراير ليس مبارك الشخص، بل السُّلطة الحاكمة باعتبارها أبًا للمجتمع.

هذه الثورة ثورة ثقافية بالأساس وهذا ليس كلامًا إنشائيًّا، بل وصفًا لعملية اجتماعية جارية لا يغفلها إلا مَن يغمض عيون عقله. النظرة للدولة باعتبارها أبًا يحمي ويعتني ويعاقب ماتت، وحل محلها نظرة للدولة باعتبارها اتحادًا بين مواطنين، متساوين في الحقوق والواجبات، يعيشون في إطار سياسي اسمه الدولة، ويحكمها أشخاص لا فرق بينهم وبين المحكومين، يحكمون نيابة عمن اختاروهم، ويحق لكل فرد مساءلتهم عما فعلوا وما لم يفعلوا، وطردهم إن فشلوا.

مصر لم تعد عائلة، بل صارت وطنًا. لم تعد بيتًا، بل أصبحت دولة. والأفراد لم يعودوا أبناءً للحاكم، بل مواطنين ـ أبناء فقط لآبائهم الطبيعيين الذين أنجبوهم مع أمهاتهم.

هذه الثورة جارية في كل المؤسسات: داخل الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، داخل مؤسسات المجتمع الدينية والمدنية، وداخل المؤسسات الحكومية والوزارات. الأب مات، والأبناء يعيدون صياغة علاقاتهم ببعضهم كأفراد متساوين في الحقوق والواجبات، وهي عملية صعبة وستأخذ وقتًا، لكن كلما أسرع مَن يرون في أنفسهم «كبار العائلة» ـ أي سدنة النظام الأبوي القديم، الذين وِلدوا في النصف الأول من القرن الماضي ـ في فهم هذا التحول العميق في مصر، سهلوا الأمور علينا وعليهم.

الألتراس قادمون

مَن شاهد «دخلة» الألتراس الأهلاوي لنعي الشهيد محمد مصطفى (في مباراة المقاصة) لا يملك إلا أن يقف تحية وتقديرًا لهؤلاء الشباب؛ لقدرتهم على تنظيم أنفسهم بأنفسهم، ولالتزامهم، ولتضامنهم، ولإخلاصهم لزملائهم، ولتقديرهم لأهمية التعبير بالصورة والرمز وحسن الإخراج.

مَن شاهد الألتراس في ميدان التحرير في أواخر يناير وأول فبراير لا يملك إلا أن يقف لهم تحية تقدير واحترام؛ لصلابتهم، ولذكائهم في الكر والفر وحسن اختيار التكتيك الذي يتناسب وقوتهم المحدودة وقوة خصومهم الهائلة، بحيث يعظمون قوتهم ويحيدون عناصر قوة الخصم، ولحسهم بالعدالة والتضامن مع مواطنيهم «المدنيين» الذين يتعرضون للقمع.

مَن شاهد الألتراس في ميدان التحرير مؤخرًا وهم يغنون للثورة ومحاولات القضاء عليها لا يملك إلا أن يقف تحية تقدير واحترام لروحهم المنفتحة على الرغم من تعصبهم المفترض، ولتصميمهم على المرح في أصعب الظروف، ولقدرتهم الإبداعية الخلَّاقة التي يبدو ألا نهاية لها.

مَن هؤلاء؟ ومن أين أتوا؟ الصورة النمطية التي يروجها عواجيز النظام أن هؤلاء عيال صايعة، متشردون أو في طريقهم إلى التشرد، أفلتوا من التعليم، ومن تربية الأهل، وأدمنوا تشجيع الكرة، متعصبون وضيقو الأفق، على استعداد دائم لارتكاب الجرائم وللعنف، بذيئو اللسان ومنحطو الأخلاق، ومكانهم الحقيقي مصلحة الأحداث (حيث يتم تحويلهم لعتاة مكتملي الإجرام وبلطجية محترفين).

لكنَّ عواجيز الفرح هؤلاء مخطئون في رؤيتهم للألتراس بقدر ما هم مخطئون في كل الأمور الأخرى؛ فبين الألتراس شباب متعلم وفي أفضل المدارس والجامعات، ومخهم مفتح ومنور كالفل. ولعل الشهيد محمد مصطفى، طالب الهندسة بجامعة عين شمس، ولاعب التنس، مثال حي ـ في ذاكرتنا وذاكرة زملائه ـ على تميز هؤلاء الشباب. الألتراس، في حقيقة الأمر، يشكلون طاقة هائلة وثقافة مستقلة ومزدهرة بين الشباب. وهم لا حاجة بهم لعواجيز الفرح؛ فهم يحمون أنفسهم وحقوقهم، ويقومون بدور جماعة الضغط المثالية ـ تلك التي لا تدافع عن مصلحة خاصة، وإنما عن قواعد العدل، بما في ذلك حق حضور المباريات وإذاعتها للكافة. وإن تجاهلتهم وسائل الإعلام التي يسيطر عليها العواجيز فإنهم يعبرون عن أنفسهم بمختلف السبل، من الجرافيتي إلى الأغاني، والشتيمة إن لزم.

يُشكل الألتراس واحدًا من أفضل قطاعات الشباب، وهو قطاع حقيقي، منظم وفعَّال. لا ينتظر دعمًا حكوميًّا، ولا يبحث عن وزارة شباب، أو ثقافة لترعاه. في الحقيقة إنهم لا يحتاجون منا شيئًا سوى أن ندعهم في حالهم ولا نطاردهم بقوات الأمن والإجراءات التعسفية. وفي الحقيقة، نحن الذين نحتاج الألتراس. نحن الذين نحتاج الالتفات إليهم والانفتاح عليهم ودعوتهم للمساهمة في المجال العام ـ الاجتماعي والثقافي والسياسي ـ كي يحيوه من سُباته العميق ويضفون على جموده بعضًا من حيويتهم وذكائهم العملي الذي يركز على الفعل والإنجاز.

في كل مجتمع، في كل عصر، يُشكل الشباب الأكثر حيوية واستقلالًا ثقافة فرعية مستقلة. في الستينيات خلق الشباب ثقافة الخنافس في أوروبا وأمريكا، ومنها نشأت حركات السلام والتضامن مع شعوب العالم الثالث، ومناهضة الحروب والأسلحة النووية، وحماية الحريات العامة والمساواة. في مصر السبعينيات نشأت الجماعات الإسلامية في الجامعات، من نفس المنبع الذي تنشأ منه كل حركات الشباب المستقلة. في كل مرة تندر العواجيز على حركات الشباب هذه وحقَّروا من شأنها واستبعدوها من حساباتهم. وفي كل مرة نمت هذه الثقافات المستقلة حتى سادت مجتمعاتها في الحقبة التالية.

يا أيها العواجيز، لا تستهينوا بالألتراس. انظروا إليهم جيدًا، وحاولوا فهم تفكيرهم وأسلوبهم وثقافتهم، فهذا هو أسلوب وتفكير وثقافة مصر بعد عشر سنوات.

ويا أيها الألتراس، واصلوا الثقة في أنفسكم، واعلموا أنكم لستم وحدكم، وأن لكم أصدقاء ومناصرين في كل الأجيال.

السلطوي ضد الألتراس

لماذا يكره السلطويون الألتراس؟ السلطويون ليسوا فقط في الحكومة وأجهزة الأمن والمجلس العسكري، بل هم أيضًا في مجالس إدارات النوادي وبين الكُتاب وفي الأحزاب والإعلام وعلى الكنبة. وعداء السلطويين للألتراس ليس نتيجة مشاركتهم في الثورة أو إنقاذهم للمتظاهرين يوم الجمل، بل هو عداء سابق على السياسة، وبدأ منذ نشأت روابط مشجعي الناديين الأهلي والزمالك ـ الألتراس ـ في ٢٠٠٧. ولم يتوقف هذا العداء بقتل الألتراس بالجملة يوم بورسعيد، أو لا سمح الله تحوَّل إلى تعاطف، بل استمر. السلطوي يلوم الألتراس على موتهم ويُحملهم مسؤوليته، على أساس أنهم هم الذين شحنوا العواطف وأثاروا الفتن وأضاعوا الأخلاق (وهي طبعًا مبررات للقتل في عرف السلطوي).

يوم بورسعيد، لم يدعُ السلطوي لمحاسبة القتلة، ولكن لحل روابط الألتراس، ومن ذلك مسلسل البيانات التي تظهر على صفحة ألتراس الأهلي لتعلن براءة الأمن وتلوم نفسها على إثارة الفتنة (ثم إعلان الألتراس أن صفحتهم سُرقت)، ثم ظهور بيانات أخرى تدعي انقسام الألتراس، وهكذا في كر وفر على صفحات الإنترنت، لا يختلف عما يحدث بين السُّلطة والألتراس في الشارع والملاعب.

فما الحكاية؟ لِمَ يكره السلطويون الألتراس لهذه الدرجة؟ الإجابة بسيطة، وهي أن السلطويين يقسمون الدنيا إلى قسمين لا ثالث لهما: دار السيطرة ودار الفوضى. في دار السيطرة تخضع الأمور والناس للسيطرة؛ فهناك قائد لكل قطاع يسيطر على قطاعه وينظمه، هناك مسؤول عن كل قطاع، يشاور الناس إن كان حكيمًا، لكنه يتخذ القرار ويتحمل المسؤولية ويفرض النظام على الرعية. النظام ليس فقط في السياسة أو القانون، وإنما

يمتد إلى الأخلاق، والمظهر العام، والأسرة وعلاقة أفرادها ببعض، والصوت العالي وطريقة الضحك والدعابة والمشي وقضاء وقت الفراغ. النظام نظام، متكامل، يشمل كل تفاصيل حياة الإنسان والمجتمع في منظومة واحدة، من القاعدةِ إلى القمة.

أما في دار الفوضى والعياذ بالله فالدنيا فوضى؛ حيث يفعل كلٌّ ما يريد، دون حسيب أو رقيب أو سلطة تنظم الأمور وتسيطر عليها وتتحمل المسؤولية. كل فرد وحدة مستقلة، يسير وفق هواه. إن سألت السلطوي عن الحرية أجابك فورًا: طبعًا، لكن بحدود وفي إطار النظام؛ لأن الذي يهمه، الذي يطمئنه ويقر عينه ويهدئ روعه ويجعله ينام الليل مطمئنًا هو السيطرة ـ سيطرته هو أو سيطرة سواه، لا يهم، المهم أن تكون هناك سيطرة. قدر من الحرية لا يضير، لكن تحت السيطرة التي تسمح وتمنع، وفقًا لما تراه ضروريًا. أي أن الأمر في نهاية الأمر للسيطرة، لا للحرية. وبما أن الألتراس ضد السيطرة، فإن السلطوي يضعهم في دار الفوضى، التي يجب القضاء عليها.

السلطوي ـ لأنه سلطوي ـ لا يرى دارًا ثالثة اسمها النظام دون السيطرة. لا يفهم كيف يمكن أنْ يكون هناك نظام يقوم على تنظيمات مستقلة لا تخضع لسيطرة أحد. روابط الألتراس بالنسبة له تتحدى مفهومه للعالم: إما أنهم فوضويون، وإما أنهم يخضعون لسيطرة معادية (أجندات)، وفي الحالتين يجب وضعهم ـ هم وكل التنظيمات المستقلة ـ تحت السيطرة أو تفكيكهم أو تلفيق التهم لهم. في حالة روابط لتشجيع كرة القدم اتهمها بإثارة الفتن وشحن الجماهير. إن قامت روابط لعزف الموسيقى اتهمها بعبادة الشياطين. إن قامت روابط لقراءة الكتب اتهمها بالشيوعية. ولو قامت روابط بين الأمهات لرعاية الأطفال لاتهمها بالاتجار في البشر. وإن قامت روابط لتلاوة القرآن اتهمها بالإرهاب. وإن قامت روابط لتوزيع الأغذية على الفقراء اتهمها بالماسونية، وهكذا...

كله واحد عند السلطوي؛ إن أردت التنفس عليك التنفس من خلال أنابيبه ومن تحت عباءته، وإلا منع عنك الهواء وخنقك بكوفية، أو ألقى بك من فوق جدار.

لماذا سينتصر الألتراس؟

قُتِلَ الألتراس، وهم من بعد قتلهم سينتصرون. علامَ أستند في قولي هذا؟ على كون الألتراس يمثلون ثقافة الحاضر والآتي، في حين أن السلطويين ـ داخل الحكومة وخارجها ـ يمثلون ثقافة الماضي الآفل. الشيء الذي يميز الألتراس عن غيرهم ليس حبهم لكرة القدم أو تشجيعهم لها، وإنما كونهم جماعة منظمة ومستقلة عن الجميع: الطريقة التي يُنظمون بها أنفسهم، إضافةً إلى تركيزهم على العمل والإنجاز، ونوعية الأفكار التي يبدعونها، والقدرة على العمل كفريق، كل هذا يجعلهم علامة مميزة لثقافة الحاضر والمستقبل.

هذه الثقافة لا يمكن تصنيفها في أيٍّ من الخانتين التي لا ثالث لهما عند السلطويين، وهما خانة الفوضى وخانة السيطرة. الألتراس ليسوا فوضويين، بل مجموعات منظمة تنظيمًا مدهشًا. وفي نفس الوقت ليسوا خاضعين للسيطرة؛ لا لمجالس إدارات النوادي التي يشجعونها، ولا للأمن، ولا لأحزاب، ولا لشخص أو زعيم. وهذا بيت القصيد؛ هناك خانة ثالثة لا ترونها أيها السلطويون، وهي خانة النظام القائم على الحرية. وهي الخانة التي ضاقت بسكانها فخرجوا واحتلوا ميادين مصر كلها منذ عام، ولن يتركوها حتى تسود طريقتهم البلاد، وهذا هو أُس التغيير الثقافي الذي يُشكل الألتراس أولى طلائعه.

النظام القائم على الحرية لا يسمح لأحد بالسيطرة على أحد، فكل إنسان طائره في عنقه؛ كل إنسان ـ وحده ـ مسؤول عن أفعاله، أمام ضميره، ومَن يحبهم، وأمام خالقه. وبالتالي فكل واحد حر في اختياراته؛ ليس لأحد عند أحد شيء، سوى حُسن الجيرة والاحترام المتبادل وربما النصيحة ـ إن طلبها. هذا الإنسان الفرد، الحر، المسؤول عن أفعاله، لا يعيش في فوضى كالبهائم مثلما يظن السلطوي المهووس بالسيطرة، وإنما يعيش في نظام. الفارق بين نظام الحرية ونظام السيطرة أن الأول عبارة عن قواعد تحدد

ما لزيد وما لعبيد، دون أن تضع زيدًا فوق عبيد أو تجعله مسؤولًا عنه أو وصيًّا عليه مثلما هو الحال لدى أهل السيطرة.

وما ينطبق على الأفراد ينطبق على المجموعات؛ فإن أرادت مجموعة من الناس تنظيم نفسها لتشجيع نادي كُروي، أو لعزف الموسيقى الكئيبة، أو للجلوس في صمت وتأمل، أو لأكل الخضراوات الطازجة، فعلت ذلك دون طلب إذن أو سماح. تنظم المجموعة نفسها ونشاطها كما تشاء: ترتدي طراطير إن أرادت، أو تنفخ بالونات وتطيرها في الهواء، فهذا أمر يعنيها. لكنها في تنظيمها لنفسها تلتزم بمجموعة من القواعد التي تضمن تساوِي العلاقة بينها وبين غيرها، والتزامها بقواعد النظام العام. لا أكثر ولا أقل.

إن كان ما أقوله يبدو لك بديهيًّا، فلا حاجة بك لتكملة المقال؛ لأنك تنتمي بالفعل إلى هذه الثقافة الحرة المنظمة، التي هي ثقافة الجيل الحالي والآتي، والتي يشكل الألتراس جناحها الكُروي الصاخب. أما هؤلاء الذين امتعضوا لقراءة هذا الكلام فهم أصدقائي السلطويون، الخائفون من الفوضى. وأريد أن أُطمئن هؤلاء: النظام القائم على الحرية ليس مرادفًا للفوضى، ولا يهدد الصواب بالغرق في بحر الخطأ. ربِّ أبناءك على الصواب وعلى اجتناب الخطأ، وواصل نُصحهم حتى آخر يوم في حياتك أو حياتهم. لكني أُذكرك بواقع أنك لن تستطيع إجبارهم على فعل شيء حين يصيرون راشدين ويستقلون عنك، فانتهز فرصة العشرين سنة الأولى لتربيتهم، وإن لم تفلح في أول عشرين سنة فغالبًا لن تفلح بعدها. والأهم من ذلك، ربِّ أبناءك أنت كما تُحب، لكن دع أبناء الناس في حالهم.

والأهم من ذلك كله، تذكروا أيها السلطويون أن أيامكم معدودة، وأن الأغلبية لثقافة النظام القائم على الحرية، واعلموا أن أبناء هذه الثقافة هم أبناؤكم، داخل مؤسسات الحكم، وداخل التيارات الدينية، وداخل التيارات السياسية، وفي شتى أنواع التعبير الثقافي، وهم آتون، مع الألتراس، وسينتصرون.

وسيصير قتلى بورسعيد شهداء ورمزًا لحرية قادمة، لا ريب فيها.

اعتـزال العواجيـز

أليس من منطق الأمور أن يعتزل المرء العمل عند سن معينة، سواء كان ذلك العمل وظيفة حكومية أو منصبًا عامًّا؟ أليس من قواعد الطبيعة أن يُفسح العواجيز الطريق حين تبدأ أيديهم في الارتعاش وذاكرتهم في الاندثار؟ ألا يحدد القانون نفسه سنًّا لإحالة الناس إلى المعاش؟

الاعتزال ليس علامة الفشل بالضرورة، بل على الناجحين الاعتزال أيضًا. هذه هي القاعدة والقانون وسُنة الطبيعة والأشياء. فما بالك لو كان العجوز فاشلًا أيضًا؟ ما بالك لو كان الأمر يتعلق بجيل كامل، يكبس على أنفاس بلد منذ عقود ولا يريد التزحزح حتى بعد أن فطست البلاد. تقول لهم بالذوق والأدب إن وقتهم قد حان فيتظاهرون بأنهم لم يسمعوك، أو يبتسمون ويهزون رؤوسهم ويطبطبون عليك ثم يظلون رابضين في مقاعدهم. ولا تفهمني خطأ؛ فأنا لا أتحدث عمَّن يجلسون على مقاعد الحكم فقط، وإنما على كل هؤلاء العواجيز الذين يتبخترون في طول المؤسسات العامة وعرضها، من رؤساء تحرير للصحف، إلى مديري شركات ورؤساء هيئات عامة وجامعات، مرورًا برؤساء الأحزاب والوزراء وحتى مرشحي الرئاسة.

وحين تسألهم لِمَ هم متشبثون بمناصبهم إلى هذه الدرجة أجابوك أن لديهم خبرة يريدون أن نستفيد منها. وأسأل: ما هي هذه الخبرة العظيمة التي يجبروننا على الاستفادة منها؟ هل لديهم خبرة في قيادة مؤسساتهم إلى النجاح وتحقيق أهدافها أم أن خبرتهم كلها في إدارة الفساد والفشل الوظيفي والسياسي؟ ما الذي نجح فيه هؤلاء العواجيز وكوَّنوا خبرة في تحقيقه يريدون منا الاستفادة بها؟ هل نجح عواجيز الاقتصاد والمالية والاستثمار في تحقيق تنمية اقتصادية لا سمح الله؟ هل نجح عواجيز السياسة الخارجية

في تحقيق نصر خارجي لم نلحظه؟ هل نجح عواجيز المعارضة في شيء غير ممالأة الاستبداد ومشاركته؟ هل نجح عواجيز الثقافة في نشرها أو الدفاع عنها أمام هجمات الظلام؟ هل نجح عواجيز الصحة في حماية المواطن من الأوبئة التي تفتك به؟ هل نجح عواجيز الإدارة في خلق مؤسسات كفء ومنجزة؟ هل تريدون مني إكمال القائمة أم أنكم تعرفونها وتعيشونها معي؟

أيها العواجيز: خبرتكم كلها في الفشل، فخذوها معكم، ودعونا نتنفس لعلنا نستطيع إنقاذ أنفسنا وأبنائنا من شر عملكم وسوء حكمكم وقصور عملكم. لو كنتم تتحلون بالمسؤولية لسألتم أنفسكم عن نتائج أدائكم واتخذتم القرار المتسق مع هذه النتائج.

على كل مَن بلغ سن المعاش أن يطلع معاش. هل هذه القاعدة صعبة؟ هل فيها شيء غير مفهوم؟ هل هي غير منطقية؟ لماذا إذن لا يسمعها كل هؤلاء الذين بلغوا سن المعاش وما زالوا مصممين على مواصلة قيادة المؤسسات العامة؟ لماذا لا يسمعون الدعوات المتكررة لهم بالاعتزال؟ هل هو صمم في آذانهم أم قصور في وظائف المخ؟

لا أدعو إلى الإساءة للعواجيز، بل أدعوهم للكف عن الإساءة لنا ولأنفسهم. لست ضد دعوة العواجيز للفرح، لكني ضد جلوسهم في «كوشة» العروسين. لا أدعو العواجيز إلى السكون، بل أدعوهم إلى التنحي عن المناصب التنفيذية، والاستمتاع بما تبقى لهم من عُمر ومن صحة. لا أدعوهم إلى الصمت، بل أدعوهم ـ إن كانوا يعتقدون أن لديهم خبرة مفيدة أو كلمة تنفع ـ أن يكتبوها وينشروها لعل أحدًا يجد فيها ما ينفع (على الرغم من شكي في ذلك). لا أدعو إلى إهانة العواجيز، بل أدعو إلى تكريمهم، وإطلاق أسمائهم على المباني العامة ـ بشرط أن يتركوها ويعدونا ألا يدخلوها ثانية.

يا أيها العواجيز المصرون على قيادة الأمة، أدعوكم إلى مشاهدة فيلم «الأسد الملك» (الذي ظهر وأنتم عواجيز برضه)، مع التركيز على شخصية موفاسا، والد سيمبا.

مَن الهمجي؟

استقر في وعي الكثيرين منا أننا شعب همجي. ماذا تعني الهمجية؟ أننا غير قادرين على تنظيم أنفسنا، أو الحياة في نظام، لأننا «بطبيعتنا» ننحو للفوضى والهمجية. هكذا جبلنا، ولا نستطيع للأمر دفعًا. طيب والحل؟ قالوا الحل من مرحلتين: الأولى أن نحكم بيد من حديد كيلا تدمر همجيتنا النظام العام، والثانية أن يتم تعليمنا كي نتحضر، شيئًا فشيئًا، فندخل تدريجيًّا إلى مصاف الشعوب المتحضرة.

السافل الذي ابتدع هذه الفكرة ليس فقط المستبد الذي استفاد من إقناعنا بذلك، وإنما سيده، المستعمر الأوروبي القديم. لماذا؟ لأن الادعاء بهمجيتنا يعطيه المسوغ الأخلاقي للسيطرة علينا، تمامًا مثلما يعطي الحاكم المحلي المستبد الحق في حكمنا بيد من حديد. ولماذا يحتاج المستعمر الأوروبي، بقوته وتفوقه العسكري والعلمي والتنظيمي، إلى مثل هذا المسوغ؟ لأنه يحكم دولة ديمقراطية، ومضطر لشرح سياسته لأغلبية سكانه. والأغلبية لن تفهم التناقض الشديد بين سلوك حكومتهم الديمقراطي داخل بلدهم، وسلوكها الاستبدادي المتوحش في بلادنا. القول بأننا همج، لا نستطيع تنظيم أنفسنا، هو المبرر الفكري الذي يجعل إهدار حقوقنا أمرًا مقبولًا لنظم ديمقراطية ليبرالية مثلما كان الحال في إنجلترا وفرنسا طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين، أو مثلما هو الحال اليوم مع أمريكا. وهكذا قسموا العالم لدارين: دار الرُّقي، حيث يسود القانون ويكون للناس حقوق ويشاركون في حكم أنفسهم. ودار الهمجية، حيث تَجبُّ اعتبارات «الأمن» أي قانون، وتهدر الحقوق إن تعارضت مع مقتضيات فرض النظام.

كيف نجحت نظم أجنبية في إقناعنا بذلك؟ من خلال تحالفها مع المستبد المحلي، ومن

خلال غسل عقولنا بثقافة استعلائية ودعاية مغرضة وسيطرة تدمر ثقتنا بأنفسنا. ومَن كان شريكه في كل هذا؟ حاكمنا المستبد، وطبقة المنتفعين المهللين له ولأسياده.

في عام ١٨٧٩ حارب مجلس النواب المصري من أجل انتزاع حق مساءلة الحكومة والنظر في ميزانية الدولة وإقرارها أو رفضها. ظل مجلس النواب يضغط حتى رضخ الخديو إسماعيل لهذه المطالب. فمَن الذي عارض؟ بريطانيا الديمقراطية، التي يتمتع برلمانها بهذه السلطات وأكثر. ما تبريرها لهذه المعارضة؟ أن هؤلاء النواب نخبة لا تُعبر عن الأغلبية، وأن الأغلبية همج، كل ما يهتمون به هو قوت يومهم وتوفير الأمن لهم. نفس الكلام. أطاحت بريطانيا بالخديو إسماعيل وأتت بتوفيق بدلًا منه وساندته في مواجهة البرلمان المصري مساندة انتهت باحتلالها الفعلي لمصر.

الذي حارب من أجل إقرار الديمقراطية في مصر منذ ١٤٠ عامًا هو الشعب، المتهم بالهمجية، ونوابه المنتخبون. والذي حارب الديمقراطية ووأدها هو الحكومة البريطانية «الديمقراطية» وولي نعمتها، الحاكم المصري المستبد. وعلى مدى المائة والأربعين عامًا التالية ظل مندوبو بريطانيا، ومن بعدهم «خبراء الشرق الأوسط» في المؤسسات الأمريكية والأوروبية، يرددون أن الشعب المصري «غير جاهز» للديمقراطية، لانتشار الفقر والمرض والتخلف الاجتماعي ـ أي الهمجية. وظل فريق الكورال المحلي، المكوَّن من الحاكم المستبد وبطانته وأبواقه الإعلامية والثقافية، يرددون هذه الترهات وينشرونها بين الناس.

صار الخديو ملكًا، والملك رئيسًا، وذهب إقطاع وجاء إقطاع، ولم يتغير شيء في هذه المنظومة: حاكم أجنبي يبحث عن مصلحته، ينظر لهؤلاء «الهمج» بمزيج من الاستعلاء والخوف، وحاكم محلي مستبد يحمي مصالح ولي نعمته بأجر، ويخيفه أكثر وأكثر من «الهمج» كي يضمنِ لنفسه ومَن يخلفه هذه الوظيفة. وفي نفس الوقت، يقنع هذا الحاكم وبطانته الشعب بأنهم فعلًا همج، وأنه لو رحل لجاءهم الطوفان من بينهم، بل ويخيفهم من الأجنبي ـ صديقه وولي نعمته ـ ويقنعهم بأنه هو الذي يحميهم منه.

بذمتك، مَن هو الهمجي في هذه المنظومة؟

شعب جبان

ليس سائقو التاكسيات وحدهم، بل كتاب وفنانون وفلاحون وعمال وساسة وضباط، رجال ونساء، من كل الطبقات الاجتماعية. كلهم يرددون نفس المقولة: إننا شعب جبان، يخاف ولا يختشي، ويحتاج إلى يد من حديد كي تحكمه.

من أين أتت هذه الكذبة؟ كيف يقبل شعب على نفسه هذه الأوصاف، بل ويكررها هانئًا سعيدًا بحاله وبأنه وجد الحل لمشكلته؟ في كل مرة يُردد لي أحد هذه المقولة التعيسة أسأل نفسي فيمَ يفكر هو نفسه؟ هل يعتقد أنه هو جبان، يخاف ولا يختشي، ويحتاج إلى يد من حديد لتحكمه؟

أحيانًا أسأل، فيرد محدثي بأنه هو شخصيًا يختشي ولا يخاف، ولا يحتاج إلى يد من حديد ولا من خشب كي تحكمه، لكن المشكلة في الآخرين. لكن بالله عليك كيف يستقيم هذا الكلام؟ إن كنا كلنا نعتقد ذلك، فمَن هم الآخرون؟ طبعًا لا أحد، ليس هناك آخرون، تمامًا مثلما ليس هناك طرف ثالث خفي. الآخرون هم نحن. الآخرون هم أنت مكرر مرات عديدة. فقل لي: هل أنت جبان؟ هل صحيح أنك لا تختشي؟ وهل صحيح أنك تحتاج إلى يد من حديد كي تلتزم بالقواعد وبالأصول؟

دعني أُجب عنك (أو أَجب بنفسك على موقع الجريدة الإلكتروني): إجابتي هي: لا، لا أنت جبان ولا أنت تخاف ولا تختشي، ولا تحتاج إلى يد من حديد كي تحكمك. أنت حرٌّ، تخاف قليلًا أو كثيرًا مثل كل البشر، تتملكك الشجاعة أحيانًا والجبن أحيانًا أخرى. تختشي كثيرًا ولا تريد أن يسوء منظرك أمام أحد، ولا حتى الغريب. الحق أنك مسكون بهاجس دائم حول صورتك أمام الناس. وكل ما تريد هو تطبيق القواعد على الجميع:

لا تريد أن تكون عبيطًا تلتزم بالقانون في حين يفعل الآخرون ما يحلو لهم. أحيانًا تحاول الاستهبال والالتفاف على القواعد، لكنك غالبًا ما تفعل ذلك لأنك مؤمن بأن هذه القواعد ظالمة، ولا تُطبَّق إلا على الضعيف وقليل الحيلة. وأنت لا تريد أن تكون ضعيفًا وقليل الحيلة وعبيطًا. لكنك حين تجد نفسك في بلد يطبق القانون على الجميع، تلتزم، غالبًا. أحيانًا تحاول التذاكي هناك أيضًا، من باب الفهلوة لا أكثر، لكنك لست الوحيد الذي يفعل ذلك. وإن بقيت هناك فترة طويلة، وانقرصت من يد القانون حين خالفته، ورأيت كيف يُطبَّق على القوي والضعيف، فإنك غالبًا ما ينتهي بك الأمر ملتزمًا به. أنت لا تحتاج إلى يد من حديد كي تحكمك، بل تحتاج إلى يد عادلة وثابتة تدير الأمور.

إن كان ذلك صحيحًا، فلمَ تنتشر مقولة «الشعب الجبان» كل هذا الانتشار؟ لأنها مقولة مفيدة للاستبداد الذي يحكمنا منذ مئات السنين.

مفيدة هي للحاكم المستبد، سلطانًا كان أو رئيسًا، ليس فقط لأنها تعطيه تبريرًا لاستبداده، بل الأهم من ذلك أنها تنوِّم الشعب كله، وتدفع كل شخص من داخله للاستكانة. تجعل كل واحد فينا يقبل الاستبداد لأنه مقتنع أنه شر لا بد منه، لأننا نعيش مع حوش وأناس لا خلاق لهم ـ شعب جبان. نقبله ونحن نأسى على حظنا، لأن أهلنا طلعوا هكذا، والخيار الوحيد أمامنا هو قبول الاستبداد أو الحياة في فوضى وسط وحوش. إما أنا وإما الفوضى. نفس المعادلة. وإذا سألت نفسك لمَ تعيش الشعوب الأخرى في حرية داخل نظام يسوده القانون؟ ردت عليك نفسك الأخرى، المدربة، الملقنة جيدًا، أنهم مختلفون عنا، فهم أحرار، ونحن شعب جبان.

إيهام كل شخص منا بأن الشعب يخاف ولا يختشي يخفض تكلفة الاستبداد حتى يجعله مجانيًا. حين نصدِّق هذه الكذبة نستكين، فلا يحتاج المستبد أن يقمعنا كي نقبل استبداده، بل إننا، بأيدينا، سنناديه إن رحل ونقول له: إحنا آسفين يا مستبد.

نقطة البداية

وضعت الجريدة جانبًا وقالت محتجة: «لأ طبعًا، الشعب المصري غالبيته همج، ويخاف لا يختشي. وإلقاء مسؤولية ذلك على الاستعمار والحاكم المستبد تبسيط مريح لكنه مضر، ولا يحل المشكلة». حاولت الشرح فاسترسلت: «ألا ترى المصري الأصيل الذي يترك الصح حتى حين يكون متاحًا ويفعل الخطأ؟ ألا ترى كيف تركن الناس سياراتها؟ وحتى في أوروبا، ألم تلاحظ أن المصريين هم الأكثر ضجيجًا والأقل التزامًا بالقواعد؟ هل الإنجليز وحسني مبارك هم الذين يدفعونهم لهذه الهمجية؟»

أعرف آفاتنا جيدًا، وأعاني منها يوميًا، ولا بد أني أرتكب بعضها. وأعرف مدى ترسخ هذه الفوضى وعدم احترام القواعد في عادات الناس، وأنها لا تفارقهم تمامًا حين ينتقلون لبلاد تسود فيها القواعد. لا أختلف في وصف الحالة، ولا أظن أحدًا يختلف في وصف الحالة، لكني أختلف وبشدة في التفسير، وبالتالي، وهذا هو الأهم، في روشتة العلاج.

لو أن هذا الشعب بطبيعته جبان وهمجي، إذن لوجب حكمه بيد من حديد تمسك بالإطار العام للأمور، وتترك له في نفس الوقت مساحات آمنة من الفوضى والعشوائية. النظام القديم يجسد هذا النموذج من الحكم: يد من حديد تضبط الأمور المهمة كيلا تفلت، وتقيم له عشوائيات ـ في السكن والمواصلات والاقتصاد والسياسة وغيرها ـ يمارس الشعب همجيته داخل حدودها. لو أن هذا الشعب بطبيعته جبان وهمجي لأصبح من الواجب علينا أن نبني نظامنا السياسي الجديد على نفس القواعد: مساحات من الفوضى نعيش فيها همجيتنا، يحيطها أسوار من حديد تحكم جبننا وعدم قدرتنا على الالتزام بالقواعد.

أما لو اقتنعنا أننا لسنا جبناء ولا همجًا، وأننا، كبقية الشعوب، قادرون على العيش بنظام والالتزام بالقواعد طالما كانت هذه القواعد معقولة ومفهومة وعادلة وتُطبَّق على الجميع دون محاباة، لبنينا لأنفسنا نظامًا يقوم على احترام الفرد ويتوقع من الفرد احترام النظام. احترام الفرد يعني تصميم النظام نفسه بحيث يكون مفهومًا للفرد ومتوافقًا مع احتياجاته، لا أن يكون مجموعة من القواعد الصماء والمتعسفة. إن صممت المرور بحيث تجعل كل الشوارع اتجاهًا واحدًا دون فتحات كافية تسمح بالدوران للخلف فلا تندهش إن سار الناس عكس الاتجاه. سيسيرون عكس الاتجاه، ليس لأنهم همج، بل لأن نظامك هو الهمجي؛ هو الذي لا يترك للصح متسعًا.

حين أقول إن المستبد الأجنبي وحليفه المستبد المحلي هما اللذان زرعا في رؤوسنا أننا شعب جبان وهمجي، لا أهدف لإعفائنا من مسؤولية إصلاح أحوالنا، بل على العكس، أهدف إلى تلمس نقطة بداية هذا الإصلاح.

ونقطة البداية في عقولنا، مثلما هو الحال دائمًا. نقطة البداية أن نقتنع بأننا مثل بقية الشعوب، لا أفضل ولا أسوأ. وأننا إن بنينا لأنفسنا نظامًا معقولًا وعادلًا وطبقناه على الجميع دون استثناءات ومحاباة فسينطبق، وسيحترمه الناس. سيكون هناك كثير من التجاوزات في البداية، وسيحاول الناس التذاكي على النظام، بحكم العادة. سيأخذ الأمر وقتًا حتى يثق الناس أن الدولة جادة في تطبيق القواعد. لكن الجيل الثاني الذي سيكبر في ظل القواعد سيكون أكثر احترامًا لها، وسيضحك على الكبار الذين يحاولون الإفلات منها. وغالبًا سيأتي الجيل الثالث ويمحو أثر هذه الفوضى.

نقطة البداية أن نُصدِّق أننا أناس محترمون، وأننا قادرون، وأن نضع لأنفسنا نظمًا معقولة في مناحي حياتنا، السياسي منها والاقتصادي والإداري والخدمي، ونتمسك بتطبيقها دون تعسف ودون تراخٍ، ونتحمل استظراف وتذاكي وجهل البعض منا.

البداية في عقولنا، والنهاية أيضًا في عقولنا. فهل اقتنعتي يا سيدتي أم ستنحين الجريدة جانبًا؟

تغير القلب

حين أقول إن الثورة المصرية هي ثورة ثقافية في الأساس يظن البعض أني أتحدث عن المثقفين. والحقيقة أن الموضوع لا علاقة له البتة بالمثقفين (لندع هؤلاء في حالهم الآن، وسأعود للحديث عنهم حين يأتي دورهم). الثورة الثقافية ببساطة تعني تغييرًا جذريًّا في الطريقة التي يرى بها الناس أنفسهم، والآخرين، والعالم من حولهم، وما وراء العالم الملموس الذي يعيشون فيه. كيف ترى نفسك: فردًا مستقلًّا مسؤولًا عن نفسك وعالمًا مستقلًّا، أم عضوًا في جماعة - عائلة أو قرية أو قبيلة - تتحدد واجباتك وحقوقك ومكانتك ودورك حسب موقعك في هذه الجماعة ولا معنى لحياتك إذا انفصلت عنها، أو شيئًا ما بين الاثنين؟ وكيف ترى العلاقة بينك وبين الآخرين: هل كلنا أفراد متساوون في القيمة؟ في الحقوق والواجبات والأدوار؟ هل الكبير كالصغير والمرأة كالرجل والزبال كأستاذ الجامعة أم أن بعضنا له قيمة أكبر وعليه مسؤوليات أكبر وبالتالي له «وضع» مميز؟ وأي عالم نعيش فيه: هل نحن أمم يقاتل بعضها بعضًا بالضرورة أم نتشاطر اللقمة وشربة الماء والقيم والقواعد على الرغم من اختلافاتنا الظاهرة؟ ومن هو العالم؛ شعوب أم حضارات أم فئات وجماعات؟ وهل العلاقة بين هذه الفئات أو الأمم وبعضها ثابتة وحتمية أم أنها قابلة للتغيير حسب سلوكنا؟ وأين نحن بالضبط: في أي وعاء ترقد هذه الحياة كلها، وماذا سيحدث بعدها، ولمَ نحن هنا؟ وكيف نعرف ما نعرفه: ما هو دور العقل والإحساس والإلهام في تمييز الحق من الضلال؟

هذه أمور تبدو نظرية (وعقيمة) للبعض، لكنها، وغيرها، مفاتيح شفرة كل واحد منا وشفرة المجتمع كله. الإجابات التي لدينا - سواء كنا واعين بها وفكرنا فيها أم ورثناها - هي التي تحدد ما يسمى بثقافة المجتمع. هذه الإجابات تختلف وتتنوع داخل المجتمع

الواحد، لكن كلما خلفنا الدوائر الخارجية للخلافات والتنوعات وتوغلنا داخلين وجدنا دوائر أصغر تتمتع باتفاق أكبر، وكلما دخلت في هذه الدوائر الأصغر قوي الاتفاق في المجتمع، حتى تصل إلى القلب، وهو دائرة محاطة بأسوار من الترهيب والمنع والحماية والتبجيل تمنع مراجعة ـ أو حتى مناقشة ـ هذه الإجابات من قبل أصحاب الإجابات المختلفة داخل أو خارج المجتمع. هذه هي دائرة المقدسات.

البعض يظن أن إجابات الناس عن هذه الأسئلة ـ أي ثقافة المجتمع ـ ثابتة لا تتغير عبر العصور، وأنها هي التي تميز مجتمعًا عن الآخر عبر التاريخ، لكن الملاحظة الدقيقة تشي بغير ذلك. إجابات الناس عن هذه الأسئلة ـ أي ثقافتهم ـ تتغير؛ فالثقافة المصرية اليوم قد تشبه الثقافة الفرنسية في القرن السابع عشر أكثر مما تشبه ثقافة مصر المملوكية. التغيير الثقافي، التغيير في إجابات الناس عن هذه الأسئلة الأساسية، يحدث ببطء شديد، وفي دوائر قبل دوائر، ولكنه يحدث، وعادة تتراكم التغييرات دون أن نلحظها، ثم فجأة، مثل الموجة حين تنقلب، يتغير وجه ثقافة المجتمع بفعل كل التغييرات المتراكمة.

وهذا ما أزعم أنه قد حدث في مصر عبر العقود الثلاثة الماضية؛ تغيير تحت سطح الماء الساكن، يتزايد وتتسع دائرته، ويغطيه النظام السياسي الممتد كطبقة من الجليد الصناعي فوق الماء، حتى انقلب السطح وبدأت ملامح التغيير تُفصح عن نفسها. التغيير في إجابات الناس عن الأسئلة الأساسية تلك ـ مَن هم؟ وما علاقتهم بالآخرين؟ وما هو العالم؟ وماذا يوجد وراءه؟ ـ عميق وواسع. لم يعد مقصورًا على الهامش، بل امتد حتى أصاب قلب الثقافة المصرية؛ دائرة الإجابات المحاطة بأسوار من الترهيب والمنع والحماية والتبجيل والتي تمنع مراجعتها أو حتى مناقشتها ـ دائرة المقدسات.

وما دام التغيير قد وصل إلى القلب، فسيتغير وجه مصر كلها.

المساءلة

إن آجلًا أو عاجلًا، سيصيب تهدم أسوار القداسة كل ما في المجال العام، شخصًا كان أو فكرة أو مؤسسة. كل قرار يتخذ سيواجه بأسئلة مثل: لماذا هذا القرار وليس غيره؟ ولم هذا التوقيت بالذات؟ ولماذا اتُّخِذ القرار من قبل هؤلاء الناس وليس الآخرين؟ ومَن الذي يستفيد منه؟ ومَن الذي يتحمل تبعاته؟ كل شخص يعين في منصب ما ـ أو حتى ينتخب ـ سيواجه بأسئلة مثل: ما هي مؤهلاته؟ وماذا فعل كي يحصل على هذا المنصب؟ مَن الذي أتى بهم معه؟ ومَن الذين يحيطونه؟ ولِمَ هؤلاء؟ كم يبلغ راتبه؟ وما هي المزايا التي يحظى بها والتي يوزعها على مَن حوله وعلى غيرهم؟ ووفقًا لأي معايير؟ وما هي رؤيته للعمل الذي عُين لأدائه؟ وما هي إنجازاته منذ تم تعيينه؟

كل فكرة تُطرح ستواجه بعشرات الانتقادات والاعتراضات، والتشكيك في صحتها أو ملاءمتها للمجتمع أو للظرف، ومقارعتها بأفكار أخرى بديلة، والسؤال عن مرجعية هذه الفكرة، وما إذا كانت تشكل القراءة الوحيدة والتفسير الوحيد لهذه المرجعية، وما إذا كانت صالحة لا تزال أم نسختها الظروف، وما إذا كانت هذه الفكرة تخدم مصلحة أناس بعينهم أم هي لوجه الله والوطن.

وكل مؤسسة عامة ستخضع للنقاش والمساءلة: لماذا لدينا هذه المؤسسة أصلًا؟ وكم ننفق عليها؟ وهل هذا الإنفاق مبرر أم هدر؟ وكيف تنفق هذه المؤسسة أموال الشعب؟ وهل تعمل بكفاءة أم هي جزء من منظومة الفشل والمحسوبية والفساد؟ وهل تقوم بأعمالها الأصلية أم أنها تتدخل فيما لا يعنيها؟ ومَن يقودها وكيف يتم اختيارهم؟ ومَن يراقب عملها؟ ومَن يراقب مَن يراقب عملها؟

لن تنتهي هذه المساءلة، بل إنها بالكاد تبدأ. ومرة أخرى، على المتضرر من هذه الحالة ـ سواء لأنه لا يحب كثرة المساءلة أو لأنها تضيق عليه انفراده بالقرار ـ أن يُعوِّد نفسه عليها، فلن يعصمه من المساءلة شيء أو أحد. الحماية تتداعى، أسوار القداسة تتداعى. وستسقط لا محالة.

أما السعداء بسقوط أسوار القداسة فعليهم أن يقلقوا؛ لأن مثلهم مثل الذين أيدوا الثورة من الإصلاحيين في النظام القديم ثم اكتشفوا أن موجة الثورة أعلى وأقوى من دعاوى الإصلاح وجرفتهم فيما جرفت. سقوط أسوار القداسة لن يعصم أحدًا أو شيئًا في المجال العام، وهؤلاء الذين يتأهبون لجعل الدين مرجعًا للنظام العام إنما يضعونه بأيديهم على محك المساءلة. المساءلة يا سادة حين تبدأ لا تتوقف، فهي آلية تفكير، نظرة عين فاحصة ونقدية، طريقة متشككة في التعامل مع المعطيات. وحين يبدأ عقل المواطن وعينه في العمل بهذه الطريقة، حين يبدأ في فحص ما كان يقبله دون مساءلة ويكتشف أن هناك طريقة أخرى وجوانب أخرى لكل ما كان يراه، فإنه لا يتوقف عند شيء.

ومن ثَمَّ، إن أتت له سلطة عامة جديدة، حكومة كانت أو مجلس تشخيص مصلحة النظام، بقرار يمس الشأن العام فسيسائله، وإن قيل له إن القرار تنفيذ لشرع الله فسيسائل التفسير والقراءة والرؤية التي خلصت لذلك، وستظهر تفاسير ورؤى وقراءات بديلة تذهب لغير ذلك. وسيأتي مَن يقول إنه غير ملزم بما شرَّع الله لعباده لأن لديه عقيدة أخرى. ماذا ستفعل السُّلطة العامة حينئذ؟ إن تراجعت تكون قد قبلت مبدأ مساءلة تفسيراتها وقراءاتها لمرجعيتها الدينية وفتحت بيدها الباب لمناقشة المرجعية ومعناها، أي تكون قد فتحت الباب لمساءلة ما كان حكرًا عليها. فماذا ستفعل حينئذ: تفرض القرار ورؤيتها وتفسيرها وقراءتها على الناس؟ وهل سيقبل الناس بذلك أم سيثورون عليها؟ وهل ستقمعهم عندئذ بالهراوات وقنابل الغاز والخرطوش؟

إن مصر تتغير يا سادة، من أعماقها. ليس هذا التغيير سلسًا، ولا يسير بسرعة واحدة. يواجه عقبات ومقاومة. السلطات التي لا تحب المساءلة تقاومه، والناس الذين يخافون التغيير ويرتعدون من مساءلة ما يرونه فوق المساءلة سيقاومونه. لكن هكذا تتغير ثقافة المجتمعات؛ فئات تدفع فئات، ورؤى تزيح رؤى، ومقاومة قد تؤخر لكنها لا تمنع هذا التغيير.

كتالوج التصرفات السليمة

ما هو التصرف السليم؟ طريقة الإجابة عن هذا السؤال، وليس مضمون الإجابة نفسها، جزء مما يسمى بثقافة المجتمع. في كل مجتمع، يحدد الناس التصرف السليم من التصرف غير السليم بناء على قاعدة ما، سواء كانوا واعين بها أم لا. أولى هذه القواعد وأوسعها انتشارًا هي «الأصول»، وهي مجموعة من السلوكيات استقر الناس على أنها مثال التصرف، في كل المجالات ـ شيء أشبه بكتالوج التصرفات السليمة. في كل مرة تواجهك مشكلة أو موقف وتريد أن تعرف كي تتصرف، تفتح هذا الكتالوج وتنظر في الخانة الخاصة بهذا الموقف وتجد مقابلها نموذج التصرف السليم. تتبعه، أو على الأقل تتظاهر بذلك. أولاد الناس، العارفون بالأصول، يحفظون الكتالوج ولا يحتاجون لفتحه، بل لمجرد استدعاء الصفحة المتعلقة بالموقف الذي يواجهونه من عقلهم. حفظة الكتالوج يقومون بمهمة أخرى، تطوعية، هي الأمر بالأصول والنهي عن مخالفتها.

من أين يأتي هذا الكتالوج؟ مما استقر المجتمع على احترامه كسلوك؛ بعضه من الدين، وكثير منه من العادات والتقاليد التي تنشأ عبر الزمن من الاحتكاك بالمشاكل التي يواجهها الناس بشكل متكرر. وهي كالقانون، لكن حجمها أكبر آلاف المرات، فهي تغطي كل شيء ابتداء مما تقوله عندما تستيقظ من النوم لأهلك حين تراهم وحتى علاقتك بالغريب الذي يسير معك على الرصيف أو يركب بجوارك في أتوبيس. هذا الكتالوج الضخم يتطور ولكن ببطء، لأن المجتمع الذي يعتمد في تحديده للسلوك السليم على الكتالوج بصفة أساسية يكون عادة مجتمعًا محافظًا، لا يغامر ولا يشجع أعضاءه على التجديد أو التغيير. ذلك جزء من تبجيل الكتالوج وحمايته. أما المواقف الجديدة التي تفرض نفسها على الكتالوج فتأخذ وقتًا طويلًا حتى ينشأ لها صفحة جديدة في الكتالوج.

وذلك أصعب المهام؛ لأن هذا المجتمع المعتاد على الرجوع إلى الكتالوج ليس لديه آلية واضحة للإضافة له. ومن ثَمَّ عليك الانتظار سنوات طويلة حتى يجد الناس توافقًا (معذرة على استخدام هذا اللفظ المكروه) على القواعد التي تحكم المواقف الجديدة. مثال على ذلك: آداب التليفون المحمول. ظهر التليفون المحمول في مصر منذ خمسة عشر عامًا تقريبًا، ولا زالت صفحته في الكتالوج تحت الإنشاء. استقرت قاعدة إغلاق جرس التليفون في السينما أو الندوة أو الاجتماع. ودليل دخول هذه القاعدة الكتالوج أن أصبحت الناس تتأذى حين يدق جرس محمول في هذه المناسبات، لكن هل ترد على التليفون إن جاءتك مكالمة وأنت جالس مع صديق؟ هل ترد وأنت في اجتماع؟ طيب على العشاء؟ خمسة عشر عامًا ولم تتضح أو تستقر بقية القواعد بعد.

قاعدة العودة إلى الكتالوج لتحديد التصرف السليم لا تقتصر على السلوكيات الاجتماعية، بل تمتد إلى السياسة أيضًا. كثير من القادة العرب اتخذوا مواقف تكلفهم ما لا يطيقون، لا لشيء إلا لأن هذه المواقف تتسق والأصول التي يبنون عليها سياستهم. كلٌّ منهم لديه كتالوج التصرف السياسي السليم: إن شنوا عليك هجومًا رد، إن قللوا من شأنك افعل شيئًا لتثبت أنك أكبر، إن عرضوا عليك خطة لا تقبلها، ولا تبادر بطرح خطط، وغير ذلك من القواعد التي تجعل ردود الفعل السياسية العربية شبه آلية. طبعًا حين تكون هذه المواقف صعبة ومكلفة يتظاهر القادة باتخاذها علنًا دون أن يتبعوها بفعل على الأرض. لكن في كل الحالات منطقهم واحد؛ وهو وجوب اتخاذ هذا الموقف (أو التظاهر بذلك) اتساقًا مع مبادئهم الثابتة، وإلا لامهم شعبهم. لأن الاثنين يشتركان في هذه الثقافة التي تقيس سلامة السلوك باتساقه مع مبادئ الكتالوج القومي.

هذه الثقافة تتغير، وبسرعة. ولو لم تكن قد تغيرت لما اندلعت ثورة يناير، ولما أخذت الشكل الذي أخذته. الثقافة المصرية الجديدة انتقلت من قاعدة تحديد السلوك السليم بناء على مطابقته للكتالوج إلى قاعدة أخرى مختلفة كلية، وهذه القاعدة هي التي مكَّنت الشباب من تنظيم أنفسهم بشكل مختلف، ومن تنظيم حركتهم ومفاجأة الجميع بهذا الشكل الجديد لممارسة السياسة.

الإنجاز

ثورة مصر التي بدأت في يناير ولم تكتمل فصولها بعد أطاحت بكتالوج التصرفات السليمة القديم، بل أطاحت بمبدأ الكتالوج نفسه، وأرست لنفسها قاعدة جديدة لقياس سلامة السلوك، ولهذا فهي ثورة ثقافية بالأساس. ما هي القاعدة الجديدة؟ هي تحديد مدى سلامة السلوك قياسًا على نتائجه المتوقعة ـ قدرته على إنجاز الهدف ـ وليس وفقًا لمطابقته لكتالوج متوارث يحدد الصواب من الخطأ. الفارق ضخم: هل تنظر إلى الوراء كي تحدد أين تذهب أم تنظر إلى الأمام؟ هل تحدد سلوكك وفقًا لمبدأ ثابت أورثك إياه مَن خلفك أم وفقًا للأثر الذي تتوقع أن يؤدي إليه هذا السلوك في تفاعله مع الواقع من حولك؟ قد يبدو الفارق للبعض نظريًّا أو تافهًا، لكنه في الحقيقة فارق ثقافي ضخم له أبلغ الأثر على حياة الناس، أو موتهم.

الفارق بين القياس بناء على إنجاز الهدف أو القياس بناء على التوافق مع كتالوج التصرفات السليمة هو الذي يميز الثقافة العملية عن الثقافة التقليدية. المجتمع التقليدي يسوده المنهج القائم على الرجوع للكتالوج الموروث لتحديد السلوك. المجتمع العملي يسوده أناس يقيسون الأفعال بنتائجها المتوقعة. ماذا نفعل إن قصف العدو منطقة الحدود؛ هل نرد عليه عسكريًّا أم نبحث عن حل سياسي؟ الإجابة لدى التقليديين تعتمد على مبادئ السلوك السليم التي ورثوها؛ فإن كانت تقول إن الشرف الرفيع لا يُصان حتى يُراق على جوانبه الدم لحظة النيل منه، فإن السلوك السليم هو الرد العسكري، وبذل الغالي والرخيص حتى لو فنينا عن آخر رجل منا، لأننا حينئذ نموت شرفاء، وفيين لمبادئنا. أصحاب التفكير العملي سيسألون عن النتيجة المتوقعة للدخول في الحرب الآن، ويقارنونها بالنتائج المتوقعة للوسائل السياسية، ثم يقررون أيها أفضل وفقًا لحسابات

المكسب والخسارة، لأن صيانة الشرف لديهم مرتبطة بالنصر وصيانة النفس، لا باحترام مبدأ العين بالعين في حد ذاته.

لست هنا في معرض المفاضلة بين الثقافتين، بل في تحديد اتجاه الثقافة المصرية ـ والعربية ـ المتغيرة. والذي أرصده من متابعة أسلوب تفكير وتنظيم وتحرك الذين قادوا الحركات الاحتجاجية منذ ٢٠٠٥، والمجموعات التي احتلت ميدان التحرير عند اندلاع الثورة، وهؤلاء الذين يقودون التيار الثوري، من حركة «٦ إبريل» حتى حملة «كاذبون»، هو أنهم جميعًا من أبناء الثقافة العملية. هذا التيار، بطريقة عمله واختياراته وأسلوبه المتجدد لم يكن من الممكن أن يُولَد من رحم ثقافة تقليدية تختار سلوكها السياسي وفقًا لمبادئ موروثة، بل هم أصحاب ثقافة مغايرة، تختار سلوكها وفقًا لقدرته على إنجاز أهدافها في ظل الواقع القائم.

وليس ضروريًّا أن يكون هذا الشباب واعيًا بذلك، بل يأتيه الأمر بصورة تلقائية، وهذا في حد ذاته مؤشر على عمق التغيير الثقافي الذي حدث في مصر. فكي يكون لدينا مليون شاب يفكرون ويتصرفون بهذه الطريقة معناه أن هناك ملايين أخرى تفكر بنفس الطريقة، لكنها لسبب أو لآخر لا تشاركهم العمل السياسي. فالموضوع لا يتعلق بالتوجه بل بالطريقة: قد يكون المرء فلولًا وعمليًّا في الوقت نفسه. وكثير من شباب الإخوان المسلمين، بل والسلفيين، يتبنون هذا المنهج العملي في التفكير. فليست العملية نقيضًا للمبادئ، وإنما مثلما قلت هي قياس السلوك بناء على قدرته على إنجاز الهدف، أيًّا كان هذا الهدف. وأبلغ مثال على تبني بعض السلفيين منهجًا عمليًّا هو تغيير موقفهم من الديمقراطية؛ فبدلًا من تقرير إن كانت حرامًا أم حلالًا وفقًا لمطابقتها لمبادئ الكتالوج (أي القراءة السلفية لتعاليم الدين)، أصبحوا يقررون موقفهم منها حسب قدرتها على إنجاز هدفهم؛ إن قربت المجتمع من تطبيق الشريعة أخذوها، وإن أبعدته عن ذلك تركوها.

هل يعني ذلك أن الثقافة المصرية تغيرت بالفعل؟ نعم، ولكن، تغييرًا لم يكتمل بعد؛ فهو مثل الثورة، يفور ويفرز موجاته الأولى، يلقى مقاومة من أتباع التفكير التقليدي، ويثور صراع بين هؤلاء وهؤلاء، لكن عمر القديم ما انتصر على الجديد، إلا إلى حين.

ثلاثة وجوه لعملة واحدة

أطلب من القارئ أن يغير عادتين فِي قراءته، ولو من باب المجاملة: الأولى هي عادة القراءة الحدية: إما أن يقبل ما أقوله وإما أن يرفضه. إما أن الثقافة المصرية تغيرت وإما أنها ثابتة لم تتغير. إما أن الثورة نجحت وإما أنها فشلت، إلى آخر هذه القراءات التي ترى الأمر وكأنه عملة لها وجهان يفصلهما حد واضح. هناك طريقة أخرى أدعوك لاستخدامها اليوم، وهي النظر إلى الأمر ـ أي أمر ـ على أنه مزيج من هذا وذاك، أحيانًا يغلب هذا على ذاك، وأحيانًا يتداخلان، ودائمًا يدفع أحدهما الآخر. لا أمريكا ديمقراطية مائة في المائة، ولا سوريا استبدادية مائة في المائة. لا مصر تغيرت بالكامل، ولا هي مصر القديمة بالكامل. لا الثورة نجحت بالكامل، ولا سُرقت بالكامل. وما نقوله عنها اليوم قد يكون صحيحًا اليوم، لكن الواقع نفسه قد يتغير في الغد، وبالتالي يجب أن يتغير ما نقوله عنه غدًا. باختصار: الواقع دائمًا مزيج من أمور شتى، وجوه شتى، تتداخل وتتصارع. أحيانًا يكون الواقع مستقرًّا وأحيانًا يكون في حالة تغير متسارع، وعلى قراءتنا لهذا الواقع ولما يكتب عنه أن تفسح صدرها لهذه الوجوه كلها.

العادة الثانية هي خلط الوصف والدعوة. القول بأن الثقافة المصرية تتغير لا يعني بالضرورة أن هذا التغيير خير. القول بأن أمريكا دولة مهمة لا يعني بالضرورة أنك تدعو لتأييدها أو للانصياع إليها. القول بأن الثقة بين قوى الثورة والمجلس العسكري راحت، لا يعني أنك سعيد بهذا. القول بأن الثورة سُرقت، أو انتصرت، أو مستمرة، لا يعني أكثر مما تقول: أن هذه هي قراءتك للواقع، بغض النظر عما تريد فعله بهذا الواقع.

اقرأ أي مقال كما تقرأ عادة، ثم أعد قراءته بعد أن تُغير هاتين العادتين. جرب؛ هل ترى شيئًا لم تره من قبل؟ هل استفدت أكثر من قراءتك الثانية؟ هل تشاجرت مع الكاتب أقل؟

طيب بلاش قراءة، استمع لأي خبر أو حكم أو مقولة وفكر فيها بعد تغيير هاتين العادتين. مثلًا: يأتيك شخص ويقول لك إن فلانًا حمار. فكر: هل يمكن أن يكون حمارًا مائة في المائة؟ أم أن له جوانب عدة من بينها الحمورية؟ ومتى تظهر حموريته أكثر ومتى تتراجع؟ وهل هذا وصف للشخص أم دعوة ممن وجه الاتهام له؟

هذه الطريقة في القراءة تعين القارئ على رؤية الجوانب المتعددة للواقع، وأهم من ذلك على رؤية إمكانيات تغيره والتأثير فيه، بدلًا من رؤيته على أنه واقع ساكن مصمت. حين ترى الواقع كمزيج بين الأشياء، ستسأل نفسك عن الظروف التي تمكن الشيء الغالب من الغلبة، وتلك التي تمكن الأشياء المغلوبة من المقاومة وربما النمو والغلبة في المستقبل. هذه القراءة للواقع ترى الواقع حيًّا، يتحرك، وليس صورة فوتوغرافية ميتة. ولهذا السبب فهي قراءة خلَّاقة أكثر، تُنشط تفكير القارئ بدلًا من أن تجعله متلقيًا سلبيًّا ليس أمامه إلا الرفض أو القبول بما يقال له.

جرب هذه القراءة اليوم، اليوم فقط. ابدأ بالفصل بين الوصف وبين الدعوة. قرر أن اليوم سيكون يوم الوصف لما تراه، بغض النظر إن كان يُعجبك أم لا. ثم انظر إلى كل ما تراه وما تسمعه وحاول قراءته، ليس على أنه إما أبيض وإما أسود، ولكن على أنه مزيج من الألوان، واسأل كم قدر الأبيض وكم قدر الأسود وكم قدر الألوان الأخرى؟ ومتى يتفوق هذا اللون على ذاك؟ وهل لو تغيرت الظروف: لو نظرت أنت من زاوية أخرى، لو وضعت الشيء في الضوء، أو في الظل، هل ستراه بشكل مخالف؟

جرب، اليوم فقط، فإن لم تعجبك تلك الطريقة فعد إلى القراءة التي تحبها.

العقل يكسب

أحسب أن في عمق الثورة الثقافية الجارية في مصر انتصارًا متزايدًا للعقل ودوره. وكيلا ينتفض القارئ غضبًا أُطمئنه بأن العقل غير الحكمة وغير الذكاء؛ فالعاقل قد يكون غبيًّا أو سيِّئ التقدير أو مسرفًا في أحكامه وتصرفاته، أو كل هذا معًا، لكنه يظل عاقلًا ما لم يلج باب الجنون أو الخرافة، أي ما لم يتوقف عن ربط ما يحدث حوله بأسبابه وتخيل أن ما يحدث له نتيجة ظواهر خرافية. صحيح أن العقل والجنون يتماسان أحيانًا، كما يحدث عندما نفسر ما يحدث لنا بتدخل العنقاء والدبدوب الدولي المجنح، لكن هذا التماس لا ينفي أن العقل باب والحكمة والذكاء أبواب أخرى. العقل، في أبسط معانيه، هو ربط النتائج بمسبباتها دون اللجوء إلى تفسيرات خرافية يستحيل التحقق منها. وهذا هو العقل الذي، في رأيي، يتقوى دوره وتتعزز مكانته في نفوس المصريين.

ربما يسأل القارئ: من أين آتي بهذا الكلام، أو يتساءل عما إذا كنت أنا نفسي على وشك الولوج في باب الجنون. وحجتي فيما أقول بسيطة، وهي أن حركة الشباب المصري، السياسية وغير السياسية، تعكس حسمًا قاطعًا للصراع الثقافي القديم لدينا بين العقل والخرافة. وللتوضيح، لم يكن هذا الصراع بين العقل والإيمان أو بين العقل والدين، بل هو بين العقل بالمعنى البسيط الذي أشرت إليه ـ ربط النتائج بالأسباب ـ وبين التفكير الخرافي الذي لا يرى داعيًا للنظر في الأسباب أساسًا. نماذج أتباع العقل في تاريخنا كثيرة: من الجاحظ لابن رشد، مرورًا بالتوحيدي وأبناء سينا والهيثم وخلدون، وكل تيار المعتزلة. أما أتباع التفكير الخرافي فكثيرون أيضًا، ولا تتسع المساحة هنا لذكرهم (لكن يمكن لمن يريد التعرف على نماذج منهم الرجوع لكتاب أستاذنا الدكتور زكي نجيب محمود «المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري»). لقرون طويلة، انتصر

أصحاب التفكير الخرافي في هذا الصراع، وإن لم يقضوا تمامًا على أصحاب العقل. وكان من ثمرات انتصارهم هذا إعلاء ثقافة الكلام على ثقافة العمل، لأن الكلام يسهل توفيقه مع التفكير الخرافي، ويكفيه أن يكون منمقًا وماسًّا للمشاعر. أما العمل فيحتاج إلى العقل كي ينجح. وبالتالي ضعف العمل مع ضعف دور العقل في الثقافة العربية، وازدهر الكلام. ضعف العلم والابتكار والإنجاز عمومًا، واستعضنا عن ذلك كله بإنتاج المزيد من الكلام، واستيراد منتوجات عمل وعلم غيرنا. ساعدنا النفط والموارد الطبيعية، والسياحة، والموقع الإستراتيجي، والتسول من الغير وابتزازه والتنطع على موائده، على تمويل هذه الحياة العرجاء.

لكن فجأة، ظهر على السطح جيل جديد من المصريين، يهتم بالعمل أكثر من اهتمامه بالكلام، ويبحث عن الأسباب ويأخذ بها. يجرب أشياء وتنجح وأخرى تفشل، فينظر لهذا وذاك ويبحث عما ينجح ويقربه لهدفه ويحمي مبادئه فيأخذ به، ولا يضيع وقته كثيرًا فيما فشل. لهذا فهو يبتكر دائمًا ويجدد في حركته: في السياسة أو في التنمية أو التجارة أو حتى تشجيع كرة القدم.

ما زلنا لا نعرف بالضبط من أين أتى هذا الجيل، أو أين تعلم، وكيف تسلل النور لنفوسه في ظلام المدارس والجامعات. قد يكون تراكم ما مضى من سِجالات بين أنصار العقل والخرافة، وقد يكون ضغط الواقع والحاجة للإنجاز، وقد تكون ثورة الاتصالات وشيوع المعارف، أو مزيج من كل هذا. ليس هذا موضوعنا، المهم أن التغيير قد حدث. وفي كل التيارات السياسية والاجتماعية، يسارية كانت أم ليبرالية أم إسلامية، وفي كل مؤسسات الدولة والمجتمع، بدأ هذا الجيل يتقدم بتفكيره الجديد ويدفع الخرافيين إلى الخلف. ولأن الخرافيين خرافيون، فإنهم يفعلون أشياء جد خرافية، وسيواصلون حتى نهايتهم. لكن وسط البؤس والخرافة، ومن تحت ركامها، سيقوم الجيل الجديد وإن تعثر، وسيضيء مصر بثقافته التي تجاوزت الماضي وخرافاته.

الحدود

وأسأل نفسي والقارئ: لأي مدى تغيرت الثقافة المصرية فيما يتعلق بفكرة المساواة بين البشر، وإدراك كل فرد منا أن لقدرته ولمسؤوليته حدودًا لا يمكنه تخطيها مهما فعل. أيام التحرير الثمانية عشر، وطبعًا ما قاد لها وما تلاها، كشفت عن ثقافة مصرية جديدة يدرك فيها المرء أنه حتى وإن كان على حق، فهو لا يستطيع أن يجبر زميله المواطن على رؤية الحق الذي يراه. كل ما يستطيع فعله هو محاولة إقناعه، وحين يفشل، وتحت ضغط الواقع اليومي للميدان ومخاطره، فإنه لا مفر أمامه من ترك زميله يَقتنع بما يريد طالما تعاون الاثنان فيما يجتمعان عليه. أحيانًا كان ما يجتمع عليه الاثنان ـ أو الخمسة أو المائة ـ هو مطالب محددة ومكتوبة، وأحيانًا كان أقل من ذلك بكثير: أن يبقى الجميع في الميدان، كلٌّ يطالب بما يريد، أو حتى ـ بعد التنحي ـ أن يبقى الاثنان منخرطان بشكل ما في حِراك يسعى إلى التغيير وإن اعتصم واحد ورحل الآخر.

هذه الطريقة في العمل لا تولد في ثمانية عشر يومًا، ولا أصدق أنها خلقت من عدم في ميدان التحرير، بل أزعم أن ما حدث في الميدان وبقية ميادين مصر، وما يحدث في مصر منذ ٢٠٠٥ وحتى الآن، لم يكن ممكنًا دون أن تكون هذه النظرة للآخر ـ نظرة كل منا إلى زميله المواطن ـ قد اختلفت عن نظرة زمان. النظرة الجديدة تغلب عليها فكرتان: أننا سواسية؛ لكل منا نفس الحقوق وعلينا نفس الواجبات. وأن لكل منا حدوده؛ فكل منا وحدة مستقلة لها إرادتها وعقلها ورؤيتها، ولا يستطيع أحد أن يجعل الآخر يرى ما يريده أن يراه بالعافية، وليس أحد منا مسؤولًا عن إنقاذ الآخر من نفسه، فإن أردت أن تعتنق عقيدة أراها خاطئة، فلا يمكنني منعك بالعافية، يمكنني محاولة تبصيرك بخطئك، ودعوتك إلى الصواب، لكن إن لم تتفق معي في الصواب فأنت مسؤول عن نفسك وربنا يوفقك.

قد يبدو كل هذا بديهيًّا للبعض، لكن لو فكرت قليلًا لوجدت أنه ليس بديهيًّا للكل، وبالقطع لم يكن هو نمط التفكير والسلوك السائد في العقود الماضية. كان هناك دومًا خيط يؤمن بالمساواة واحترام الحدود الفردية، لكن هذا الخيط كان رفيعًا، وأحيانًا ينقطع. الخيوط الأقوى كانت ترى الأفراد متراتبين في المكانة والحقوق، بعضهم فوق بعض. فالكبير ـ في العائلة أو القرية أو الجماعة ـ عليه مسؤوليات أكبر من الصغير، ولا يحق له التنصل من مسؤولياته تلك. في المقابل، له حقوق أكبر لا نعطيها للصغير. الخيوط الأقوى للثقافة المصرية كانت ترفض أيضًا نسبية الحق والباطل، ولا ترى غضاضة في فرض الحق على الناس حتى لو لم يقتنعوا به.

لا أعرف على وجه اليقين حجم التغيير الذي حدث في ثقافتنا فيما يخص هذه النقطة: هناك ولا شك تغيير باتجاه احترام المساواة بين الأفراد واحترام الحدود والمسؤولية الفردية، وستجد هذا التغيير أقوى لدى الشباب من كل الأطياف والانتماءات السياسية والاجتماعية بما فيها الإسلاميون، ولكن من المؤكد أيضًا أن وجهة النظر القديمة لا تزال موجودة، وستجدها أكثر لدى الأكبر سنًّا، أيضًا من كل الانتماءات السياسية والاجتماعية بما فيها الليبراليون واليساريون.

ولا شك لديَّ في أن الفريق الأصغر هو الذي سيتغلب في النهاية؛ لأن هذه التغييرات لا يمكن الرجوع فيها، ولأنها تتماشى مع اتجاه التغيير الثقافي في العالم كله وعبر التاريخ. لكن السؤال العملي هو: ما حجم هذا التغيير وما قوته اليوم؟ وحين تبدأ صلابة هذا التوجه الثقافي الجديد في الخضوع للضغط من أصحاب الثقافة القديمة والمدافعين عنها، هل ستقاوم؟ وبأي درجة؟

الإجابة ليست لديَّ، وربما ليست لدى أحد، لكنها ستُحدد شكل مصر في السنوات القليلة القادمة.

مصر الجديدة

عادةً، في خضم التحولات التاريخية الكبرى، ينشغل الناس والدارسون بالتطورات المتلاحقة المبهرة، كالإطاحة بالحكام، والصراع حول تغيير الأنظمة وإقامة أنظمة جديدة، فلا يلاحظون تغييرات أعمق تكون هي في نهاية المطاف الأكثر أهمية للأمة ومسارها. وأسأل نفسي وإياكم إن لم نكن أسرى لتلك العادة، وإن لم تكن الثورة المصرية الجارية قد حلَّت في هدوء مشاكلنا الكبرى والقديمة مع الحداثة، بينما نحن منشغلون بمتابعة المجالس والدساتير وما يحدث لرموز النظام القديم والجديد.

مشاكلنا مع الحداثة قديمة، وإن كان لنا أن نحدد لها تاريخًا لاخترت يوم ٢٦ يناير عام ١٦٩٩، حين وقَّعت الدولة العثمانية اتفاقية «كارلوفتس» التي أقرت بمقتضاها بهزيمتها أمام النمسا وروسيا وبولونيا وتنازلها عن الكثير من أملاكها في البلقان ووسط وشرق أوروبا. هذه هي أقرب لقطة ثابتة لواقع متغير ومتدفق، دخل فيه العالم الإسلامي مرحلة جمود طويلة، في حين انطلقت فيه أوروبا نحو ابتكار متجدد، في العسكرية والسياسة والاقتصاد وتنظيم المجتمع والأفكار. هذه الانطلاقة المتعددة الأبعاد غيرت أربعة أوجه رئيسية في حياة المجتمع: أتت بنموذج جديد للسياسة يتمثَّل في الدولة الحديثة القائمة على المواطنة، ونموذج جديد للمعيشة الاقتصادية يقوم على اقتصاد السوق، وتنظيم جديد للمجتمع يقوم على الفردية والمساواة، وفكر جديد يقوم على حرية الإنسان وسيادة دور العقل في التعامل مع العالم المادي.

هذه التغييرات، بكل نواقصها والمقاومة التي تعرضت لها، أفرزت تفوقًا ماديًّا أوروبيًّا عبر القرون الثلاثة الماضية. استوردنا نحن الكثير من منتجاته، وبعضًا من أفكاره ونماذجه، لكن ظلت لدينا مشاكل عميقة مع هذه النماذج والأفكار الحديثة، وظل توطنها غير مستقر،

وتابعًا، وغير متوائم مع بقية عناصر ثقافاتنا التي قاومتها دون أن تنتصر عليها أو تنهزم أمامها. ظللنا هكذا عالقين، فينا جزء من هذا وذاك، يتعايشان أحيانًا ويتصارعان أحيانًا، وصارت هذه التناقضات والصراعات جزءًا من طرق حياتنا أو ما نسميه ثقافتنا، تُعيقنا عن التقدم بخطى ثابتة في أي اتجاه. هذا، في تبسيط مخل، جوهر أزمة الثقافة المصرية والعربية عمومًا في القرون الثلاثة الماضية. فلماذا أتساءل اليوم إن كانت قد حلت؟

لأن ما حدث في مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١ يشي بتغيير ثقافي عميق يمس الجوانب الأربعة لعلاقتنا بالحداثة. ألقت جموع الشعب الغاضبة بكل دعاوى الأبوية السياسية والمخلفات الأخرى للأشكال التقليدية للسياسة مطالبة بنظام سياسي تمثيلي يقوم على المواطنة وإعادة بناء مؤسسات الدولة على قاعدة الإنجاز. لم يطلب الشعب إسقاط نظام السوق الاقتصادي وإنما بالعكس: ترسيخه وتنظيفه من الممارسات المعيقة له كالاحتكار والأبوية والإقطاعية. وكما فصَّلت في مقالاتي السابقة، عكست الثورة ترسخ الفردية ـ مسؤولية وحرية ومساواة ـ كشكل مقبول، بل ومنشود، للتنظيم الاجتماعي، ومبدأ حرية الإنسان، وإعلاء دور العقل في فهم والتعامل مع الأمور المادية. وأخطر ما في الأمر، أن هذه الملامح تشارك فيها الليبراليون والإسلاميون ـ جناحا الصراع الثقافي القديم.

لا يمكنني التعميم بناء على هذه الملاحظات المبدئية، لكن يمكنني بالتأكيد طرح السؤال. والسؤال بداية مهمة. ستقتضي الإجابة دراسة متعمقة، وبعض الزمن لمعرفة مدى صلابة هذه الثقافة الجديدة وعمقها، ومدى انتشارها في طبقات المجتمع وفي ربوع مصر المختلفة وعبر أجيالها. لكن الأمر يستحق العناء. فلو صدق حدسي وتبين أن هذه الملاحظات المبدئية ليست مجرد أعراض زائلة، بل انعكاسًا لتغيير عميق أصاب الأجيال الجديدة وغيَّر رؤيتها لنفسها ولمجتمعها وللعالم، فأصبحت أخيرًا لا ترى تناقضًا بين دينها ودنياها، بين هويتها المتميزة وانتمائها للعالم الذي تعيش فيها، لكانت تلك بحق بداية ثورة ثقافية كبرى ستنقل مصر والعالم العربي من حال إلى حال، بغض النظر عن انتخابات البرلمان، والرئاسة، وكل إفرازات الماضي التي تملأ سطح الحياة في مصر الآن. إن أثبتت الدراسة المعمقة صدق حدثي، فإن هذه الثقافة الجديدة ولا ريب ستنتصر، ولو بعد حين.

أسئلة الطريق

والآن، وقوى الإسلام السياسي تتأهب لتولي دفة الحكم، كيف ستجيب عن الأسئلة التي لا يجاب عنها إلا من مقعد الحكم؟ بعد مائة عام من المعارضة لنظم شبه ليبرالية نعتتها بالتعاون مع الاستعمار الأوروبي، ولنظم شبه قومية نعتتها بمجافاة الدين والتنكر له، كيف ستحكم قوى الإسلام السياسي أكبر وأقدم مجتمع عربي؟

بعد مائة عام من الدعوة إلى العودة لأصول الدين ولاستلهام مبادئ الإسلام من أجل تحقيق النهضة، كيف ستتعامل هذه القوى ـ من مقعد الحاكم ـ مع أسئلة النهضة: بناء نظام سياسي جديد يصلح لإدارة المصالح المتدافعة لخمسة وثمانين مليون إنسان، أصبحوا يريدون المشاركة في حكم أنفسهم وتقرير مصيرهم يومًا بيوم وقرارًا بقرار، يريدون أن يكون أمرهم شورى بينهم لا أن يستسلموا لمستبد عادل أو لدعاوى الطاعة العمياء لأولي الأمر؟

كيف سيتعاملون مع مقتضيات إعادة بناء اقتصاد قادر، ليس فقط على إطعام وإيواء وكساء هذه الملايين، بل على الاستجابة أيضًا لتطلعاتهم في الحصول على وظائف تناسبهم، ودخول تمكِّنهم، وسلع تراود خيالهم، وتعليم يطلق طاقاتهم؟ كيف سيتعاملون مع اقتصاد عالمي بلا رحمة، يهرس بلدانًا كاملة في حركته وفي سكونه، أحيانًا عن قصد وأحيانًا عن غفلة؟

كيف ستتعامل هذه القوى الإسلامية، وهي تحكم، مع مجتمع تفتتت أبنيته ومؤسساته في القرى والبادية والمدن، وتقطع الكثير من أنسجته، فصار هائمًا على وجهه مفككًا؟ ماذا ستفعل في مجتمع يعج بمطالب الحرية والمساواة وهو منقسم متصارع ثقافيًّا وبلا مرجعية يرتضيها الجميع (وإن قال بعضهم غير ذلك خوفًا)؟ ماذا ستفعل مع أفكار

جيل جديد يُشكل أكثر من نصف المجتمع، تفتح وعيه في التسعينيات على عالم متداخل وأفكار ورؤى لا تزال جديدة على قادة هذه القوى الإسلامية نفسها؛ أي أن ما يراه هؤلاء القادة جديدًا يراه هذا الجيل بديهيًّا؟ ماذا سيفعلون مع جيل راح معظمه ضحية لفساد التعليم والثقافة والإعلام، لكنه عاد بأفكار العالم من حوله التي تشرَّب منها ما لا يعلم أحد علىٰ وجه الدقة؟

كيف ستجيب القوى الإسلامية على تحديات حكم مجتمع معقد وحديث، في عالم معقد وحديث؟ كيف ستجيب عن أسئلة الحداثة من موقع الحكم لا من موقع المعارضة والدعوة؟

نعرف إجابات الماضي، من جمال الدين الأفغاني ورشيد رضا ومحمد عبده، مرورًا بحسن البنا وسيد قطب، وحتى فقهاء ومنظري جماعات الإسلام السياسي المتباينة. في هذه الإجابات خيطان أراهما أهم من غيرهما: الأول هو خيط الإحياء أو البعث الإسلامي، والذي يرى استلهام مبادئ الإسلام للتعامل مع تحديات الواقع المتجدد لإنهاض الواقع والإسلام معًا. والثاني هو خيط الاعتزال أو الهجرة، والذي يسعى إلى العودة للماضي المجيد النقي بممارساته وعاداته وطقوسه وتعاليمه. يتداخل الخيطان أحيانًا ويشتبكان، لكن التمييز بين الأمور المتداخلة واجب كل عاقل. أحيانًا كانت الغلبة لأنصار الإحياء أو البعث داخل معسكرات الإسلاميين، وأحيانًا لأنصار الهجرة للماضي، وغالبًا ما خلط القادة السياسيون الأمرين معًا كي يحفظوا شعرة الوصال مع الجميع.

لكن كل هذه الإجابات جاءت من موقع المعارضة أو الدعوة، وهي في أدناها مناورات سياسية وفي أقصاها إعلانات نوايا ـ أفكار ومعالم وخطط للطريق، لكنها ليست الطريق نفسه. الطريق ستلجه القوى الإسلامية خلال أسابيع، وليس السفر كالحديث عن السفر. عندما تحكم، عندما تجلس في مقعد القيادة، ستجيب القوى الإسلامية عن أسئلة الحداثة كل يوم، في كل قرار تتخذه، ودون أن يكون لديها ما يكفي من الوقت للتفكير في معنى كل قرار وأثره على محطة الوصول النهائية. هل ستقود إجاباتها تلك، وردود الفعل من المجتمع، إلى إحياء لمبادئ الإسلام ينهض بمصر وبرؤيتنا للإسلام نفسه؟ أم ستقود لمحاولة للهجرة من العالم الحديث وإعادتنا لصورتنا عن ماضٍ كان مشرقًا، وفرض هذه الصورة على حاضر اختلفت تضاريسه عن تلك التي عكستها الصورة المشرقة؟

المنحنى

أزعم أن حكم الإسلاميين سيكون آخر منحنى في طريقنا الطويل نحو الحداثة، وبداية تسوية حساباتنا مع الماضي واندماجنا في العالم الحديث على قدم المساواة مع الأمم الأخرى. وأعلم أن وجهة النظر هذه تثير من الاستغراب أكثر مما تثير من الموافقة، وأنها مبنية على ملاحظات لواقع متغير لم تستقر ملامحه بالكامل بعد. ولكن وظيفة الكاتب الأصلية هي تجاوز وصف ما هو قائم، ومحاولة فهم ما هو ممكن وما يعتمل تحت السطح. فدعوني أقم بوظيفتي.

يتفق الجميع في أن القرارات التي ستتخذها القوى الإسلامية وهي في سدة الحكم بخصوص النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والفكري، ورد فعل المجتمع على هذه القرارات، ستحدد علاقتنا بالحداثة لوقت طويل. لكنَّ الكثيرين يرون أن تولي القوى الإسلامية للحكم في مجتمع يمر بظروف كظروفنا هذه، بمؤسساته التي تنهار ببطء منذ عشرات السنوات، سيمكنها من إعادة صياغة المجتمع نفسه، بمؤسساته وأفكاره ومعتقداته، وفقًا لرؤيتها. ومن ثَمَّ فالحديث عن «تجربة» الإسلاميين في الحكم محض عبث؛ لأنها تجربة إن بدأت لا تنتهي، ففي عشر سنوات سيكونون قد غيَّروا وجه الثقافة المصرية وحوَّلوا المواطن المصري نفسه إلى شخص ماضوي مغلق الأفق، وجعلوا من مصر نسخة معدلة من باكستان أو أفغانستان أو السودان أو ـ في أحسن الأحوال ـ إيران. حجتهم في ذلك واضحة: مزج السُّلطة السياسية بسلطة الحديث باسم الدين لا تدع مجالًا للتنفس. ومثالهم في ذلك: إيران عام ١٩٧٩، التي قاد ثورتها شباب ديمقراطي متنور في مشاهد تشبه كثيرًا «الورد الذي فتَّح في جناين مصر»، ثم جاء الخومينيون وسحقوا هذا

الورد. قاوم الشباب بعض الوقت، وقاومت النساء كثيرًا، ثم تم القضاء عليهم وما زالوا مقموعين حتى اليوم.

لماذا سيختلف مصيرنا عن مصير إيران؟

لأن ثلاثين عامًا يفصلون بين الثورة الإيرانية والمصرية، حدث خلالها تغيير ثقافي عميق في العالم وفي العالم العربي وفي مصر، ولأن حكم الإسلاميين نفسه سيدعم منطق الحداثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولأن هذين الأمرين معًا سيُرجحان كفة أنصار الحرية والمساواة في صراعهم القادم مع أنصار الوصاية والطبقية.

لا أعتقد أن هناك خلافًا على أن تولِّي الإسلاميين للحكم من باب الديمقراطية والثورة سيرسخ نموذج الدولة ويقوي القيم السياسية الحديثة، مثل المشاركة والمواطنة والرقابة الشعبية. كذلك لا خلاف على أن حكم الإسلاميين سيدعم اقتصاد السوق، بل ربما يوسعه إن استجاب الإسلاميون لنصائح الخبراء ونجحوا في توسيع مظلة السوق ليشمل الاقتصاد غير الرسمي. ولا أظن أن أحدًا من خبراء علم الاجتماع يعتقد جديًّا أن حكم الإسلاميين سيعيد التراكيب الاجتماعية القديمة في القرى والبوادي والمدن، بل أغلب الظن أنهم - إن حكموا بأي قدر من الرشادة - سيساعدون المجتمع على مواكبة عملية التحول الاجتماعي الجارية - والتي ستتسارع مع تدعيم المواطنة وآليات السوق - نحو مزيد من المسؤولية الفردية.

هل يمكن للإسلاميين تحديث المجتمع سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وتفادي التحول الفكري المصاحب لهذه العمليات؛ وهو استقلال الإنسان الفرد وإعلان سيادته على نفسه روحًا وجسدًا وعدم قبوله لوصاية من أحد وعدم اتباعه إلا لما يمليه عليه ضميره هو وعقله هو وقلبه هو؟ هل سيستطيع أحد فرض رؤيته للدين وللأخلاق على الآخرين بالعافية؟ بل هل سيستطيع أحد السيطرة على تشكيل عقل وقلب وضمير المواطن بحيث يجعله يرى ما تريده السُّلطة أن يراه ونحن في عالم مفتوح يموج بنماذج ورؤى متعددة متنافسة للدين وللحياة؟ هل سيطرة السُّلطةَ السياسية والدينية على المدارس والجامعات والإعلام ستفلح في غسل دماغ المواطن؟

إجابتي واضحة، وهي بالقطع: لا، لن يستطيع أحد إعادة المواطن لوصاية السُّلطة،

ولو حاول أحد ذلك فسينفجر الناس في وجهه من حيث لا يحتسب، مثلما حدث في ٢٥ يناير. لكن هذه قراءتي أنا لواقعنا العربي الذي أزعم أنه تغيَّر من أعماقه. ولن نعرف حقيقة هذا التغير وأثره إلا بعد عبورنا لهذا المنحنى الذي يسد علينا الأفق. ساعتها، حين نرى ما خلف المنحنى، وندخل في صراعاته، سنرى رؤية العين. وربنا معانا.

عبادة الأصنام

حين تنفجر الثورات تحطم الأصنام التي كان الناس يظنونها مقدسة، غير قابلة للمساس بها، وخالدة لا يمكن تدميرها. وبعد الثورة مباشرة يسأل الناس أنفسهم في غير تصديق كيف غشي بصرهم كل هذه المدة وعبدوا أصنامًا لا تنفع ولا تضر. لكن للثورات نتيجة أخرى لا تتبدى في أولها؛ فهي تنشر بين الناس الكفر بعبادة الأصنام ككل، ودون ترتيب، تبدأ الأصنام الأخرى ـ الأصغر والأقل قوة ـ في السقوط. إن كانت محظوظة تسقط في النسيان أو عدم الاهتمام، أما إن قامت هذه الأصنام متصورة أن سقوط الصنم الأكبر يعطيها فرصة للتقدم واحتلال مكانه فإنها تلفت الأنظار إليها فيتقدم الناس ويحطمونها.

هناك أناس اكتسبوا مكانتهم من معارضتهم للنظام القديم، أو لأنهم كانوا أصواتًا أكثر عقلًا أو فصاحة من صوت النظام المعدني الأجوف. وحين سقطت الأصنام الأكبر تقدم هؤلاء، مبتسمين متهللين، في انتظار أن ينحني أمامهم الشعب المؤمن. والآن يكتشفون، ببطء يناسب سرعة فهمه لعمق التغيير، أنهم هم أيضًا في طريقهم للسقوط.

ولا يقتصر ذلك على ما يُسمى بفلول النظام القديم، بل يشمل أيضًا ما يُسمى بمعارضة النظام القديم. فلم يكن الصنم الكبير واقفًا وحده في الفراغ، بل في وسط معابد شتى، تضم أصنامًا أخرى كثيرة، كلها مع بعضها، حكومة ومعارضة، تشكل ديانة واحدة. لا فرق في ذلك بين «اللات» أو «العزى»، «هبل» أو «مناة»، «ذو الكفين» أو «ذو الكعبات». نعم، قد يتسم الصنم الأكبر ومن حوله بالتجهم والعقم، في حين تشي ملامح أصنام أخرى بذكاء أو فصاحة ما، أو بحركة وشطارة، لكنها في أول الأمر وآخره أصنام واقفة في المعبد، وعبادتها جزء من نفس الدين. وإذا هب الناس وهاجموا المعبد، وتجرأت أيديهم على الامتداد إلى الصنم الأكبر الذي قدسوه لعقود وظنوا أنه غير قابل للمساس

به، فأغلب الظن أنهم خلاص كفروا، خرجوا من ملة الأصنام كلها، وإلا لشلت يدهم عند امتدادها لكبيرهم.

لا يمكن للناس أن ينزعوا عن الصنم الأكبر قدسيته، ثم يحلوا صنمًا آخر من أصنام المعبد محله. وعندما تبدأ الأصنام في السقوط، تتخلخل الأرض تحت المعبد نفسه، وتتداعى أسس جميع الأصنام بما فيها تلك التي كانت واقفة عند الباب معطية ظهرها لـ«هبل»، وتلك التي أقامت لنفسها معابد مستقلة معارضة للمعبد الأكبر. لأن الناس حين تجرأوا على مهاجمة المعبد تأكد لديهم ما كان سيدنا إبراهيم يقوله؛ وهو أن الأصنام لا تسمع ولا ترى، لا تنفع ولا تضر. ومن ثَمَّ، ينتشر الكفر بعبادتها حتى يشملها جميعًا، أينما وقفت وفي أي معبد كانت.

معارضة النظام القديم، أحزابًا ورموزًا، ستذهب مع النظام القديم، حين يذهب. وسواء عارضته في الماضي من داخله أو من خارجه أو من على القهوة، فهي جزء لا يتجزأ من هذا النظام نفسه، وترتبط به ارتباطًا عضويًّا لا يمكن فصمه. ومع سقوط النظام القديم ـ وهذه عملية مستمرة تتسارع وتتباطأ حسب الظروف ـ ستسقط هذه الرموز والمؤسسات المعارضة. لا مناص من ذلك.

أن تحاول هذه الرموز احتلال مكان الأصنام الكبرى القديمة أمر مضحك ومأسوي في آن واحد. ولو بقي لها بعض من الحكمة التي كانت لها لفهمت هذا منذ سنة، ولانطوت في هدوء مع من انطوى، ولو فعلت لحفظت لنفسها الذكرى الطيبة التي كانت لها. لن تجد هذه الأصنام من يعبدها، ولن تؤدي محاولاتها احتلال مكان من سقط إلا لتعريض نفسها للتجريح والتحطيم على أيدي الذين كفروا بالأصنام.

مكان هذه الأصنام كلها المتحف المصري الكبير الجاري إنشاؤه، وعليها أن تختار بين الذهاب هناك سليمة مكرَّمة أو مهشمة في حاجة إلى ترميم.

نهايـة الوثنيـة

تحطيم الأصنام لا يكفي، بل يجب استكمال ذلك بإسقاط التفكير الوثني نفسه. الوثنية، في جوهرها، هي إعطاء الأفكار والمفاهيم وجودًا ملموسًا، كأنها شخوص، لها أجساد ووجود مادي، ثم تقديسها. في الدين: تبدأ الوثنية بالفكرة الإلهية مثلها مثل كل الأديان الموجودة في بقية المجتمعات الإنسانية، لكن هذه الفكرة تتطور عند أصحاب التفكير الوثني إلى تجسيد الإله في صورة ملموسة، الوثن أو الصنم. ومع الوقت ينسى الناس الفكرة الأصلية ويبقون على الوثن، فيعبدونه هو، ويقدمون له القرابين، ويظنون أن هذا الوثن الذي صنعوه بأيديهم هو الإله الذي كانوا يعبدونه في الأصل.

يفعل الناس هذا في السياسة أيضًا؛ فهناك طريقة وثنية في رؤية المؤسسات العامة والتعامل معها: الشرطة أو الإعلام أو الجيش أو القضاء ليسوا أشخاصًا لهم جسد ومشاعر وصور، بل هي مؤسسات ونظم، يقوم على أمرها بشر يخطئون ويصيبون، يحسنون الفعل أو يسيئون فيه، وتتوقف حالة هذه المؤسسات على مَن فيهم من بشر، ومَن يقودونهم ويدربونهم، وعلى النظم التي تحكم عملهم. إن كان القضاة مستقلين وعادلين، والنظام القضائي كفئًا وعادلًا ومستقلًا، لأصبح لديك قضاء مستقل ونزيه. أما إذا ارتشى القضاة، أو ضعف علمهم، أو قبلوا التدخل في شؤونهم، أو غيَّر أحد النظام الذي يحكم عمل القضاء فوضعه تحت رحمة السُّلطة التنفيذية، لأصبح القضاء فاسدًا وتابعًا. ليس في القضاء ـ مصريًّا كان أو باكستانيًّا ـ صفات أبدية ملازمة له ومشتقة من كونه مصريًّا أو باكستانيًّا. القضاء والجيش وكل المؤسسات العامة ليست أشياء جامدة لها وجود مادي وصفات ثابتة ـ ليست أصنامًا. ولا قداسة لها، بل هي مؤسسات تترقى إن أحسن القائمون عليها التصرف وتتدهور إن أساءوا.

التفكير الوثني ينشأ في ثلاث خطوات: الأولى بريئة؛ حيث يبدأ الأمر بالحديث عن هذه المؤسسات على أنها أشخاص بمعنى مجازي، فنقول: يريد الجيش كذا، أو يتصف القضاء المصري بكذا. لكن المجاز يتحول ـ في خطوة ثانية ـ إلى تجسيد حقيقي؛ فنتعامل مع القضاء أو الجيش أو غيره على أن له وجودًا ماديًّا ممتدًّا عبر الزمن، وله صورة ثابتة، وسمات وصفات لا تتغير. الخطوة الثالثة دنيئة؛ حيث ينقلب الأمر إلى تقديس، وتتحول المؤسسة إلى صنم يسمو فوق الأشخاص، لا تجوز مساءلته أو التشكيك فيه، ويعاقب بالحبس والغرامة مَن يُسيء إلى صورته أو يشوه سُمعته أو لا يرفع له يده بالتحية.

لا أحد فوق المساءلة، بدأ هذا المبدأ يستقر في وعي الناس كلهم. وبالتالي سقطت وتسقط الأشخاص الأصنام. وستمتد هذه المساءلة الآن للمؤسسات، وسيتعامل الناس مع كل مؤسسة على أنها مؤسسة: أي مجموعة من القواعد والنظم، وأشخاص يقومون عليها فيصيبون ويخطئون، ويحتاجون إلى تطوير أنفسهم ومؤسساتهم. لا مؤسسة معصومة أو منزهة عن الخطأ، لا مؤسسة مقدسة. نحن نحب مؤسساتنا، ونغار عليها، ونريد لها أن تزدهر وتقوى وتقوم بمهامها على أكمل وجه، لكننا لن نعبدها من دون الله. نحن الذين نقيم المؤسسات ونديرها، ونحن الذين نرفع من شأنها أو نخربها ونجيبها الأرض. ومن ثَمَّ علينا أن نتحمل مسؤوليتنا عنها ولا نتخفى خلف يافطات المؤسسات التي نخيف بها الناس ونسكتهم.

منذ ثلاثة وعشرين عامًا قال دبلوماسي شاب لرئيسه إن رئاسة الجمهورية اتصلت وطلبت تقريرًا عن موضوع ما، فنظر إليه رئيسه مطولًا ثم قال: «يا بني، رئاسة الجمهورية لا تتصل، رئاسة الجمهورية وحدة إدارية، مؤسسة، ليس لديها يد لتطلب رقمًا أو فم لتتكلم. هناك دائمًا شخص هو الذي يتصل ويتحدث باسم الرئاسة، لعله يعرف ما يقوله، لعله مُحق، ولعله مُخطئ أو مُغرض، فلا تقل لي ثانية إن الرئاسة اتصلت، قل لي مَن في مكتب الرئيس اتصل». لعلها طريقة بسيطة ومفيدة لتذكرنا بأن هذه المؤسسات ليست أشخاصًا، ولا أصنامًا، بل نُظمًا يديرها بشر، أحيانًا بشكل جيد وأحيانًا بشكل آخر.

مصر هي أنت

من «مصر ما تستاهلش مننا كده»، إلى «مصر فوق الجميع»، مرورًا بمصر التي تنادي على بعض الناس كي يضحوا ويصبحوا وزراء ومرشحي رئاسة، تطل علينا بقايا الرؤى الوثنية لبلدنا، رؤى تتعامل مع مصر وكأنها إنسان؛ وتحديدًا امرأة. وكأي امرأة لها جسد، ومشاعر، ووجود مستقل، وصورة، وسُمعة، ولها أيضًا صفات: فهي حنون ومعطاء وولّادة وصبور وأبية وشامخة. هي الأم التي يحلم بها كل طفل؛ مزيج بين إيزيس الفرعونية وأمينة رزق وكريمة مختار. زد على هذا أن الست أمنا المثالية هذه خالدة؛ موجودة منذ خلق الله سبحانه وتعالى الأرض، وباقية حتى يأخذها ومن عليها. وفي هذه الأثناء يختصها المولى برعايته المباشرة دونًا عن بقية النساء ـ الدول ـ ويكرمها، وحين يتخلى عنها أبناؤها العاقون والضائعون فهو الذي يتدخل ليحميها ويرعاها.

ما هذا بالضبط؟ هذه حالة نفسية وليست رؤية سياسية. ولسنا وحدنا المصابين بها، بل أصابت هذه الحالة كل شعوب الأرض تقريبًا في فترات مختلفة، واختلفت شدة الإصابة لدى البعض عن البعض الآخر ومن وقت لآخر. بدأت الحالة في أوروبا، واستخدمها الإمبراطور نابليون في حشد الفلاحين والفقراء في جيشه العظيم كي يقتلوا إخوانهم الفلاحين والفقراء في ألمانيا والنمسا وروسيا «من أجل مجد الوطن»، قتلوا بعضهم بعضًا بحماس وكفاءة أكبر مما فعلت الجيوش المحترفة، وبتكلفة أقل بكثير. وبنجاح هذه التجربة تم تعميمها في أوروبا حتى قادت للحرب العالمية الأولى والتي أزهقت أرواح ١٥ مليون إنسان، برضه باسم رفعة ومجد الوطن. وبلغت هذه الحالة

أشد درجات الهوس الجماعي في ظل الوثنية الفاشية التي اجتاحت العالم في ثلاثينيات القرن الماضي، وتوَّجت إنجازاتها بالنظم القومية المقاتلة في اليابان وألمانيا وإيطاليا، وبتوجهات مماثلة لها في بقية الدول والمجتمعات بما فيها أمريكا.

تاريخ هذه الوثنية الفاشية طويل ومعقَّد وأسود. وآن الأوان ونحن ننفض عن أنفسنا ترهات الوثنية السياسية أن ننأى بأنفسنا عن بقاياه وأشباحه التي تطل علينا بين الفينة والأخرى. مصر ليست أمي ولا أمك، بل بلدنا التي نعيش فيها، والتي يرتبط تاريخنا بتاريخها، والتي لنا فيها حقوق المواطنة الكاملة. لا هي فوق الجميع ولا تحته، فهي الجميع؛ مصر هي أنت وأنا وأهلك وأهلي وجيراننا. هي مجموعنا. مصر هي المصريون، لا أمهم، قوتها قوتنا وضعفنا ضعفها. إن كان المواطن المصري، الفرد، محترمًا وبخير فإن مصر ككل ستكون محترمة وبخير. وإن امتهنت كرامته - حتى باسم مصر - فإنها ستصير بلدًا كرامته ممتهنة. أما الكلام عن التضحية بالمصريين - كلهم أو بعضهم - من أجل مصر، فهو نصب واحتيال على الناس، ابتدعه حكام قتلة أذكوا الروح القومية لخدمة سلطانهم ومصالحهم.

ومصر ليس لها صفات ثابتة لا تتغير عبر الزمن، فهي ليست تمثالًا من الصخر. وأيًا كان ما كتبه جمال حمدان - ولم يقرأه معظم مَن يتشدقون به - فشخصية المصريين تطورت وتغيرت عبر العصور، وما زالت تتباين وتتنوع حسب نشأتهم وخلفياتهم. هناك مصريون أقرب للباكستانيين منهم لمصريين آخرين هم أقرب للفرنسيين منهم لمصريين آخرين هم أقرب للسوريين وهكذا. لا المصريون شيئًا واحدًا وإن جمعتهم أشياء، ولا شخصياتهم وثقافتهم وأسلوب حياتهم ثابتًا عبر التاريخ وإن ثبتت فيه جوانب. وهم ليسوا بدعة في ذلك، فهكذا البشر في كل البلاد.

وليست مصر بالضرورة أبدية وخالدة، وليس لها مصير محدد ينتظرها. فإن أحسنا العمل ووفقنا الله فسنزدهر وننهض نحن وبلادنا، وإن واصلنا التيه ستتدهور أحوالنا وأحوال بلادنا. عاش المصريون عصور ازدهار وعاشوا عصور انحطاط. هناك أمم من قبلنا اندثرت، وهناك أمم قامت من جديد. والأمر يتوقف في معظمه على اجتهادنا، وفي بعضه على الظروف التي يفرضها علينا القدر. لسنا حالة خاصة؛ فقد دخلت أمم من قبلنا

في الوثنية الفاشية هذه وخرجت، وبقي جزء منها في كل الأمم. لكن علينا، مثل الأحرار في كل الأمم، أن ندفع بقايا الوثنية هذه ونقاومها إن أردنا تفادي السقوط من جديد في الهوس الجماعي الذي تقود إليه.

خاتمة

صباح الخير

هذا هو المقال الأخير.

هذا ما أردت قوله حول مصر واندلاع ثورتها. وقبل أن أتركك أيها القارئ الكريم ـ يا من احتملت القراءة حتى هذه النقطة ـ أريد أن أذكِّرك ببضعة أمور؛ سمِّها ملاحظات ختامية إن شئت أو حتى وصايا.

أولها أن تنظر لما كسبناه، لا لما ظننا أننا كسبناه ثم اكتشفنا أنها كانت خدعة.

لا تبدأ في سرد مظاهر الخسارة، فأحسب أني أعرفها جيدًا. كلنا نشاهد التلفزيون على الرغم من محاولاتنا تجنبه، ونرى «ممثلينا» في «مجلس الشعب»، ونقرأ عناوين الصحف التي تصيبنا بغصات تفسد علينا اليوم كله، ونسير في الشوارع فنرى ما وصل إليه الحال، ونتابع «المحاكمات»، ونعد القتلى والجرحى، ونواصل معايشة الفساد في أماكن عملنا، إلى آخر هذه القائمة التي نعرفها: بعضنا منغمس فيها أكثر من غيره، لكن لا أحد في منأى عنها.

إنما كل هذا جانب واحد من القصة، وهناك جوانب أخرى أدعوك للنظر إليها قبل أن تنغمس في اكتئابك الأخير:

مثلًا، كانت هناك مفاهيم غائبة عن حياتنا العامة ثم حضرت واستقرت: فكرة أننا سنختار رئيسنا، وبالانتخاب المباشر، وأن عليه السعي والجري وتقبيل الأطفال وأكل الفول وزيارة الموالد والتقرب للأقباط والتمسح في الفقراء والتظاهر بتقبل النقد وبمشاورة الناس؛ كي يمكنه أن يصبح رئيسًا.

أعرف المثالب؛ أكتبها في خانة الخسائر، لكني أريد منك أيضًا أن تملأ خانة المكاسب: أصبحت الأغلبية ترى من واجب مجلس الشعب مناقشة القروض الأجنبية قبل الموافقة عليها، ونمتعض جميعًا لأن مناقشاته ليست على المستوى المطلوب. أصبحنا نلوم القضاء العسكري على عدم إنصاف الناس، نحن الذين لم نكن نجرؤ على ذكر اسمه. أصبحت محاسبة القادة، من مدير الفرع حتى القائد الأعلى للقوات المسلحة، مسألة متفقًا على ضرورتها، ونشعر بالغضب لعدم محاكمة قائد عسكري في الخدمة على ما اقترفه جنوده. أليس هذا في حد ذاته تغييرًا ثوريًّا؟ استقلال القضاء، وتنقيته، وكف يد الحكومة عنه، أصبح مطلبًا تتوقع الأغلبية أن ترى خطوات لتنفيذه. كذلك الأمر مع استقلال الإعلام، العام منه والخاص، وهكذا...

كل مطالب الثورة أصبحت من المسلمات التي يتوقع الناس رؤية خطوات لتنفيذها وتحويلها لحقائق. صحيح أنها لم تتحقق، بعد. صحيح أن الكثيرين يتظاهرون باحترامها دون أدنى نية لتحقيقها، لكن المهم أن الأغلبية صارت تطالب بها، وصار تحقيقها هدفًا ينتظره الناس، ويغضبون حين لا يرون تقدمًا نحوها.

في سنة واحدة، انتقلنا من نظام أبوي يعدنا فيه الفرعون بالرعاية مقابل التزامنا بطاعته وتقديسه، إلى جمهورية يطالب الناس فيها بحقوقهم كمواطنين. صحيح أن الاستبداديين يخدعوننا ويناورون ويحاولون الالتفاف علينا، لكن آخرين منا يحاولون كشف هذا الخداع وتحفيز الناس على الوقوف أمامهم. أليست هكذا تُبنى الجمهوريات الديمقراطية؟ أم أنك تريدها جاهزة، تسليم ميدان؟

ومن أجل هذا أوصيك بصديقي عبده، العادي، الذي لا يريد سوى حياته البسيطة وحقوقه الأساسية؛ فهو بيت القصيد ومعيار النجاح. يأسك منه، وتعاليك على انكبابه على مصلحته الخاصة هو فشلك أنت في إدراك أن السياسة ليست مثلًا تحلق في الهواء، وإنما وسائل لحماية هذه المصالح التي تراها صغيرة. إن وجدت طريقًا من مصالح عبده إلى الحرية والديمقراطية فسيسير عليه عبده وينضم إليك، وإن لم تجد فلا تلمه هو.

انظر، قبل ذلك كله، إلى الملايين من الشباب الذين ظهروا، كما النباتات الطبيعية، من حيث لا يحتسب أحد. نبتوا من قلب الصخر وعلى جوانب طرق التراب ووسط الركام؛ لا لأن أحدًا زرعهم، ولكن لأن رحمة الله كبيرة، ولأن بذرة قابلت أخرى، في لحظة ما، وعثرت على أوكسجينًا تنشقته، وها هي ذي. ملايين من عاقدي العزم على الحياة بشكل مختلف، وعلى محاربة الظلم والفساد، وعلى تنظيف البلد من ترهات الماضي وخفافيشه،

وقادرون على تنظيم أنفسهم بشكل جديد، وعلى الكر والفر والقفز، بل والطيران. وهؤلاء هم أغلبية الشعب، بنقائهم وبأخطائهم، وهم قادمون لن يرجعهم شيء أو أحد.

صحيح أن كبار أهل الدار ـ حكامًا ومعارضين، مُدعي الوطنية ومُدعي الديمقراطية ومُدعي الإسلام ـ يمسكون بمفاتيح الأبواب والشبابيك والخزائن والنور والغاز. تصلبت أجسادهم، وشرايينهم، وعقولهم، لكنهم يحكمون قبضة أيديهم على المفاتيح وكأن ذلك طريقهم للبقاء أحياء. لكن الكبار سيموتون، كلهم؛ إن آجلًا أو عاجلًا. سيرى بعضهم جحافل الشباب وهي تسير عليهم فيفهم ويتنحى من الطريق ويسلم المفاتيح وينجو بالذكريات، وسيصمم البعض الآخر على مواصلة التشبث بما ليس له ويموت تحت الأقدام. فاصبر عليهم، قليلًا، فلن يطيلوا.

فهذه النباتات الشابة تُفتت الصخر، تُحطم الأصنام، واحدًا تلو الآخر. وبأسرع من المتوقع امتدت يدها لأصنام المعارضة بعد أصنام الحكم.

أتظن، بعد اليوم، أن يأتي رجل ما ـ وهو دائمًا رجل ـ ويقول لهؤلاء الشباب ادخلوا في الجحر، فيقولون له سمعًا وطاعة؟

أتظن، بعد اليوم، أن يأتي رجل ويقول للبنات سلِّمن حريتكن وانقمعن، فيقلن له أبيت اللعن يا مولاي؟ أم سيقمن ويلعنَّ أباه ومَن دعاه للتجرؤ على حريتهن؟

يقول الاكتئابي المستعد دائمًا للهزيمة إنهم سيستسلمون، وأن المستبد ـ باسم حماية مؤسسات الدولة أو حماية الدين ـ سيُعيد تشكيل دماغ الشباب، ويحولهم لكائنات آلية صغيرة تعمل بأجهزة التحكم عن بعد.

وأقول للمكتئبين إن عصر الهزيمة انتهى، وإن هذا الشباب هو الذي سيُعيد صياغة رؤيتنا للدين والدنيا.

مَن منا على حق: مَن أصفه بأنه اكتئابي النزعة، مهزوم، أم أنا الموصوف بالمتفائل الساذج؟ سنرى، حين يشتد الصراع بين أصحاب رؤى الاستبداد وأصحاب رؤى الحرية.

وإن غدًا لناظره قريب. وصباح الخير يا مصر.

عن المؤلف

الدكتور عز الدين شكري فشير واحد من أهم المحللين السياسيين حاليًا في مصر. وهو أستاذ للعلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ودبلوماسي سابق بالخارجية المصرية وبمنظمة الأمم المتحدة. نشرت مقالاته عن الظروف الاجتماعية والسياسية في مصر والشرق الأوسط في العديد من الصحف المصرية والعربية والأجنبية.

بالإضافة إلى ذلك هو أيضًا روائي متميز، صدرت له خمس روايات، وصلت اثنتان منها ـ «غرفة العناية المركزة» و«عناق عند جسر بروكلين» ـ للقائمة القصيرة للجائزة العالمية للرواية العربية (البوكر العربية).